كتاب و عتاب

رسالة مفتوحة الى كلية اصول الدين

جامعة الازهر من بغداد الى القاهرة

تأليف
فضيلة الشيخ
قيس بهجة العطار

فهرس المطالب

- الإهداء
- الباب الاول (الإشكالات العامة)

أولاً: التهافتات الناتجة عن النقل العشوائي

مع الخوارج

مع حديث الغدير

مع الصحابة

ثانيا: إن الكاتب لم يفرّق بين حجية السنة وما هو الحجة

ثالثا: إن منكري السنة هم من العامة لا الإماميّة

رابعاً: جهله بمباني الإماميّة وكلماتهم

أ . جهله بكيفية اتّصال أسانيد الكتب الأربعة

ب . جهله بحجية الإجماع عند الإماميّة

ج . جهله بطريقة علماء الإماميّة في التعامل مع الكتب الأربعة

د: جهله بموقف الإمامية من الصحابة

- الباب الثاني (الاشكالات الخاصة)

انكار وجود مدرستين أو طائفتين وإشكالية الحديبية

أمّا انكار وجود مدرستين أو طائفتين

وأمّا ما استدل به على جواز الاجتهاد

وأمّا اشكالية الحديبية

تفويقه بين التدوين والكتابة

أولاً: إنّ الفرق الدقيق بين الكتابة والتدوين صحيح لغةً، لكن الاستعمالات التي وردت في ما نحن فيه تكذب استعمالهم هاتين العبارتين بهذا الفرق الدقيق.

ثانياً: إنّ نهي عمر كان نهياً عاماً عن التحديث والكتابة والتدوين.

من دعا عليه المعصوم

- الخاتمة

وختاماً

الإهداء

إلى صاحب الشريعة الغراء، سيد المرسلين والانبياء

وإلى باب مدينة علمه سيّد الائمة والاوصياء

وإلى كلّ من حدثّوا وكتبوا ودوّنوا الحقيقة من الصحابة والعلماء

وإلى الازهر الشريف ايّام حمله من العلم اللواء

وإلى من فنّدوا آراء أهل التقول والإفتراء

أهدي ثواب هذا الجواب

المؤلف

الصفحة 9

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيّدنا محمدّ وآله الطيبين الطاهرين، واللعنة الدائمة على أعدائهم أجمعين إلى قيام يوم الدين.

وبعد، فقد أعلرني بعض الأخوة كتاباً كان قد أتى به من بيت الله الحرام أيّام اعتماره في شهر شعبان المعظم، فأخذتُ الكتاب كي اقرأهُ ليالي رمضان وأقف على أساليب أعداء الإسلام في مواجهة السنة النبوية وأجوبة العلماء لها، لأنّ الكتاب كان يظهر من عنوانه أنّه عقدت أبوابه وفصوله لهذا الغرض.

لكنّ الأمر لم يكن كما تصورته، وانقلب انطباعي عن الكتاب من مطالع إلى ناقد، إذ أنه لم يفِ بالغرض المرجوّ منه، ولم يكن بالمستوى المطلوب، فسجّلت بعض الملاحظات على الكتاب لنفسي ثمّ للأخوة القراء كي لا يغتر أحد بعنوان كهذا.

فأصل الكتاب هو رسالة ماجستير تقدم بها المؤلّف إلى قسم الحديث النبوي بكلية أُصول الدين بالقاهرة / جامعة الأزهر الشريف باسم "السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام" في مجلدين.

الصفحة 10

وقد ناقش هذه الرسالة وأشرف عليها ثلاثة من الدكاترة [1] واجيزت بتاريخ 15/4/1999م بتقدير "ممتاز".

وعندما تصفحت الكتاب أصابني .والله . ذهول من جامعة الأزهر الشريف ومن الدرجة التي منحتها لهذه الرسالة; فإنّ ما عهدناه عن الأزهر الشريف . جامعاً وجامعة . أنّه من المراكز العلمية التي لها مستواها المرموق في العالم العربي والإسلامي، وقد قدمت شمراً علمية طيبة إلى الأمة الإسلامية وعلى أكثر من صعيد من الاصعدة ولاكثر من مذهب.

كيف بالأزهر يمنح "ماجستير في العلوم الإسلامية" بدرجة "ممتاز" لرسالة مملوءةً بالأخطاء التي يفترض أن لا يقع في مثلها أدنى طلاب العلوم الدينية بضاعة، فكيف بأستاذ يكتب حول السنة النبوية المباركة ويوازن بين الآراء المثارة حولها، ويستنطق نصوص الكتاب العزيز ويستنبط ما تقوله السنة النبوية الأصيلة؟! وكيف فات ذلك على مشايخ وذكاترة ناقشوا وأشرفوا على مثل تلك الرسالة؟!

ولما رقم الايداع بدار الكتب المصرية 14185/2001 ، لذهبنا إلى أنّ هذا الكتاب ملصق زوراً واحتيالاً بجامعة الأزهر الشريف، لأنّ مستواه العلمي لا يكاد يمت إلى أصالة جامعة الأزهر بصلة.

وعلى عجالة نعرض لك بعض النماذج من هفواته النحوية لتقف على صحة ما نقول:

1 . ففي الصفحة السابعة، وضمن التقديم الذي كتبه الأستاذ المناقش الشيخ الدكتور عبدالمهدي عبدالقادر عبدالهادي، وجدنا هذه العبارة "وكان نصيبُ القرآن والسنة

1- وهم:

1 . الدكتور الشيخ إسماعيل عبدالخالق الدفتار . أستاذ الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالقاهرة (مشرفاً) .

2 . الدكتور الشيخ عبدالمهدي عبدالقادر . أستاذ الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالقاهرة (مناقشاً) .

3 . الدكتور محروس حسين عبدالجوار . أستاذ الحديث وعلومه بكلية الدراسات الإسلامية (مناقشاً) .

كبير"[1] !!

2 . وفي ص 72، السطر 11 "نجد أنّ لها امتداد يسوي"[2] .

3 . وفي ص 73، السطر 5 "لتعرية دورهم الخطير في الطعن والتشكيك في الإسلام قرآن وسنة"[3] .

4 . وفي ص 87، السطر 10 "بغضهم وتكفيرهم ولعنهم صحابة رسول الله (صلى الله عليه وآله) إلاّ نفر يسير"[4] .

5 . وفي ص 220، السطر 19 "واستدل بالحديث الأوّل قديما الشيعة الاثني عشرية"[5] .

6 . وفي ص 259، السطر 1 وبالخطّ الأسود العريض "ونسوق هنا نموذج من ذلك"[6] .

7 . وفي ص 286، السطر 18 "وفي نفس الوقت الكلُّ (النبيّ (صلى الله عليه وآله) والصحابة والتابعين) "[7] .

8 . ص 291، السطر 1 "ليس في ذلك ابطال لإعجاز القرآن، بل حفاظاً"[8] .

السطر 17 . 18 "كما أملى النبيّ كثير من سنته"[9] .

1- الصواب: "كبيراً".

2 – الصواب: "امتدادا".

3 – الصواب: "قرآناً وسنة".

4 – الصواب: "إلاّ نواً يسوا".

5 – الصواب: "الاثنا عشرية".

6 – الصواب: "نموذجاً".

7 – الصواب: "والتابعون".

8 – الصواب: "بل حفاظ".

9 – الصواب: "كثراً من سنته".

الصفحة 12

السطر 20 "وكان النهي دائر مع الخوف"[1].

9. ص 292، السطر 20 "وفي ذلك يقول أبي سعيد الخدري"[2].

10. ص 305، السطر 6 "تدويناً عاماً في مكان واحد زمن أبو بكر الصديق، وتردد أبُو بكر"[3].

، السطر 9 "إنّ تردّد أبو بكر وزيد"[4].

11. ص 309، السطر 1 "فالصحابة أجمع وعلى رأسهم الخلفاء الراشدين"[5].

12. ص 316، السطر 2 "ومنع من ذلك الجبائي وأبي هاشم"[6].

13. ص 318، السطر 7 "زاعمين أنّ الإمام عليّ"[7].

السطر 11 "وإذا كان هذا موقف اجتهادي"[8]

14. ص 341، السطر 18 "بأنَّ نهيَ عمر عن الإكثار من الرواية كتمانا"[9].

15. ص 347، السطر 9. 10 "اما أهل السنة وفي مقدمتهم أبي بكر"[10].

16. ص 354، السطر 6 "حفاظا لكتاب الله زمن أبو بكر"[11].

السطر 9. 10 "غلاةِ الشيعة الزاعمين أن اهل السنة وفي مقدمتهم أبي بكر"[12].

1- الصواب: "دائراً مع الخوف".

2 – الصواب: "أبو سعيد الخدري".

3 – الصواب: "أبي بكر" في الموضعين.

4 – الصواب: "أبي بكر".

5 – الصواب: "الراشدون".

6 – الصواب: "أبو هاشم".

7 – الصواب: "أنّ الإمام عليا".

8 – الصواب: "موقفاً اجتهاديا".

9 – الصواب: "كتمان" أو "كان كتماناً".

10 – الصواب: "أبو بكر".

11 – الصواب "أبي بكر".

12 – الصواب: "ابو بكر".

17 . ص 357، السطر 2 "وهذا لا يعارضه ما روي أنّ أبي هريرة"[1] .

18 . ص 366، السطر 10 . 11 "لان الحفظوإن كان خوان وضعيف"[2] .

19 . ص 368، الهامش 5 "بل وكان فعله تحقيقا لما همّ به أبيه عبدالعزيز"[3] .

20 . ص 370 وبالمانشيت العريض "الجواب على ما زعمه بعض الرافضة أنّ اهل السنة وفي مقدمتهم ابي بكر"[4] .

ص 370، السطر 18 "لكان ذلك القول تكذيب"[5] .

21 . ص 415، السطر 6 "وكثيرا ما كان التابعون وأتباعهم يتذاكرون الحديث، فياخذوا ما عرفوا ويتركوا ما انكروا"[6] .

22 . ص 427، السطر 1 "بانهم بعيدين عن تعاليم الاسلام"[7] .

23 . ص 435، السطر 18 "فقد مرّ موقف ابو سعيد الخدري"[8] .

وهذا غيض من فيض ما وقع في رسالة الماجستير هذه من أغاليط نحوية لا يُكاد يصدّق صدورها عن رسالة مصدقة وممضاة من أساتذة كلية أُصول الدين / جامعة الأزهر.

وإذا تجاوزنا هذا النزول في المستوى العلمي والادبي فنقول: إن الملاحظات[9] التي لنا

1- الصواب: "أبا هريرة".

2 – الصواب: "خواناً وضعيفا".

3 – الصواب: "ابوه".

4 – الصواب: "ابو بكر".

5 – الصواب: "تكذيبا".

6 – الصواب: "فياخذون... ويتركون".

7 – الصواب: "بعيدون".

8 – الصواب: "ابي سعيد الخدري".

9 – لا يفوتك أنّ ما كتبناه ما هو إلاّ ملاحظات عارة حول الكتاب، وليس رداً لكُل أبوابهوفصوله ومسائله.

حول أفكار الكتاب ومواضيعه، منها ما يتمثل بالإشكالات العامة، ومنها ما يكون إشكالات خاصة. ولهذا فقد جعلت كتابي

في بابين وخاتمه:

الصفحة 15

الباب الاول

الإشكالات العامة

أوّلاً: التهافتات الناتجة عن النقل العشوائي

إنّ الكتاب بمجلّديه لم يطرح ولا فكرة واحدة جديدة، ولم يظهر لكاتبه فيه أي ابتكار واجتهاد، والمناقشات لم تكن من بنيات أفكاره، بل كان يثقل كاهل الأوراق بما قاله لفيف ممن قبله، بحيث انه لم يجهد نفسه حتّى في صياغة عبارة من عنده، بل ينقل النصوص المتعلقة بالمسألة المثارة، متبنيا لها على علاّتها، فكتابه يكاد يكون أشبه بالتجميع منه بالتأليف، مع أنّ الذي عليه كل جامعات العالم أنّ رسالة الماجستير والدكتوراه لابد أن تأتي بفكرة جديدة غير مطروقة من قبل، أو تبحث فكرة أو أفكاراً مطروقة من قبل لكن الرسالة تبحثها من زوايا جديدة وبآراء مستقلة للكاتب، وكلا هذين الأمرين معدوم في هذه الرسالة، بل اعتمدت الرسالة بكل ثقلها على النقل لما قيل في المسألة المثارة.

وهذه النكتة هي التي أوقعته في تهافتات وتناقضات كثيرة تراها مبثوثة في نواحي كتابه.

الصفحة 16

مع الخوارج

أ . ففي المبحث الثاني من الفصل الأول حمل على الخوارج، وقال أنهم ليس فيهم أحد من الصحابة ولا من التابعين [1]، ونقل ذلك عن الدكتور أبي زهو، ونقل قول ابن حزم فيهم، وكانت خلاصة الأقوال أنّهم أعداء السنة منحرفون أعواب، ليس فيهم من يفهم القرآن فهماً صحيحاً، ولا فيهم من كان عالماً بالسنة [2].

لكنّه لما واجهته مشكلة أنّ البخاري في صحيحه ينقل عن الخوارج، ويحتج بعمران بن حطان، راح يتمحّل قائلاً:

ثمّ لا يغيب عن البال أنّ هذا الحكم لا يسري على جميع أفراد الخوارج، بل قد وُجد منهم فيما بعد أفراد وأئمة تفقهوا في الدين، ورووا الحديث، واعتمدهم . كما قال ابن الصلاح في مقدمته . بعض أئمّة الحديث كالبخاري، فقد احتج بعمران بن حطان وهو من الخوارج [3].

ثمّ نقل عن فتح الباري ثلاثة وجوه . وهي في الواقع أربعة . للحفاظ على ماء وجه البخاري في نقله عن ابن حطان، وهي كلّها لا تنطبق على مرويّة عمران بن حطّان في البخاري [4]، ثمّ كتب تحت عنوان "هل كان الخوارج يكذبون في الحديث" قائلا: "تحت هذا العنوان نفى الدكتور السباعي في كتابه . السنة ومكانتها في التشريع . أن يكون الخوارج

1 - مع أنّ ذا الثدية من الصحابة، وفيهم جماعة من التابعين، وحسبك أنّه قال قبلها مباشرة أنّ نشوءهم كان بعد التحكيم في صفين،

وهذا يقتضي أنّ كثيرًا منهم من التابعين. وذكر هو بعد أسطر أنّ منهم ذا الخويصرة الذي قال للنبيّ: "يا محمّد اعدل، يا محمد اتق الله"، فكيف قال أنّهم ليس فيهم ولا صحابي؟!

2- انظر كتابه 1: 75 . 80.

3- انظر كتابه 1: 80 . 81 نقلا عن كتاب الحديث والمحدثون: 86.

4 - انظر كتابه 1:81 . نقلا عن فتح الباري / كتاب اللباس . باب لبس الحرير للرجال وقدر ما يجوز منه 10:296 ،رقم 5835.

الصفحة 17

كذبوا على رسول الله... ونفى أن يكون هناك دليلا محسوساً[1] يدل على أنّهم وضعوا الحديث"..

واسترسل في نقل كلام السباعي ذاكراً نصيّن عنه، أحدهما: عن ابن لهيعة عن شيخ للخوارج أنه قال: "إنّ هذه الأحاديث دين فانظروا عمّن تأخذون دينكم فإنا كنّا إذا هوينا أمراً صيرناه حديثا"، والثاني عن عبدالرحمن بن مهدي حيث قال: إن الخوارج والزنادقة قد وضعوا هذا الحديث "إذا أتاكم عنّي حديث فاعرضوه على كتاب الله"..

ثمّ نقل رفض السباعي لهذين النصين، إذ أنّ السباعي لم يعثر على حديث وضعَه خُرجي، ثم نقل عنه عن ابن تيمية أن الخوارج شرٌّ من الرافضة ولكنهم لايكذبون[2] ، نقل كل ذلك ثم قال:

قلت: وأنا مع الدكتور السباعي فيما ذهب إليه ورجّحه... لأنّه لادليل على كذبهم، والأخبار الواردة في اتهّامهم بالوضع ضعيفة تحتمل التأويل كما سبق، والأخبار التي تدلّ على صدقهم ونفي الكذب عنهم صريحة وواضحة[3] .

لكن الكاتب راح في المطلب الأوّل من المبحث الثاني ليردّ زعمه شبهة عرض السنة النبوية على القرآن الكريم، وذكر الأحاديث التي استَدل بها خصومهُ على ذلك، فكان أولها ما روي عن النبي (صلى الله عليه وآله) أنه قال: "إن الحديث سيفشو عني، فما أتاكم يوافق القرآن فهو عني، وما أتاكم عني يخالف القرآن فليس عني"، وراح يرد هذا الحديث عبر قول الدكتور محمد أبي زهو، وتعليقة الأستاذ أحمد شاكر، وما قاله ابن حزم في كتاب الاحكام، وما قاله الإمام البيهقي في دلائل النبوة، ثمّ قال:

وقال الإمام ابن عبدالبر: وقد أمر الله بطاعته واتّباعه (صلى الله عليه وآله) أمراً مطلقا مجملا لم يقيدّ

1- كذا، والصواب "دليل محسوس".

2- انظر كتابه 1: 83 . 85 ، نقلا عن كتاب السباعي السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي 1: 81 . 83.

3- انظر كتابه 1:85.

الصفحة 18

بشيء، كما أمرنا باتّباع كتاب الله، ولم يقل "وافق كتاب الله" كما قال بعض أهل الزيغ، قال عبدالرحمن بن مهدي: الزنادقة والخوارج وضعوا ذلك الحديث[1] ...

ولا أدري كيف انقلب الحديث الذي حكم بضعفه تبعًا للسباعي في ص 85 ، إلى حديث يحتج به تبعًا لابن عبدالبر في ص

225 ؟! إن الذي أوقعه في ذلك هو النقل العشوائي، لأنّه ليس صاحب فكر مستقل،ولأنّه يجرّ النار إلى قرصه، فإذا أعوزه الدليل جاء بالضعيف ونقل أقوال من استدلوا به،وإذا استدل خصومه بهذا الحديث نقل أقوال من قالوا بضعفه!!! فحين أراد الدفاع عن البخاري رَفَضَ وضع الخوارج له، وحين أراد إبطال عوض السنة على الكتاب قال أن الخوارج هم واضعوه!!!

وحسبك أنّه في المبحث الأول من الفصل الأول، وتحت عنوان "أهمية دراسة الفرق في التاريخ للسنة المطهرة" أرسل وضع الخوارج لحديث عوض السنة على الكتاب إرسال المسلمات، قائلا:

رابعاً... فإن كثيراً من طلاب العلم . فضلا عن عوام المسلمين . يجهلون أفكار فرق يموج بها العالم...ولا أدل على ذلك من تلك الأفكار وبعض العبارات التي يرددها كثير من المسلمين في كثير من المجتمعات الإسلاميّة دون أن يعرفوا أنّ مصدرها من الخوارج مثل قولهم "لا حجة في شيء من أحكام الشريعة إلاّ من القرآن، أمّا السنة فلا حجة فيها" [2] ...

هذه أول نكتة احببت أن الفت إليها نظر الاخوة المشرفين على الرسالة واطلب من القراء التحكيم.

مع حديث الغدير

ب .ومن نماذج تهافتاته إنكاره لحديث الغدير، تبعاً لابن تيمية ومن لفّ لفه، قال:

1- انظر كتابه 1:225، نقلا عن كتاب جامع بيان العلم وفضله 2: 190 ـ 191.

2- انظر كتابه 1:74.

ومن تلك الأحاديث التي يصححونها ولا عدالة لرواتها ولا اتّصال لسندها حديث غدير خم...وهذا الحديث هو عند أهل السنة حديث مكذوب لا أساس له باللفظ الذي يروونه عن طواغيتهم [1] .

ونقل في الهامش ما هذا نصّه:

قال الإمام ابن تيمية في فصل "الطرق التي يعرف بها كذب المنقول" ما ينفرد به، ويتضمن أمراً تتوافر الدواعي على نقله، ومن هذا الباب نقل النص على خلافة علي، فإنا نعلم أنه كذب من طرق كثيرة... ثمّ أحال للاستزادة على ما كتبه الدكتور علي السالوس، وعلى كتاب مختصر التحفة الاثني عشرية للالوسي، وعلى العواصم من القواصم لابن

---

1 - انظر كتابه 1: 96 ـ 97 . نافق الكاتب فتارة يصلي ويسلم على آل البيت، واخرى يطلق عليهم لفظة "الطواغيت" فقد قال في 1: 93 "وفيه اكثر من الفي رواية عن طواغيتهم المعصومين" واضاف في صفحة 94 قائلاً: "فان الكتاب ينطوي كما سبق على الاف النصوص عن طواغيتهم".

وللمزيد انظر كلامه في هامش 1 صفحة 296 وهو يريد الاجابة على ما تذهب إليه بعض الشيعة في سبب منع تدوين الحديث،وهو خوف الخلفاء من اشتهار فضائل أهل البيت، فقال:... يكذبه الواقع فكتب السنة الصحيحة بين ايدينا تشهد بكذب هذا الزعم بمجرد النظر في كتب المناقب وفضائل الصحابة نجدها مملوءة بالاحاديث الصحيحة الواردة في فضائل آل البيت عليهم الصلاة والسلام ثم ان...

وقال في صفحة 345 وهو بصدد الدفاع عن المنع انه كان لوجوه من المصالح، قال:... لازهداً في الحديث النبوي،ولا تعطيلاً له،ولا إخفاءً لاحاديث فضائل أهل البيت وما يدل على إمامتهم كما تزعم الرافضة، فاحاديث فضائل أهل البيت وما يدل على امامتهم وعظيم منزلتهم مدونه في سائر كتب السنة في كتب المناقب وفضائل الصحابة.

قلت: لو كان حقاً يروي بأن تلك الاحاديث تدل على امامتهم وعظيم منزلتهم وان الاحاديث الصحيحة الواردة في فضائل آل البيت مملوءة بها كتب المناقب فكيف يصح قوله (يروونه عن طواغيتهم) وفي آخر (عن طواغيتهم المعصومين) اترك الامر للقارئ كي يعرف الحق من الباطل ويحكم في مثل هذا الامر.

العربي،وعلى ما كتبه موسى الموسوي،والدكتور مصطفى حلمي [1].

ونحن لسنا بصدد مناقشة هذا الكلام، فقد أشبعه الأعلام بحثاً وردوه بما لا ينكره منصف، وقد روى هذا الحديث أكثر من مائة صحابي، بأسانيد جمّة فيها الصحاح والحسان وغيرها.

قال ابن حجر: وأمّا حديث "من كنت مولاه فعلي مولاه" أخرجه الترمذي والنسائي وهو كثير الطرق جداً، وقد استوعبها ابن عقدة في كتاب مفرد، وكثير من أسانيدها صحاح وحسان [2].

وقال الذهبي:رأيت مجلداً من طرق هذا الحديث لابن جرير الطبري، فاندهشت له ولكثرة تلك الطرق [3]. وقال: وأما حديث من كنت مولاه فله طرق جيدة وقد أفردت ذلك أيضاً [4].

وقال ابن كثير: وقد اعتنى بأمر هذا الحديث أبو جعفر محمد بن جرير الطبري صاحب التفسير والتاريخ فجمع فيه مجلدين أورد فيهما طرقه وألفاظه [5].

وقال الحاكم الحسكاني: وطرق هذا الحديث مستقصاة في كتاب "دعاء الهداة إلى حق الموالاة" من تصنيفي في عشرة أجزاء [6].

وقال الحافظ شمس الدين الذهبي: أما حديث "من كنت مولاه" فله طرق جيّدة، وقد

1- انظر هامش الصفحه 96 من المجلد الاول.

2 – فتح الباري في شرح صحيح البخاري 7:61.

3 – تذكرة الحفاظ 2:713، وفي سير أعلام النبلاء 14:277 / الرقم 175 قال: جمع[الطبري]طرق حديث غدير خم في أربعة أجزاء،رأيت شطره فبهرني سعة رواياته وجزمت بوقوع ذلك.

4 – تذكرة الحفاظ 3:1043.

5 – البداية والنهايه 11:146 .وانظر في ردّ هذه الدعوى المجلدات 6 . 9 من نفحات الازهار،والغدير 1:217 . 218 و 270 . 282 .وغيرهما.

6 – شواهد التنزيل 1:252 / ذيل الحديث 246.

أوردت ذلك أيضًا[1].

ونقل الذهبي عن أبي بكر اللباد أنّه قال: بينا سعيد بن الحداد جالس إذ أتاه رسول عبيدالله ـ يعني المهدي ـ قال: فأتيته ـ وأبو جعفر البغدادي واقف ـ فتكلمت بما حضرني، فقال: اجلس، فجلستُ فإذا بكتاب لطيف، فقال لأبي جعفر: اعرض الكتاب على الشيخ، فإذا حديث غدير خم، قلت: وهو صحيح وقد رويناه[2] ...

وقال عمر بن أحمد بن شاهين المتوفى سنة 385 هـ: وقد روى حديث غدير خم عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) نحو مائة نفس وفيهم العشرة، وهذا حديث ثابت لا أعرف له علّة، تفرّد عليٌّ بهذه الفضيلة لم يشركه فيها أحد[3].

ونص على تواتره الذهبيّ[4]، والمناوي[5]، ونقل علي القاري نصّ بعض الحفاظ على تواتره[6]، وغيرهم الكثير ممن لا حاجة لاستقصائهم هنا، وقد صرّح بصحته الذهبيّ[7]، وابن حجر الهيتمي[8]، وعلي القاري[9]، والسمهودي[10] وغيرهم الكثير الكثير، كما صرّح بصحته الإمام الالباني، بل صرّح بتواتر قسمه الاول فقال: وجملة القول أن حديث التهنئة [وهو حديث الغدير] حديث صحيح بشطريه، بل الاول منه متواتر عنه (صلى الله عليه وآله) كما

1- تذكرة الحفاظ 3:1043 / رقم 962 (ترجمة الحاكم) . وقد طبعت رسالته هذه بتحقيق العلاّمة المرحوم السيّد عبدالعزيز الطباطبائي.

2- سير اعلام النبلاء 14:206 /رقم 116 (ابن الحداد) .

3 - الكتاب اللطيف لشرح مذاهب أهل السنة:138 / ذيل الحديث 88 . وانظر هامشه حيث ذكر المحقق انه في الترمذي، ومصنف ابن أبي شيبه، والمستدرك للحاكم، ومسند أحمد.

4- سير اعلام 8:334 / الرقم 86 (المطلب بن زياد) .

5- فيض القدير 6:218 / ذيل الحديث 9000.

6- مرقاة المفاتيح 10:464 / ذيل الحديث 6091.

7- سير اعلام النبلاء 5:415 / الرقم 182 (أبو حصين) . قال: الحديث ثابت بلاريب.

8 - الصواعق المحرقة:42 / الباب الاول الفصل الخامس، قال: إنه حديث صحيح لامرية فيه.

9- مرقاة المفاتيح 10:464 ، قال: والحاصل أن هذا الحديث صحيح لامرية فيه.

10 - جواهر العقدين:96.

يظهر لمن تتبع أسانيده وطرقه... إذا عرفت هذا، فقد كان الدافع لتحرير الكلام على الحديث وبيان صحته أنني رأيت شيخ الإسلام ابن تيمية قد ضعف الشطر الأول من الحديث، وأمّا الشطر الآخر فزعم أنه كذب، وهذا من مبالغاته الناتجة في تقديري من تسرّعه في تضعيف الأحاديث قبل أن يجمع طرقها ويدقق النظر فيه[1].

فالذي نقوله هنا: إنّ هذا الرجل أنكر حديث الغدير وتواتره تبعاً لابن تيمية، بدعوى أنّه لا يصح له ولا إسناد، مع أنّه هو

نفسه كذّب نفسه حيث قال وهو بصدد الدفاع عن السنة التي تخيلّها منحصرة بما روي منها في كتب أصحابه، قال:

فهذه سنة النبي مستقرة في بطون الكتب المعتمدة من علماء الأمة الثقات مميَّزاً صحيحها من ضعيفها، فمنها ما هو معلوم الصحة كالصحيحين . للبخاري والمسلم [كذا] .والموطأ والمستخرجات، وصحيح ابن حبان، وصحيح ابن خزيمة، وصحيح أبي عوانة، والصحاح لابن السكن، والمنتقى لابن الجارود، والمختارة لضياء المقدسي، ومستدرك الحاكم على ما فيه من تعقبات[2] ، ومنها ما جمع بين الصحيح والحسن والضعيف... الخ

وبصرف النظر عن مدى صحة هذا الكلام .وهو غير صحيح قطعاً . نقول: إن حديث الغدير روي في بعض هذه الكتب التي اعتبرها معلومة الصحة، فإمّا أن يقول بصحة حديث الغدير، أو أن يرجع عن صحة هذه الكتب المدرجة أسماؤها أعلاه.

فقد روى ابن حبان في صحيحه حديث مناشدة علي (عليه السلام) وأنّ أناساً شهدوا بسماعهم قول رسول الله (صلى الله عليه وآله) : "من كنت مولاه فإن هذا مولاه، اللهم والِ من والاه وعاد من عاداه"[3] .

وروى حديث الغدير الحاكم النيسابوري في مواضع متعددة من مستدركه منها ما

1- سلسلة الأحاديث الصحيحة 4:343 ـ 344.

2- انظر كتابه 1:373 نقلا عن الرسالة المستطرفة:20.

3- صحيح ابن حبان 15:376.

تعقبها الذهبي[1] ، ومنها ما سكت على تصحيح الحاكم لها[2] ، ومنها ما صرّح هو بصحتها[3] .

وقد رواه الضياء المقدسي في المختارة أيضاً .وهو الكتاب الذي رجحه بعض المشايخ[4] على مستدرك الحاكم .وقد نقل ذلك عنه السيوطي في الجامع الصغير[5] ، والسمهودي في جواهر العقدين[6] .

فحديث الغدير إذن متواترٌ وصحيحٌ، ولا سبيل لإنكاره، لكن عماد السيد الشربيني أنكره تبعاً لابن تيمية وذيوله، ولم يدعَ حقده أن يفوض له أصلاً، مع أنّه عندما أراد أن يتبنى صحة منع النبي (صلى الله عليه وآله) عن كتابة السنة جعل الحديث الموقوف في حكم المرفوع المسند، وذلك تحسيناً للظن بالصحابي[7] ، ثمّ قال:

أما الآثار الموقوفة فصحّح منها الحافظ الهيثمي رواية أبي بردة بن أبي موسى الأشعري بإسناد الطبراني في المعجم الكبير، والبزار في مسنده، وبقية الروايات الموقوفة، وكذا المقطوعة يؤيد بعضها بعضاً، وتصلح للحجة في بابها[8] .

1- كما في الحديث الثاني ـ الذي ذكره شاهداً ـ من المستدرك 3:109، و 3:116، و 3:371.

2 – كما في الحديث الاول من المستدرك 3:109، و 3:110.

3- كما في 3:134 و 533.

4- قال الشيخ احمد شاكر في الباحث الحثيث 1: 112 " كانه يعني شيخه ابن تيمية ".

5- الجامع الصغير 2:181.

6- جواهر العقدين: 57.

7 - انظر كتابه 1:280 نقلاً عن المحصول للرازي 2:221 ، وفتح المغيث للسخاوي 1:144 ، وتدريب الراوي 1:190 . 191، وتوضيح الافكار 1:280.

8 - انظر كتابه1:280 . 281 ،وأحال النظر لشروط الاحتجاج بالضعيف على علوم الحديث لابن الصلاح:35 ، وفتح المغيث 1:86 ، وتدريب الراوي 1:176 . 177 ،والباعث الحثيث:34 . وقد فعل مثل ذلك في 1:316 . 317 / الهامش 6، حيث انه لما أراد الاستدلال على صحة اجتهاد الصحابي ذكر من جملة أدلته حديث معاذ بن جبل لما بعثه رسول الله (صلى الله عليه وآله) ، وذكر تصويح الترمذي بأنّه ليس بمتّصل عنده، ثمرّاح يتمحل لتصحيحه، فنقل تمحل ابن قيم الجوزية في ذلك مع اعترافه بأنّ في الحديث من هم غير مسمين، ثمّ نقل قول الشوكاني: هو حديث مشهور له طرق متعددة ينهض مجموعها للحجية، ثمّ قال الشوبيني في نهاية المطاف: فالحديث صحيح رغم أنف بعض غلاة الشيعة في زعمهم أنّ الحديث من وضع أهل السنة!! فلاحظ تضارب حيث صححه مع انقطاعه لمجرد تعدد الطرق، فلماذا لم يقل مثل ذلك في الغدير!! ولاحظ منطقه العلمي في التصحيح رغم الأنف.

فإذا كانت الروايات المقطوعة والموقوفة يؤيّد بعضها بعضاً وتصلح للحجة في بابها، فلماذا لا يصلح حديث الغدير للحجة وقد رواه أكثر من مائة صحابي، وله أسانيد صحاح وحسان جمّة؟! اللهم إنّي لا أعلم سبباً لهذا إلا البغض لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب ونصب العداوة له (عليه السلام) .

وبعد هذا التهافت البيّن وقع الأستاذ في هوّة أخرى كان سببها التعصب الذي حداه أن ينقل المطالب دون وعي لقواليها الفاسدة، ففي حين أنكر حديث الغدير .وأحاديث أخرى في أكثر من موطن من كتابه . بدعوى عدم صحة الإسناد،رأيناه في الاماكن التي أعوزه فيها الدليل ينقل روايات حتّى الوضاعين المتفق على ضعفهم، معرضاً حتىّ عن الإشارة إلى ضعفهم أو وضعهم.

فعندما أراد أن يلقي عهدة قتل عثمان على الخوارج . لأنّ القول بأن الصحابة بين قاتل وخاذل لعثمان لا يروقه . قال:

فروى الطبري أنّ علياً ذكر إنعام الله على الأمة بالجماعة بالخليفة بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله) ثم الذي يليه، ثم الذي يليه، وقال على مسمع من قتلة عثمان: "ثمّ حدث هذا الحدث الذي هوّة على الأمة أقوام طلبوا هذه الدنيا، حسدوا من أفاء الله عليه على الفضيلة، وأرادوا ردّ الأشياء على أدبارها"، ثمّ ذكر أنه راحل غدا إلى البصرة، ليجتمع بأم المؤمنين وأخويه طلحة والزبير، وقال: لا يرتحلن غداً أحد أعان على عثمان بشيء في شيء من أمور الناس، وليغن السفهاء عني أنفسهم [1] .

1- انظر كتابه 1:76، نقلاً عن تاريخ الطبري 5:194.

وهذه الرواية التي نقلها لم يشر إلى أن راويها سيف بن عمر التميمي المتفق على ضعفه ووضعه وزندقته، فكيف صحّ له الاستدلال بها مع أنّ حالها الإسنادي يرثى له؟!

قال يحيى بن معين: ضعيف الحديث فَلْسٌ خير منه.

وقال النسائي: ضعيف متروك الحديث ليس بثقة ولا مأمون.

وقال أبو داود: ليس بشيء كذاب.

وقال ابن أبي حاتم: متروك الحديث.

وقال ابن السكن: ضعيف.

وقال ابن عدي: ضعيف، بعض أحاديثه مشهورة وعامتها منكرة لم يتابع عليها.

وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات، اتُّهم بالزندقة، وقال: قالوا كان يضع الحديث.

وقال الحاكم: متروك اتُّهم بالزندقة.

وقال الدارقطني: ضعيف، وقال مرة: متروك.

وقال ابن حجر بعد إيراد حديث في سنده سيف: "فيه ضعفاء أشدهم سيف" [1] .

وبعد إطباق أئمة الجرح والتعديل على سقوط سيف بن عمر وروايتهِ عن الاحتجاج، وأنه كان متهماً بالزندقة، كيف ساغ للرجل أن يستدل بها في تثبيت الوقائع والأحداث ويلقي بعهدة قتل عثمان على الخوارج؟

وأنّ طلحة والزبير وعائشة لم يكن لهم عداء مع أمير المؤمنين؟ ووو...؟!

انظر إلى الازدواجية وقلب الموازين في بحوث يدعى فيها الموضوعية والعلمية وتصدق من معاهد مشهورة في العالم الإسلامي.

- ومثل ذلك ما صنعه حين أراد تعميم لفظ الشيعة ليشمل شيعة عليّ (عليه السلام) وشيعة

1 - انظر اللئالئ المصنوعة 1:392 و 144 و 176 ، وميزان الاعتدال 3:353 ـ 354 ، والجرح والتعديل 4:295 ـ 296 ، والكامل في الضعفاء 3:435 ـ 436.

معاوية، حيث ذكر معاني كلمة "شيعة" وقال أنّها وردت في القرآن الكريم مراداً بها معانيها اللغوية الموضوعة لها، ثم ذكر المعنى الرابع، وهو معنى المتابع والمُوالي والمُناصر، وذكر قوله تعالى **(فوجد فيها رجلين يقتتلان هذا من شيعته وهذا من عدوّه فاستغاثه الذي من شيعته على الذي من عدوه)**[1]، ثمّ قال:

وفي الحديث من قول حكيم بن أفلح: إني قد نهيتها . أي السيّدة عائشة . أن تقول في هاتين الشيعتين شيئاً، أي شيعة الإمام علي (عليه السلام) وشيعة الإمام معاوية، ففي ذلك ما يشهد لعموم اسم الشيعة[2].

وحكيم بن أفلح هذا مجهول; تفرد بالرواية عنه جعفر بن عبدالله الأنصاري ولم يوثقه سوى ابن حبان، ولذلك ذكره الذهبي في الميزان[3]. وانفراد ابن حبان لا يساوي شيئاً . كما هو مقرر في محله . لأنّه يذكر في كتابه "الثقات" من لايعرفهم هو نفسه[4].

ومع هذا الحال كيف صحّ الاستدلال بهذا الحديث المجهول حال قائله؟! وهل أنّ الآثار كلهّا خلت عن لفظ "الشيعة"؟!

إننا لا ننكر صحة استعمال لفظ "الشيعة" وإطلاقه حتّى على القاسطين، بل كان يطلق من قبل على أتباع عثمان بن عفان، وقد روى ذلك الإمام اللغوي المحدث الزمخشري، قائلاً: بينا عثمان يخطب ذات يوم فقام رجل فنال منه، فوثأه ابن سلام فائدّأ، فقال له رجلٌ: لا يمنعك مكان ابن سلام أن تسب نعثلاً فإنه من شيعته[5].

وهو أيضاً كان يطلق من قبل ذلك على أتباع الحكم بن أبي العاص، فقد روى

1- القصص:15.

2- انظر كتابه 1: 88 . 89.

3 - انظر تحرير تقويب التهذيب 1:313.

4 - المعجم الكبير للطواني 1 : 12 ، سلسلة الأحاديث الضعيفة للالباني 2 : 300 . وانظر هامش سير اعلام النبلاء 18:170.

5- الفائق 3:353 "وذأ".

الدارقطني والطواني بسنديهما عن ابن عمر، أنّ النبي (صلى الله عليه وآله) قال: إن هذا سيخالف كتاب الله وسنة نبيه، وسيخرج من صلبه فتن يبلغ دخانها السماء وبعضكم يومئذ شيعته، يعني الحكم بن أبي العاص، وذلك بعد أن لعنه ثلاثاً[1].

بل أين كل ذلك من كلام سيد البلغاء رسول الله (صلى الله عليه وآله) المشهور المعروف: علي وشيعته هم الفائزون، أو قوله مشيراً إلي علي (عليه السلام) : هذا وشيعته هم الفائزون[2].

ومن المعلوم أنّ مثل هذه الأمور لا يحتاج فيها إلى أكثر من الاطمئنان بصدور اللفظ عن العرب، فهو يجري مجرى ما نقله لنا اللغويون، دون اشتراط العدالة أو الوثاقة في الراوي، لكنّ كاتب الرسالة ألزم نفسه بنقل الصحيح، وأنكر بناءً على ذلك كثيراً من الأمور، ثمّ عاد هو بنفسه ليستدل بالزنادقة والوضاعين والمجاهيل، وما حداه إلى ذلك إلا الجهل والتعصب، ولذلك نقل رواية حكيم بن أفلح المجهول مستدلاً بها مقتصراً عليها!!

مع الصحابة

ج .والنموذج الآخر من تهافتاته، أنّه بعد أن ذهب إلى صحة النهي عن كتابة السنة، أخذ يتشبّث بكل شاردة وواردة لتوجيه وتبرير هذا النهي، وكان من جملة الوجوه التي طرحها هو أنّهم منعوا من ذلك لئلاّ تختلط السنةّ بالقرآن، إذ كانوا يكتبون السنة بجانب القرآن، وهذا لا يؤمن معه من الاختلاط، ولمّا دار في خلده سؤال مقدّر . مفاده: أنّ الصحابة من العرب الأقحاح الذين لا يلتبس عليهم كلام الله المعجز بكلام رسول الله (صلى الله عليه وآله) . حاول دفعه قائلا:

ومن هنا ندرك صحة علة النهي عن كتابة شيء . في أول الأمر . سوى القرآن الكريم،

1- انظر المعجم الكبير للطبراني 12:336، ورواه في كنز العمال 11:165/31060 عن الدارقطني في الافراد، وفي تاريخ دمشق 57:267.

2 – انظر تاريخ دمشق 42:332 ، ومناقب الخوارزمي:111 ،والدر المنثور 6:379، وفتح القدير 5:477.

صيانة لهذا الكتاب المعجز ممن كانوا حديثي عهد بالإسلام، ولم يعتادوا على أسلوبه، وأكثرهم من الأعراب الذين لم يكونوا فقهوا في الدين[1].

ثمّ قال: مع العلم بأن النهي في أول الأمر كان يشمل وقت نزول القرآن، أو بعده، ممن يمكن أن تقع في يده هذه الصحيفة وهو من غير أهل العلم، حتّى إذا تعلموا الدرس جاء الإذن بكتابة السنة لمن اعتادوا أسلوب القرآن وتميزه كعبدالله بن عمرو وغيره ممن أذن لهم النبيّ[2].

ثمّ قال: "أما رفض دعاة اللادينية وغلاة الشيعة لهذه العلة... فأقول: ليس في ذلك إبطال لإعجاز القرآن... لأنّه إذا كان هناك من كبار الصحابة من يدرك ويميز بين الأسلوب القرآني وإعجازه وبين الاسلوب النبوي، فهناك من عامة الصحابة من لا [3]

يدرك ذلك ".

وهذا الكلام مردود من جهات:

أولها: إن الشوبيني اتّهم أكثر الصحابة بأنّهم: أعراب لم يكونوا فقهوا في الدين.

وثانيها: إن هذا المدعى أخصّ من الدليل، إذ لو صحت العلّة لتوجّة النهي المفترض عن كتابة السنة إلى خصوص من لم يكونوا يفقهون، مع أنّ الأحاديث التي التزمها كان النهي فيها عاماً، بل استمر النهي إلى أمد بعيد حتى بعد استقرار أمر المصحف الشريف.

وثالثها: إنّ ما ذكره من أنّ الأمر بالكتابه كان لخصوص من اعتادوا اسلوب القرآن كعبد الله بن عمرو، يقتضي أن أبا بكر وعمر وعثمان وطلحة والزبير وجميع العشرة المبشرة . عدا عليّا[4] . لم يكونوا عارفين ولا معتادين أسلوب القرآن الكريم، إذ ليس هناك ولا نصٌّ

1- كتابه 1:290.

2- كتابه 1:290.

3- كتابه 1:291.

4 - إذ ثبت كونه من المدونين على عهد رسول الله بأمر منه (صلى الله عليه وآله) ، فعن أم سلمة زوج النبي أنّها قالت: دعا رسول الله بأديم وعلي بن أبي طالب عنده فلم يزل رسول الله يملي وعليٌّ يكتب حتّى ملأ بطن الأديم وظهره وأكارعه، وكانت لديه صحيفة عن رسول الله يحتفظ بها في قرابة سيفه، وذكر هذه الصحيفة أكثر من عشرة من تلامذة الإمام عليّ (انظر دراسات الحديث النبوي 1:127 عن أدب الاملاء للسمعاني، وانظر كذلك معرفة النسخ: 207) .

في الإذن لهم بالكتابة، وهذا بيّن البطلان بناء على مسلكه.

ورابعها: إنّ الأعراب أصفى قريحة، وأشدّ ذكاء، وأعلم الناس بالكلام، لبعدهم عن الاختلاط بالشعوب الأخرى، ونأيهم عن المدنية التي تعكّر صفو القرائح، فكان إدراكهم لعظمة القرآن وأسلوبه وإعجازه مشهوداً.

قال الأصمعي: قرأت هذه الآية **(والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالاً من الله)**[1] وإلى جنبي أعرابي، فقلت: "والله غفور رحيم" سهواً، فقال الأعرابي: كلامُ من هذا؟ قلت: كلام الله، قال: أعِدْ، فأعدت "والله غفور رحيم"، فقال: ليس هذا كلام الله، فتنبهت فقلت **(والله عزيز حكيم)** ، فقال: أصبتَ هذا كلام الله، فقلت له: أتقرأ القرآن؟ قال: لا، قلت: فمن أين علمت أنّي أخطأت؟ فقال: يا هذا عزَّ فحكم فقطع، ولو غفر ورحم لما قطع[2] .

ويكفي دليلاً على ذلك قول الوليد بن المغيرة المخزومي لما سمع بعض القرآن .وهو من المشركين، ولم يدخل الإسلام قلبه،ولا أنس بكلام الله،ولا حفظه، ومات على زندقته .:والله لقد سمعت منه كلاماً ما هو من كلام الإنس ولا من كلام الجن، وإنّ له لحلاوة، وإنّ عليه لطلاوة، وإنّ أعلاه لمثمر، وإنّ أسفله لمغدق، وانه ليعلو ولا يعلى عليه، وما يقول هذا بشرَ[3] .

فالحالة الطبيعية عند العرب والأعراب منهم هي هذه القوة في البلاغة والأدب والتمييز بين الكلام الجاري مجرى كلام العرب وبين الكلام المعجز من الله تبارك وتعالى.

نعم، كان هناك نفر قليل خانتهم الحافظة، وكانوا مصابين بشيء من العجز الذهني، لكن لا يمكن أن تعطّل مسيرة شريعة وأمّة من أجل قلة لا يفقهون،ولا يمكن أن يقنّن قانون

1- المائدة:38.

2 –زاد المسير 2:274.

3 – تفسير القرطبي 19:74.

عامّ شامل لمجرّد وجود مثل هذه الشريحة، والإ لّصح لغو جميع الشرائع وقوانين الدنيا لعدم خلو الزمان والمكان من مثلهم.

روى الطبري بسنده عن حبيب بن الشهيد، عن ابن عامر الانصاري: ان عمر بن الخطاب قرأ "والسابقون الأولون من المهاجرين والانصارُ الذين اتبعوهم بإحسان" فرفع "الأنصار" ولم يلحق الواو في "الذين"، فقال له زيد بن ثابت **(من المهاجرينَ والأنصارِ والذين اتبّعوهم بإحسان)** ، فقال عمر: "الذين اتبعوهم بإحسان"، فقال زيد: أمير المؤمنين أعلم. فقال عمر: ائتوني بأبيّ بن كعب، فأتاه فسأله عن ذلك فقال أبيّ: **(والذين اتبعوهم بإحسان)**، فقال عمر: إذن نتابع أبيّا[1] .

وهذه الرواية[2] كما تراها صريحة في زمان حكومة عمر بن الخطاب، أي بعد تمام نزول القرآن الكريم، وبعد وجود عدد كبير من القراء والحفاظ، وليست في زمن أوّل النزول، ومع ذلك التبس فيها الأمر على عمر بن الخطاب، وهنا نجد أنفسنا بين خيارين.

أوّلهما: القول بأنّ عمر كان قد ضبط القرآن وعرفه ولكنه تعمدّ التغيير والتبديل، وأراد إضفاء أبهةّ وكرامة للمهاجرين يفوقون بها الأنصار.

وثانيهما: القول بأنّ عمر لم يتعمدّ ذلك، ولكن خانه ذكاؤه وحفظه، وأوقعه فيه عدم إحاطته علما بكل أمور القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

وهذا القول هو الذي يترجّح . دون إنكار كامل للدوافع القبلية . لوجود الأدلة والشواهد عليه، فقد تعلّم عمر سورة البقرة في اثنتي عشرة سنة، فلما ختمها نحر جزورا[3] ،

---

1 - جامع البيان 11:7 ، والمستدرك على الصحيحين 3:305 ، والدر المنثور 3:269 وقد رواه الثعلبي في تفسيره اتم من هذا. وانظر المحتسب 1:300 ـ 301.

2 –وغيرها من الروايات التي تثبت بما لا يقبل الشك جهل عمر بن الخطاب بكثير من مفردات القرآن والسنة.

3 – الدر المنثور 1:21 ، سيرة عمر لابن الجوزي:165 ، تفسير القرطبي 1:40 وفيه "في بضع عشرة سنة"، شرح النهج

وهذا لا يكون نابعاً إلاّ من قلة الحفظ والفطنة والذكاء، خصوصا إذا لاحظت تعلم زيد بن ثابت للغة السريانية كاملة في ستة عشر يوماً[1].

وهذا القول[2] هو الذي ذهب إليه العلاّمة السيّد علي الشهرستاني في كتابه "منع تدوين الحديث أسباب ونتائج"، واستدل عليه بأدلة جمّة، موضحاً أنّ منع عمر من التحديث والكتابة والتدوين إنما كان بسبب جهله الحضاري والثقافي، وأن عمر كان يخاف من تداول وتناقل السنة المكتوبة المدونة لأنّها تكشف عن كثير من أخطاء عمر واجتهاداته، فمنعه التدوين وأمره باقلال الحديث كان منه إخفاءً لجهله، ولينفتح له السبيل إلى تمرير وتبرير اجتهاداته.

كل ذلك مضافاً إلى وجود دافع إخفاء فضائل أهل البيت .وعلى رأسهم عليّ (عليه السلام) . عند عمر، خصوصا ًما يمتّ منها إلى الخلافة بصلة، وهذا الوجه الثاني هو الذي ذهب إليه غالب كتاب الشيعة، ومنهم العلاّمة السيّد مرتضى العسكري[3] الذي قرأ الشريبني كتابه.

فخلاصة ما ذهب إليه السيّد الشهرستاني هو أنّ منع عمر يكمن وراءه دافعان: إخفاء جهله واضفاء الشرعية على اجتهاداته، ومنع الفضائل التي تمسّ أصل مشروعية حكومته، فاقرأ قوله:

فمن هذا التشديد، ومن تحديثهم هم، نفهم أن في الأمر التفاتة سياسية ذكية منهم، وهي التحديث بالفضائل والاستماع لبعضها من جهة، لكي لا تتضح معالم سياستهم بشكل واضح، والمنع من تجاوز الحدود المرسومة للتحديث والمحدَّث به من جهة أخرى، وبذلك يتّضح أن التعتيم على فضائل أهل البيت لم يكن هو السبب الأول والأخير في قضية منع التدوين والتحديث، ولا ننكر أن يكون له مدخلية في المنع بنحو العلة الجزئية التي تنضوي

1- الطبقات الكبرى 2:358، سنن أبي داود 3:318، مسند أحمد 5:186، تهذيب الكمال 10:28 ـ 29.

2 – أي القول بجهل عمر بن الخطاب.

3 – معالم المدرستين 2:44 . 45 . وللمزيد انظر كلام السيد الجلالي في تدوين السنة الشريفة

تحت إطار منع أشمل لمقصود أوسع وأعم وأشمل[1].

وهذا الجهل من عمر بن الخطاب هو الذي لم يتجرأ الشريبني أن يذكره أو يناقشه أو يردّه، مع أنّه في الواقع الأصل الكبير الذي بُنيت عليه فكرة كتاب "منع تدوين الحديث" الذي يرتبط بموضوع كتابه.

ومن هذا كلّه تعلم مقدار قول الشريبني: وفيما سبق رد على ما ذهب إليه بعض غلاة الشيعة أن محو السنة في زمن الخلفاء لأجل ما في الأحاديث من فضائل لأهل البيت، وحجتهم رواية ابن مسعود عند الخطيب.

ثمّ كتب مهمشاً على هذه الفقرة:

معالم المدرستين مرتضى العسكري المجلد 2/44 . 45 ، ومنع تدوين الحديث لعلي الشهرستاني ص 64 ، وقد تناقض في ذلك مرة بتأييده لذلك هنا ص 64 ، ثمّ رفضه لذلك السبب وتضعيفه ص 66،70 ثم تأييده ثانية ص 71،81،358،361، 362.[2]

فهو يتجاهل الحقيقة أو يجهلها، ويحمل كلام مؤلّفي الشيعة على غير وجهه، مع أنك قرأت تصريح الشهرستاني ووجهة نظره صريحة واضحة، خصوصاً عند تصريحه بأنّ التعتيم على فضائل أهل البيت كان دافعا لِلمنع على نحو العلة الجزئية، اللهم إلاّ أن يكون الشوبيني لم يفهم معنى "العلة الجزئية"!

على أنّ العلامتين العسكري والشهرستاني وغيرهما لم يقتصروا في الذهاب إلى ذلك على رواية الخطيب، بل استدلاّ بأدلة جمة، وروايات متعددة منها روايتي ابن أبي الحديد في شرح النهج 12:52 . 55، و 46 ، ورواية الجويني في فرائد السمطين 1:153 ، وغيرها من المعطيات الحديثية والتاريخية، فحصره استدلالهما برواية الخطيب كذب محض ومجازفة واضحة.

1- منع تدوين الحديث:71 ـ 72.

2- انظر كتابه 1:295.

وأمّا رواية ابن مسعود فإن نصها فيه "انّ علقمة جاءه بكتاب أو صحيفة من مكةّ أو اليمن فيها أحاديث في أهل بيت النبي (صلى الله عليه وآله) ، فدعا جاريته ثمّ دعا بطست فيها ماء فجعل يمحوها"[1] ... فهي صريحة الدلالة على أنّ الاحاديث كانت في أهل بيت النبي (صلى الله عليه وآله) ، لكنّه توقفها عن صراحتها لمجرّد قول أبي عبيد: يرى أن هذه الصحيفة أخذت من أهل الكتاب[2] ، ولرواية الدارمي عن مرة الهمداني قال: جاء أبو مرة الكندي بكتاب من الشام فحمله فدفعه إلى عبدالله بن مسعود[3] ... الخ.

مع أنّ قول أبي عبيد لا يقاوم صراحة الرواية في أن الاحاديث في فضائل أهل البيت،ولا علاقة لها بأهل الكتاب، ورواية الدارمي صريحة في أنّ الكتاب جاء به أبو مرة الكندي من الشام وهي معقل أهل الكتاب، بخلاف الكتاب أو الصحيفة التي فيها فضائل أهل البيت، فإنّ علقمة جاء بها من مكة أو اليمن، وهذا يدل على أنّ الروايتين تتكلمان عن حادثتين مستقلتيّن، فكيف خلط الأوراق وحمل رواية النهي عن الفضائل على رواية كتب أهل الكتاب؟!

فانظر إلى قوله بعد نقله رواية الصحيفة الشامية:

وهو يعني بالكتب هنا كتب أهل الكتاب أو ما أخذت عنها كما قال أبو عبيد... ويؤكد مرّة الهمداني الراوي عن ابن مسعود . كما في رواية الدارمي . أنّ الصحيفة ليست من السنة، وإنما كانت من كتب أهل الكتاب... وفيما سبق ردّ على ما ذهب إليه بعض غلاة الشيعة[4] ...

فها هو يخلط بين حديثين، ويصرف صراحة حديث لمجرّد قول أبي عبيد التوقّعي، ويكَذِبُ فِي تصريحه بأن كتّاب الشيعة اعتمدوا رواية ابن مسعود فقط وفقط في الذهاب إلى أنّ النهي عن التحديث والكتابة والتدوين كان لاخفاء فضائل أهل البيت

(عليهم السلام) ، إذ أنهم

1- انظر كتابه 1:275، عن تقييد العلم للخطيب:54.

2- انظر كتابه 1:276، عن جامع بيان العلم 1:66.

3- انظر كتابه 1:276 ، عن سنن الدارمي 1:134.

4- انظر كتابه 1:295 . وقد مر باقي كلامه.

اعتمدوا أدلّة كثيرة وشواهد روائية وتاريخية، ومن شاء فليراجع كتبهم، ك"تدوين السنة الشريفة" و"منع تدوين الحديث" والاخير عنى بتوضيح هذه المسألة وما تلتها من مسائل في الشريعة، فإنّه جاء بنظرة جديدة، وطرَحَ أفكاراً وآفاقاً لم تطرق من قبل حول عبدالله بن مسعود وموقفه من المنع، وتناول رواياته كلّها في تقييد العلم بالبحث والخروج بالنتيجة[1] ، فادّعاء الاعتماد على رواية علقمة عن ابن مسعود فقط كذب ومجافاة للواقع.

وخامسها: وهي الجهة المخصوصة بالأهمية في هذا الموضع من بحثنا، أنّ الشوبيني نفسه ناقض نفسه في دعوى أنّ أكثر الصحابة أعراب لا يميّزون بين القرآن والسنة، حيث قال وهو بصدد ذكر مصادر الأحكام في الصدر الأول:

القرآن الكريم، وهو المصدر الأول لهذا الدين وعمدة الملة، وكانوا يفهمونه واضحاً جلياً، لأنّه بلسانهم نزل، مع ما امتازوا به من معرفة أسباب نزوله[2] .

فكيف انقلب الصحابة الأعراب . حسب زعمه . الذين لم يكونوا فقهوا الدين، إلى فاهمين أوضح الفهم وأجلاه، وإلى عارفين بأسباب النزول؟! وإذا كان نزل بلسانهم وعرفوا بلاغته وإعجازه فكيف استحال عليهم التفريق والتمييز بينه وبين كلام رسول الله (صلى الله عليه وآله) ؟!

وحين تطرق لموضوع جواز الرواية بالمعنى . ليردّ على من قال أنّ الرواية بالمعنى من النتائج السلبية لمنع التدوين . ذكر ما لا يلزمُ علمِ الصحابة والتابعين بوجوه اللغة وخصائصها وممزاتها، وهذا يقتضي أنهم لا يعسر عليهم التمييز بين القرآن والسنة، فيبطل تبريره منع التحديث والكتابة والتدوين بأنّه كان خوف الاختلاط.

قال: ومن المعلوم أنّ للعلماء في رواية الحديث بالمعنى مذاهب عدة، نستخلص منها مذهبين: المذهب الأول: إنّ رواية الحديث بالمعنى لا تجوز لمن لا يعلم مدلول الألفاظ في اللسان العربي ومقاصدها وما يحيل معناها، والمحتمل من غيره، والمرادف[3] منها.... أما من

1- انظر منع تدوين الحديث:72 ـ 81.

2- انظر كتابه 1:310.

3 - كذا في كتابه، والصواب "والمترادف".

كان عالماً بالألفاظ ومدلولاتها ومقاصدها، خبراً بما يحيل معانيها، بصراً بمقادير التفاوت بينها... فالمعظم منهم أجاز له الرواية بالمعنى إذا كان قاطعًا بأنّه أدّى معنى اللفظ الذي بلغه سواء في ذلك الحديث المرفوع أو غيره...وهذا هو المختار عند الجمهور من السلف وأصحاب الحديث والفقه والأصول واختاره منهم الآمدي[1] ...

وهذا المشهور يقتضي بالملازمة معرفة الصحابة والتابعين بوجوه اللغة ومدلولاتها وألفاظها وكل ما ذكره آنفًا، ومن كانت عنده هذه الملكة .وهي عند أغلبهم بلا شك . كيف يخفى عليه ما هو قرآن عما هو من كلام الرسول (صلى الله عليه وآله) .

ثانيا: إن الكاتب لم يفرّق بين حجية السنة وما هو الحجة

أن كتاب الشوبيني مبنيّ على غلط قبيح أو مغالطة صريحة، وذلك أنّه خلط خلطا فاحشا بيّن من ينكرون أصل السنة وينفونها من الأساس وهم من أبناء مذهبه، وبين من يقولون بحجية السنّة النبوية ولكنّ كلامهم في طرق وصولها إلينا، وما هو الصحيح منها وما هو غير صحيح من تلك الطرق، وهم الشيعة الاثنا عشرية.

إن الكاتب خبط خبط عشواء في هذا المجال، فراح يسطّر الاسماء دون وعي لكلامهم، ودون تمييز بين المنكَر والمنقح، مع أنّه أكثر النقل عن كتاب (دراسات في الحديث النبوي) للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، وفيه قوله: أما الشيعة فهي فرق كثيرة...والموجود منهم حالياً في العالم الإسلامي أكثرهم من الاثني عشرية، وهم يذهبون إلى الأخذ بالسنة النبوية، لكن الاختلاف بيننا وبينهم في طريق إثبات السنة نفسها[2] .

فهل أن الكاتب لم يطّلع على هذا النص أم أغمض عنه عينيه؟!

1- كتابه 1:375 ـ 376. أخذًا من كفاية الخطيب، وفتح المغيث، وتدريب الراوي، وتوضيح الأفكار، وجامع بيان العلم.

2 – دراسات في الحديث النبوي:25.

وإذا كان لم يقف على هذا النص، فكيف بالنص الذي نقله هو عن الأستاذ محمد سعيد منصور:

"وجملة القول: إنّ السنة إذا صحّت تكون متولتها ومتولة الكتاب سواء بسواء في الاعتبار والاحتجاج عند المجتهدين عامة"[1] .

فلاحظ تقييدهُم السنة المحتج بها بصحّة وصولها، فكيف غفلَ أو تغافل عن هذا الفرق الشاسع بين الأمرين.

وإذا لم يقف على كل ذلك، فكيف به وبتصريحات أعلام الشيعة الإمامية الذين كانت كتبهم ماثلة أمام عينيه، ونقل عنها كثيرًا زاعماً أنّه يردها، مثل "النص والاجتهاد" للسيد عبدالحسين شرف الدين، و "معالم المدرستين" للسيدّ مرتضى العسكري، و "منع تدوين الحديث" للسيّد علي الشهرستاني، خصوصاً وأنّ المذكورين صرحّوا بهذا المطلب في الصفحات الأولُ مَن كتبهم المذكورة هذه.

قال السيّد شرف الدين في خطبة كتابه بعد أن ساق عدة آيات في حجية قول النبيّ وفعله وتقريره: فنطقه (صلى الله عليه

وآله) كالقرآن الحكيم **(لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد)** ، فليس لمؤمن يؤمن بهذه الآيات أو يصدق بنبوته (صلى الله عليه وآله) أن يحيد عن نصوصه قيد شعرة فما دونها[2] ...

بل إن كتابه كلّه مبني على الدعوة لالتزام النص النبوي ورفض ما يقابله من الاجتهاد والرأي، فكيف ساغ للرجل أن يرمي الشيعة بإنكار السنة النبوية وعدائهم لها؟!

وقال السيّد مرتضى العسكري في مقدمة كتابه "معالم المدرستين"، بعد أن ذكر الإسلام ومبعث النبي ونزول القرآن: ولما أرسل الله خاتم أنبيائه محمّداً (صلى الله عليه وآله) بالقرآن أنزل فيه أصول الإسلام من عقائد وأحكام في آيات محكمة، وأوحى إليه تفصيل ما أنزل في القرآن ليبيّن

1- انظر كتابه 1:517 ـ 518، نقلا عن كتاب منزلة السنة من الكتاب:481.

2 – النص والاجتهاد خطبة المؤلف.

للناس ما نزّل إليهم، فعلّمهم الرسول شرائع الإسلام... فتكونّ منها لدى المسلمين الحديث النبوي الشريف، وكذلك جعل الله تجسيد الإسلام في سيرة رسول الله (صلى الله عليه وآله) ، وأمَرَ الناس باتباّعه في قوله تعالى **(لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة)** ، وسُمّي مجموع السيرة والحديث النبوي في الشرع الإسلامي بالسنة، وأمرنا الله ورسوله باتباّع سنة الرسول[1] .

وأصرح من كل ذلك ما قاله السيّد عليّ الشهرستاني في مقدمة كتابه "منع التدوين"، قال: وهنا يكون مدار البحث لا عن حجية السنة النبوية، لأنّ حجيتّها لايختلف فيها اثنان من المسلمين، وانمّا البحث عن "ما هو الحجة"، أي في طرق الإثبات لا الحجية، وبتعبير آخر: أيّ نقل من النقول النبوية هو الحجة[2] ؟!

وهكذا صرّحت جميع كتب الإماميّة بأنّ السنة النبوية حجة بلا شك ولا إشكال، وانما الكلام يقع في ما وصل إلينا منها، فأيهّ الثابت عن الرسول وأيّه غير الثابت عنه؟

وقفة مع أحاديث العرض

إذا عرفت هذا، فإليك بعض عبراته لتقف على مبلغ علمه في هذا الشأن، قال:

ومن قاعدة "عرض السنة على كتاب الله عزّوجلّ"[3] انطلق أعداء الإسلام من الرافضة والزنادقة يشككون في حجية السنة المطهّرة[4] .

وقال: تتلخص هذه الشبهة في زعم المستشرقين وذيولهم من أعداء السنة: أنّ السنة النبوية لو كانت حجّة لأمر النبيّ (صلى الله عليه وآله) بكتابتها... واستدل بتلك الشبهة بعض غلاة الشيعة[5] ...

1- معالم المدرستين 1:14.

2– منع تدوين الحديث:8.

3- ستاتي مناقشتها.

4- انظر كتابه 1:223.

5- انظر كتابه 1:266.

واستوسل في كلامه فقال: واتّفق المستشرقون مع الشيعة في عدم صحّة النهي عن كتابة السنة في أول الأمر في عهد النبوة المبلركة بناء علىرأيهم في السنة النبوية بأنّها وضعت على النبي ونسبت إليه[1] ...

فها هو يخلط خلطاً بينا بين أصل السنة النبوية، وبين البحث في مقدار اعتبار الحاكي للسنة، وهذا الخلط أوقعه . كما أوقع جمعاً من سلفه . في عقم مناقشتهم لحديث عوض السنة على الكتاب، لأنّ السنة المعروضة إنمّا هي الحديث الوارد الذي يُفتوَص ُأنه ّحاك عن قول النبي أو فعله أو تقوره، فعند الشك فيه أو عند التعارض نعوضه على الكتاب لنقف على مقدار اعتبار هذا الافتواض، لا أننا نعوض المفوغ عن كونه سنّة النبيّ على الكتاب، كيف ونحن نقول بتخصيص الكتاب بالسنة الثابتة[2] ، بل نسخ الكتاب بها[3] .

وقد أوضح علماء الإمامية كلامهم وموقفهم صويحاً في هذا المجال، وبيّوا أن ّأخبار موافقه الكتاب ومخالفته طائفتان:

الأولى: في بيان مقياس أصل حجية الخبر . لا في مقام المعارضة بغوه .وهي التي ورد فيه التعبير بأنّهزخوف وباطل، وتحمل هذه الطائفة من الأخبار على طوح الخبر المخالف لصويح الكتاب بنحو التباين بحيث لا يمكن تتويله عليه عوفاً، بل يكون مصادماً لمضمون الكتاب لا لظهوره، فإن لم يكن كذلك فهو يكون من باب العموم والخصوص والإطلاق والتقييد، وهذه المخالفة لصويح ومضمون الكتاب تُخْوِج ُالخبر المخالف عن موضوع الحجية ذاتا لاً بسبب المعارضة.

الثانية: في بيان توجيح أحد المتعارضين، وهذه الطائفة تحمل على المخالفة لظاهر الكتاب لا لنصّه، لا سيما أنّ مورد بعضها . كمقبولة عمر بن حنظلة، التي فيها قوله للإمام: فإن كان الخوان عنكما مشهور ين قد رواهما الثقات عنكم؟ قال: ينظر، فما وافق حكمه

1- انظر كتابه 1:267.

2- وهو مما اجمعت عليه الإماميّة.

3- انظر اصول الفقه للمظفر 2:57.

حكم الكتاب والسنة... فيؤخذ به، ويوك ما خالف حكمه حكم الكتاب والسنة . هو الخبر الذي لو كان وحده لأُخذ به، وانمّا المانع من الأخذ به وجود المعارض... وهذا يدل على أنّ المواد من مخالفة الكتاب مخالفة الظاهر لا النص[1] .

وهذا الكلام واضح في أن أحاديث العوض جاءت لتنقيح المرويّ، فإن عارض صويح الكتاب المجيد ومضمونه علمنا عدم صدوره عن النبي (صلى الله عليه وآله) ، كما أنّ العوض يفيدنا في بيان ما يجب الأخذ به عند التعارض، فما وافق الكتاب

أخذ به وعُلم أنّه هو الصادر عن النبي (صلى الله عليه وآله) ، وما خالفه طرح جانبا وعلم أنه لم يصدر عن النبي (صلى الله عليه وآله) ، فأين هذا من إنكار السنة وجحدها رأساً كما صرح به جمع من أبناء العامة؟! الذين قال الشوبيني فيهم:

ومن المؤسف حقاً أن يكون من بين أبناء الإسلام من زعم بصريح اللفظ: لا حجة في السنة، إنّما الحجة في القرآن وحده دون سواه، وقد وجدنا بعضًا من هؤلاء في لاهور باكستان... وقد وجدنا مثل هذا الفريق في مصر وبعضهم يتبوأ مراكز علمية عالية[2] ...

وهذا الخلط منه . ومن جماعة من أسلافه . أوقعهم في مناقشة عقيمة منهم لمتن أحاديث عرض السنة على الكتاب، قال:

واستدل بالحديث الأول[3] [يعني قوله (صلى الله عليه وآله) : فما أتاكم يوافق القرآن فهو عني وما أتاكم عني يخالف القرآن فليس عني] . قديماً الشيعة الاثني [كذا] عشرية كما رواه الكليني في الكافي والرافضة منهم والزنادقة كما حكاه الحافظ السيوطي في مفتاح الجنة[4] ...

ثمّ قال: وحجة المنكرين لحجية السنة النبوية من الروايات السابقة: أنّها تفيد عرض

1- انظر أصول الفقه للمظفر 2:254، والمحكم في أصول الفقه 6:180 ـ 186، ودروس في علم الاصول 3:382 ـ 389.

2- كتابه 1:12 . وستأتي زيادة إيضاح في النقطة الثالثة.

3 - تقدمت الإشارة إلى أنّ الشيعة الإمامية رووا أحاديث متعددة في عرض السنة على الكتاب، وأنّ تخصيص رواية الكافي بالذكر قلّة فهم أو سوء نية منه.

4- كتابه 1:220.

السنة على القرآن، فما وافق القرآن فهو من السنة، وتكون السنة في هذه الحالة لمحض التأكيد، والحجة هو القرآن فقط، وما خالف القرآن بإثبات حكم شرعي جديد فهو ليس من السنة ولم يقله النبي (صلى الله عليه وآله) ولا حجة فيه[1] .

وقد علمت قيمة كلامه هذا ممّا تقدم تلخيصه من رأي الشيعة الإمامية في هذا المجال، وأنّ استنتاجه هذا افتراء محض، وادعاء ساقه إليه جهله بموقف الإمامية أو تجاهله له.

ويتبين لك مقدار بعده عن الحقيقة حين تراه يعدّ قول الشيعة الاثني عشرية معطوفاً عليه قول محمد نجيب "فإذا كانت سنة الرسول وحديثه متفقة مع سنة الله وحديثه فاتّباعُها حكم من متبعُها أنها أحسن من سنة الله، وأنها خير من حديث الله، وليس في هذا إلاّ تكذيب لله القائل **(الله نزل أحسن الحديث كتاباً متشابها مثاني تقشعر منه جلود الذين يخشون ربهم)** ، وهذا يحتم عدم الأخذ بسنة غير الله وحديث غير الله"[2] ...

وقال ناقلاً كلام ابن حزم في الرد على حديث العرض: أول ما نعرض على القرآن الحديث الذي ذكرتموه، فلما عرضناه وجدنا القرآن يخالفه، قال الله تعالى **(وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا)** وقال تعالى **(من يطع الرسول فقد أطاع الله)** وقال تعالى **(لتحكم بين الناس بما أراك الله)**[3] .

وقال ناقلاً عن البيهقي: والحديث الذي روي في عرض الحديث على القرآن باطل لا يصح، وهو ينعكس على نفسه بالبطلان، فليس في القرآن دلالة على عرض الحديث على القرآن[4].

وقال ناقلاً عن ابن عبدالبر: وقد أمر الله عزّوجلّ بطاعته واتباّعه أمرا مطلقا مجملا لم يقيد بشيء، كما أمرنا باتباع كتّاب الله، ولم يقل "وافق كتاب الله" كما قال بعض أهل الزيغ...

1- كتابه 1:221.

2- انظر كتابه 1:222 نقلاً عن كتاب الصلاة لمحمد نجيب:278 . 279.

3- كتابه 1:225.

4- كتابه 1:225 ، عن دلائل النبوة 1:27.

وقد عرض هذا الحديث قوم من أهل العلم وقالوا: نحن نعرض هذا الحديث على كتاب الله قبل كل شيء ونعتمد على ذلك، قالوا: فلما عرضناه على كتاب الله وجدناه [مخالفًا] [1] لكتاب الله، لأنّا لم نجد في كتاب الله ألاّ يقبل من حديث رسول الله (صلى الله عليه وآله) إلاّ ما وافق كتاب الله، بل وجدنا كتاب الله يطلق التأسّي به، والأمر بطاعته ويحذرّ المخالفة عن أمره جملةً على كلّ حال [2].

وهذه الكلمات كلّها مبنية على المغالطة المذكورة، لأننّا لا كلام لنا في أنّ سنة رسول الله (صلى الله عليه وآله) يجب الأخذ بها على كل الأحوال ودون قيد وشرط.

إذ لا معنى لعرض نفس كلامه (صلى الله عليه وآله) على الكتاب وهو (صلى الله عليه وآله) الكتاب الناطق، وإنّما الكلام في عرض الحاكي المراد التحقّق من مقدار اعتباره كما علمت، وهذا لا يتأتّى عليه النقض المذكور، إذ لا يصدق على كلُ مّا ينقل عن النبي (صلى الله عليه وآله) .وإن كان راويه وضّاعاً، أو حتىّ عند اختلاف النقلين . أنه **(ما آتاكم الرسول)** أو أنّه داخل تحت قوله تعالى **(من يطع الرسول)**...

وقد وقع الشوبيني تبعاً للشافعي والبيهقي في نفس هذا الوهم في رد الحديث الثاني، وهو قوله (صلى الله عليه وآله) : "إني لا أحلّ إلاّ ما أحل الله في كتابه"، فراجع كلاميهما [3].

نعم نقضهم هذا يتوجه على من ينكر أصل السنة النبوية .وهم غير الإماميّة .وأمّا عرض هذا الحديث على كتاب الله لتبينّ صحته وعدمه فلا مورد له كما علمت; إذ هو لا يخالف صريح القرآن ومضمونه بنحو التباين، كما أنّه ليس من موارد التعارض، بل القرآن المجيد يؤكّد صحة أحاديث العرض . عرض المنقول لا نفس السنة التي هي قوله وفعله وتقريره .وذلك في مثل قوله تعالى **(ولو تقوّل علينا بعض الأقاويل لأخذنا منه باليمين ولقطعنا منه الوتين)** وهو يؤكد حقيقة أنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) لا يقول ما يباين كلام الله

1- من عندنا ليستقيم كلامه.

2- كتابه 1:225 . 226، نقلاً عن جامع بيان العلم 2:190 . 191.

3- انظر نقله لكلاميهما في 1:226 . 227.

ويخالف صريحه، كما أنّ أحاديث العرض توافق قوله تعالى **(يا أيّها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا)** إذ الآية وإن كانت تأمر بالتبيّن في خصوص خبر الفاسق بالذات، لكنّها تدل على أهمية التبين في المنقولات، ومن سبل التبينّ عرض المنقول على الكتاب، فإن لم يخالفه بنحو التباين أخذ به وإلاّ فلا.

على أنّ أخذ الإمامية بأحاديث العرض أقوى دليل على حجية السنة عندهم، إذ هذا الميزان الصيرفي مأخوذ من كلام سيد المرسلين وعترته الطاهرين، علماً بأنّ مجموعة من أحاديث العرض تحكي بنفسها أنّ عرضها في حالة الشك في صدور

المنقول "ما أتاكم" عن النبي، وخصوصاً بعد قوله (صلى الله عليه وآله) : "إنّ الحديث سيفشو عني" وما ضارعها من العبارات، فإنّها صريحة بأنّ العرض هو أحد الموازين لكشف المنقولات الزائفة، لا أنهّ ميزان لاعتبار أو عدم اعتبار نفس السنة النبوية المباركة.

والعجيب أنّ الشوبيني بعد هذا الخلط وتلك المغالطة، وبعد أن ادّعى أن أحاديث العرض . المنقولة بطرقهم . لا وزن لها رجع إلى العمل بها، فقال:

ومع أنّ أحاديث عرض السنة على القرآن الكريم لا وزن لها سنداً عند أهل العلم كما سبق، إلا أن معناها صحيح، وعمل بها المحدّثون في نقدهم للأحاديث متناً، فجعلوا من علامات وضع الحديث مخالفته لصريح القرآن الكريم والسنة النبوية والعقل[1].

ثمّ راح يسطرّ ما قاله ابن حجر والزركشي وابن حزم والإمام الشاطبي وغيرهم في تدعيم ما قاله، وأنّ الخبر الصحيح لا يخالف ما في القرآن أصلاً[2].

وهذا دَأْبه كما قدمّنا في الإشكال الاول من الإشكالات العامة، حيث أنه ينكر شيئا تَبعا لجَماعة، ويناقضه تبعا لجَماعة آخرين، دون أن يكون لهرأي خاص وموقف علمي واضح.

1- كتابه 1:236.

2- انظر كتابه 1:236 . 239.

هذا، وإن علماء مذهبه قبلوا أحاديث العرض، خصوصاً عند التعارض، وأن الله قد صرح قبل ذلك بأن كلامه (القرآن) هو الحكم لفصل الخلاف في قوله تعالى **(وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله)**.

قال البرزنجي: الوجه الثالث الترجيح بموافقة الكتاب: إذا تعارض خبران متساويان سنداً ومتناً وحكماً إلا أن أحدهما توافقه آية من كتاب الله في حكمه بخلاف الآخر، فإنّه يرجح على مخالفِهِ الذي لا يكون كذلك، وذلك لاعتضاده بها، ولأنها تفيد زيادة قوة في الظن به.

مثال ذلك: ما ورد أنّ النبيّ قال: الحج والعمرة فرضان لا يضرك بأيهمّا بدأت، مع ما روي عنه (صلى الله عليه وآله) أنه قال: الحج جهاد والعمرة تطوع، حيث يفيد الأول أنّ العمرة فرض كالحج، والثاني يفيد أنها سنة وليست بفرض فيتعارضان، فإنّه على فرض التسليم بصحّة سنديهما وتساويهما في القوة يرجح الحديث الأول بأنهّ موافق لحكم القرآن، وهو المفهوم من قوله تعالى **(وأتموا الحج والعمرة لله)** أولا لأنّ فيه الأمر بالإتمام وهو ظاهر في الوجوب، وثانياً: بدلالة القرآن لأنهّ قرن العمرة بالحج، والحجّ متفّق على وجوبه فالعمرة واجبة كذلك، ونقل الشوكاني عن الإمام الشافعي أنهّ قال بهذا الصدد: الوجوب أشبه بظاهر القرآن لأنّه قرنه بالحج[1] ...

فلماذا عَدّ الشوبيني الشيعة منكرين للسنة لقولهم بأحاديث العرض ولم يعد الشافعي والشوكاني وغيرهما منكرين لها؟! ما

هذا إلاّ لقصور باعه وقلّة اطلاّعه، أو لتعصبه على الإمامية، وهاتان الحالتان لا تخوجان عن الغلط القبيح أو المغالطة الصريحة كما عرفت.

1- التعارض والترجيح للبرزنجي:234 ـ 235. وانظر إرشاد الفحول:223.

ثالثا: إن منكوي السنة هم من العامة لا الإماميّة

بدأ الكاتب حملة شرسة ضدّ من سمّاهم أهل البدع، وصوب أكثر وأحد سّهامه إلى الشيعة الاثني عشرية (الرافضة) ، مصوّراً لهم بأنهّم من أعداء السنة.

فقال في مقدمة كتابه:

وقد هدفت من كتابته إلى عدة أهداف، منها...رابعاً: إرادة الإسهام في كشف القناع عن أساليب وحقيقة أعداء السنة، من أهل الأهواء والبدع قديماً، من الخوارج والشيعة والمعتزلة[1] ...

وأعاد نفس النغمة قائلاً في خطة بحثه:

وقد قسمت هذا الموضوع إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة أبواب وخاتمة... أما الأبواب فهي: الباب الأول: التعريف بأعداء السنة النبوية، وفيه تمهيد وأربعة فصول، التمهيد: وفيه التعريف بـ"أعداء" لغة وشرعاً، الفصل الأول: أعداء السنة النبوية من أهل الأهواء والبدع قديماً; الخوارج والشيعة والمعتزلة[2] .

وملأ كتابه بمثل هذه التهم، وراح يرددها بين الحين والحين، حتى قال:

أجمعت أمة الإسلام . من الصحابة والتابعين والأئمّة المجتهدين، وسائر علماء المسلمين من بعدهم .... على حجية السنة النبوية ووجوب التمسك بها والعض عليها بالنواجذ.... ولم يمارِ في هذه الحقيقة الساطعة إلاّ نفر ممن لا يعتد بخروجهم على إجماع الأمة من الخوارج والروافض[3] .

ونقل عن الأستاذ محمد سعيد منصور قوله: لا خلاف بين علماء المسلمين قديماً وحديثاً . إلا مّن شذ مّن بعض الطوائف المغرضة المنحرفة، من غلاة الشيعة، والخوارج، والروافض، والمستشرقين، وبعض المتكلمين حديثًا ممن يتكلمون بلغتنا، وينتسبون إلى

1- 1:13.

2- 1:15.

3- 1:481.

أمّتنا . في أن كلاّ من الكتاب والسنة وحي من عند الله تعالى[1] ...

ونقل أيضاً عن ابن حزم قوله: ولو أنّ امرءا قال: "لا نأخذ إلا ما وجدنا في القرآن" لكان كافرا بإجماع الأمة..ّ. وانما ذهب إلى هذا بعض غالية الرافضة ممن قد اجتمعت الأمّة على كفرهم [2].

وقال هو بعد نقله كلاماً لابن عبدالبر في جامع بيان العلم:

وتابع على ذلك [أي على الطعن بالسنن والزهد فيها] حديثًا ذيولهم من المستشرقين، وغلاة الشيعة، ودعاة اللادينية، وجعلوا ذلك ذريعة إلى عدم حجية السنة النبوية [3].

ونحن نتحدّاه أن يذكر اسم واحد من الشيعة ينكر حجية السنة النبوية، بل تصريحاتهم تملأ الكتب بوجوب اتبّاع رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وأنّه ما ينطق عن الهوى، حتىّ ذهبوا إلى عصمته في الأحكام والموضوعات، وأنّ كل حّركاته وسكناته حجّة بلا كلام، خلافاً لأبناء العامة الذين قالوا بعصمته فيما يخل بالتبليغ، بل بعضهم جوزّوا عليه السهو والغلط حتىّ فيما يخصّ التبليغ، لكنهم اشترطوا التنبيه عليه فوراً من الله وعدم التقرير عليه [4]. ومع هذا الفارق في النظرة لسنة الرسول كيف يصحّ رمي الشيعة بأنّهم أعداء السنة؟! وأنهّم لا يقولون بحجيتهّا؟!

ومن عجيب المفارقات أنّ المؤلف نفسه نقل عن صاحب مسلم وشارحه أنّهما يقولان: "إنّ حجية الكتاب والسنة والإجماع والقياس من علم الكلام، لكن تعرض الأصولي لحجية الإجماع والقياس لأنّهما كثر فيهما الشغب من الحمقى من الخوارج والروافض خذلهم الله، وأمّا حجيّة الكتاب والسنة فمتفقّ عليها عند الأمة ممن يدعّي التدين كافة فلّا حاجة

1- 1:514.

2- 1:536.

3- 1:329.

4- انظر كتابه 1:450 . 456.

إلى الذكر" [1].

فها هو يصرّح بأنّ الشيعة كسائر المسلمين وعامتهم . عدا بعض أبناء العامة كما مرّ وسيأتي . لا ينازعون في حجيةّ الكتاب والسنة، وإنما كلامهم في حجية الإجماع، إذ لا حجية له عندهم دون دخول المعصوم في المجمعين، كما أنّهم ينكرون حجية القياس في غير منصوص العلة.

ومع غض النظر عن هذا، نرى التهافت بيّناً في الكتاب عند هذه النقطة التي جعلها أساّ لكّتابه "السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام"، حيث افترض أنّ الخوارج والشيعة والمعتزلة هم أصل أعداء الإسلام، وأنّهم أصل الطعن في السنة النبوية المباركة.

لكنّ نظرة سريعة على كتابه تعُطي نتيجة معكوسة لما افترضه، وذلك أن الأسماء التي تردد ذكرها في كتابه من منكري السنة، كانت غالبيتها الساحقة من أبناء العامّة وممن ترعرعوا في مدارسهم الدينية وجامعاتهم، ونشأوا تحت رعايتهم.

ولكي لا يكون الكلام خالياً عن الدليل إليك بعض أسماء المنكرين للسنة أو المشككين في حجيتها ممن ذكرهم الكاتبُ نفسه، قال:

ومن المؤسف حقّا أن يكون من بين أبناء الإسلام من زعم بصريح اللفظ "لا حجة في السنة، إنما الحجة في القرآن وحده دون سواه"، وقد وجدنا بعضا من هؤلاء في لاهور باكستان وسمت نفسها جماعة القرآن... وقد وجدنا مثل هذا الفريق في مصر، وبعضهم يتبوّأ مراكز علمية عالية... كمستشار، أو دكتور، أو مفكر إسلامي[2].

ثمّ ذكر من تلاعبوا بالسنة النبوية فخلطوا بين معناها اللغوي والاصطلاحي، ونقل كلام جولد تسيهر المستشرق اليهودي، ثمّ قال: وردّد هذا الكلام الدكتور حسن عبدالقادر... ثمّ ترجمه في الهامش بأنّه "استاذ تاريخ التشريع الإسلامي. حاصل على العالمية

1- انظر كتابه 1:482، نقلا عن فواتح الرحموت 1:16 ـ 17 بتصرف منه.

2- 1:12.

في الفلسفة من المانيا، ومجاز من كلية أصول الدين في قسم التاريخ، وعميد كلية الشريعة بالأزهر الشريف سابقاً"[1].

وذكر أنّ أحمد صبحي منصور أنكر السنة وقال بالاكتفاء بالقرآن، ثمّ ترجمه في الهامش قائلا "تخرّج في الأزهر وحصل على العالمية في التاريخ من الجامعة، وتبرّأ من السنّة فتبرأت منه الجامعة"[2].

وهكذا كان دأبه في كتابه، حيث أنّه نسي نفسه ولم يتنبه لكلامه السالف، فراح يذكر أسماءً من أعداء السنة كلهّم لا يمتون للشيعة الإماميّة الاثني عشرية بصلة، بل كلهّم من أتباع مدرسة الاجتهاد والخلافة، وممن كانوا امتدادا طبيعيا لحركة منع التحديث والتدوين التي بدأها أبو بكر وعمر وسار على خطاها عثمان ومعاوية والأمويون إلى زمن عمر بن عبدالعزيز، فكان من الطبيعي أن يجد من أبناء مدرسته من يذهب مذهبهم ويعتنق آراءهم، بخلاف الإماميّة الاثني عشرية الذين لا تجد حتّى واحداً منهم ينكر أصل حجية السنة النبوية.

لذلك كان من الطبيعي أن يمتلأ كتابه بأسماء من سمّاهم أعداء السنة:

علي حسن عبدالقادر، محمود أبو رية، توفيق صدقي، محمد شحرور، نيازي عز الدين، محمد نجيب، أحمد صبحي منصور، قاسم احمد[3]، مصطفى كمال المهوي، جمال البنا شقيق حسن البنا، ورشاد خليفة، وإسماعيل منصور[4]، ويحيى كامل أحمد[5] وسعيد العشماوي، ونصر أبو زيد[6]، ومحمد رشيد رضا[7]، وعبدالجواد ياسين، وأحمد أمين، ومحمد حسين

1- 1:25.

2- 1:29.

3- انظر كتابه 1:25 . 30.

4- انظر كتابه 1:191.

5- انظر كتابه 1:221.

6- انظر كتابه 1:240 . 241 قال: "وبهذه الشبهة قال أهل الزيغ والهوى حديثًا مثل محمود أبو ريه وقاسم أحمد وسعيد العشماوي، ومحمد شحرور، وإسماعيل منصور، وجمال البنا، ونصر أبو زيد وغيرهم".

7- انظر كتابه 1:325.

هيكل[1]، والسيّد صالح أبو بكر[2]، وحسين أحمد أمين، وعبدالله النعيم[3]، ومحمود محمد طه، وأحمد زكي أبو شادي[4]، ومحمد عبده[5]، وطه حسين[6]، وغيرهم من أسماء أبناء مذهبه الذين صاروا أعداء للسنّة، وقد ترددت هذه الأسماء .وأسماء أخرى أعرضنا عن ذكرها لئلا يطول المقام . كثرا في كتابه حدّ الملل، فأين يقع منهم أسماء عدد قليل من الشيعة الاثني عشرية الذين ذكرهم فيما يخص البحوث عن السنة النبوية ولم يفهم كلماتهم على وجهها أو حرّفها عن وجهتها; حيث ذكر العلاّمة السيّد عبدالحسين شريف الدين، والعلامّة السيد مرتضى العسكري، والعلامّة السيد عّلي الشهرستاني، ومن الذين تبعوا الحق حديثا الدكتور التيجاني، ومروان خليفات، وإدريس الحسني، وحسن شحاته، وصالح الورداني، وأحمد حسين يعقوب، على أنّ الأفكار الأساسية التي حمل عليها حملاته الشعواء إنّما هي للأعلام الثلاثة الأوُل، وهو لم يفهم كلامهم أو حرفة كما قدمنا وسنبين ذلك.

على أنّه عجز أن يأتي بمفردة واحدة من الشيعة في إنكارها لحجية السنة، لكنه ذكر ما يدُهل عن أبناء مذهبه، حتىّ أن ّ فضيلة الشيخ عبدالمنعم النمر منهم قال عن السلم:

"وهو بيع معدوم موصوف في الذمة، ويسير عليه كثير من الناس في الأرياف، مستغلّين حاجات الزرّاع استغلالا ًسيئا، ًمما ّ يجعلنا نميل إلى تحريمه من أجل هذا الاستغلال الكريه المحرم في الإسلام"[7].

1- انظر كتابه 1:346 ـ 347.

2- انظر كتابه 1:358.

3- انظر كتابه 1:395.

4- انظر كتابه 1:493.

5- انظر كتابه 2:313، قال: "لكنه قليل البضاعة في الحديث".

6- انظر كتابه 2:94.

7- انظر كتابه 1:460 . لكنّه ناغاه قائلاً: "يقول الدكتور القرضاوي: وكان أولى بالشيخ هنا أن يقتصر على تحريم الظلم والاستغلال، ولا يتعدى ذلك إلى تحريم التعامل الثابت بالسنة والإجماع". تُرى من هو عدوّ السنة المنكر لها؟!!

وما كان ذلك إلاّ نتيجة رواية "أنتم أعلم بأمر دنياكم" التي أبوا أن يرفضوها أو يصرفوها عن ظاهرها، ولم يأبوا أن يحطوّا من منزلة النبي ونسبة الغلط وعدم الفهم إليه والعياذ بالله[1] ، فمن هو الأحرى أن يكون عدوًا للسنّة؟ القائلون بعصمة النبي المطلقة، أم من لم يُعر أهمية لها ويفتي بخلاف مسلّماتها؟!

وإذا تجاوزنا فتوى الشيخ النمر الاجتهادية، فحسبنا ما ذكره هو عمّن ذهبوا إلى الاكتفاء بكتاب الله، حيث ذكر الأعاجيب تحت عنوان "نماذج من المسائل العجيبة التي استنبطها أعداء السنة من القرآن الكريم بدون رجوعهم إلى بيان النبي (صلى الله عليه وآله) واستعراض بدائلهم عن السنة المطهرة"، فقد ذكر أنّ منهم من رفضوا حتّى أعداد الصلاة اليومية، ومنهم من لم يقيدّ الصلاة بالكيفية الواردة عن النبيّ (صلى الله عليه وآله) ، ومنهم من تصرّف حتىّ في أوقات الصلاة، فبعضهم قال أنها أربع، وآخر قال أنّها ست، ومنهم من افترضوا أنّ القبلة الأولى هي بيت الرسول (صلى الله عليه وآله) .

وصار الأمر ببعضهم إلى يقول أنّ تكرار شهادة "أشهد أن محمداًرسول الله" بجانب "لا إله إلا الله" يعد شركا اكبر، ووو[2] .... وليس في هؤلاء القائلين واحد من الشيعة الاثني عشرية، بل كلّهم من أبناء العامة الذين تبنوّا مقولة "حسبنا كتاب الله".

على أننا أوضحنا لك الفرق بين مَن ينكر أصل السنة النبوية المباركة، وبين الذي يتكلّم فيما هو الحجة من بين المنقولات عن رسول الله؟! إذ الشيعة الاثنا عشرية يعطون للرسول ولسنة الرسول قدسيّة لا تجدها عند أي فرقة إسلامية أخرى، فلا تجد أحداً منهم يناقش أو يشكك في حجية سنة الرسول، بخلاف أبناء العامة كما علمت.

1- انظر كتابه 1:457 ـ 460.

2- انظر كتابه 1:487 . 496.

علماً بأنّ مشكلة إنكار السنة النبوية كانت لها جذور وأرقام عند العامة منذ زمن بعيد، وليست هي وليدة اليوم.

فقد روى الخطيب البغدادي في كتابه "الكفاية في علم الرواية" أنّ عمران بن حصين كان جالساً ومعه أصحابه، فقال رجل من القوم: لا تحدّثونا إلاّ بالقرآن[1] ...

وقد عقد الإمام الشافعي في أمّه باباً خاصاً .وهو الباب الأول من كتاب جماع العلم . تحت عنوان "باب حكاية قول الطائفة التي ردّت الأخبار كلّها"، وصرّح فيه أن المنكر للسنة "ينسب إلى العلم بمذهب أصحابه"[2] ، وسرد معه مناقشة طويلة استغرقت ست صفحات من القطع الكبير، ولم يصرّح الشافعي بأنّ هذا المنكر لرتدع عن إنكاره للسنة.

وقد ذكر الكاتب ذلك قائلاً: واستدل بالحديث الأول [من أحاديث عرض السنة على الكتاب] قديماً الشيعة الاثني [كذا] عشرية... والطائفة التي ردت الأخبار كلها وناظر الإمام الشافعي واحداً من أتباعها، وأهل الرأي... والمعتزلة[3] ...

وبهذا فقد عرفت بما لا مزيد عليه أنّ الامامية يصحّحون أحاديث العرض لكن كما تقدم. ولا ينكرون حجية السنة من الأساس، فيبقى من انبثقوا من أحضان العامة هم المنكرون الذين تابعوا الشيخين في منع التدوين والتحديث وحرق المدونات

وو...، فمشكلة إنكار السنة إذن كامنة عند بعض أبناء العامة لا عند الشيعة الاثني عشرية،ولا ينكر هذا إلاّ مكابر.

وهذه الأمور مما يجب ان لا تخفى على أدنى طلاب العلوم الدينية فهماً واقلّهم بضاعة، فكيف بمن يدُعَّى حصوله على شهادة الماجستير في الشريعة من الازهر الشريف!!!

1- الكفاية:48. ونقله الشربيني نفسه في كتابه 1:505 ـ 506. وانظره في المستدرك على الصحيحين 1:109 ـ 110.

2- انظر كتاب الام 7:273 . 278.

3- كتابه 1:220 . 221.

رابعاً: جهله بمباني الإماميّة وكلماتهم

ومن الإشكاليات الكلية على الكتاب وكاتبه هو جهله بمباني الإماميّة وكلماتهم، فلذلك حمل ما لم يفهمه من كل ذلك على ما تخيّله أو على ما هو قارّ في ذهنه سلفاً، ثمرّاح يرد ذلك بتصوره.ّ مضيفا إليهً شيئا أو أشياء من تخوصه.ّ

أ . جهله بكيفية اتّصال أسانيد الكتب الأربعة

ففي صدد نقده للأصول الحديثية عند الإماميّة الاثني عشرية يقول:

"وبالنظر في كتب الحديث النبوي عندهم . كالكافي والاستبصار والتهذيب ومن لا يحضره الفقيه، وغيرها. نجد رواياتها ليست كلّها متصلة من أصحابها إلى أئمتهم الذين وجدوا في عصر النبي (صلى الله عليه وآله) ، فالأحاديث المدونة بها قد خلا أكثرها من الإسناد، فنجد الروايات تذكر "عن عدة من أصحابنا" أو "عن الإمام جعفر"، ثمّ تعد هذه الأقوال أحاديث عن النبيّ (صلى الله عليه وآله) مع وجود الفارق الزمني الكبير بين أصحاب هذه الروايات وبين النبي وهو فارق زمني يصل إلى عدة قرون"[1] .

فهو في هذا الكلام يقرّر أمرين، أولهما: عدم اتصّال الأسانيد في مثل "عن عدة من أصحابنا" أو "عن الإمام جعفر"، وثانيهما: وجود الفارق الزمني الكبير بين أصحاب الروايات وبين النبي (صلى الله عليه وآله) .

وظاهر بالتتبع أنّه يقصد بالعبارة الأولى هو ما ورد في الكافي من عبارة "عن عدة من أصحابنا" بكثرة، وأنّه يقصد بالثانية ما في كتاب من لا يحضره الفقيه، حيث ينقل الرواية عن الإمام مباشرة.

وأما الأمر الثاني الذي قرره فكأنّه يريد عدم اتصّال الكلام من الإمام إلى زمن النبوة،

1- كتابه 1:97.

يؤيّد ذلك أنّه ذكر قبل صفحة من هذا الكلام ما هذا لفظه: "كما انهّم [أي الشيعة الإماميةّ]لا يشترطون اتصال السند في الحديث من الإمام إلى الرسول; لأنّ الإمام في حدّ ذاته كلامه في قوة كلام الرسول وقدسيته ووجوب العمل به، لأنه معصوم

ويوحى إليه"[1] !!

ويؤكد ذلك انه عند الكلام على أحاديث عوض السنة على الكتاب، وخصوصاً حديث "إنّ الحديث سيفشو عنيّ فما أتاكم يوافق القرآن فهو عني وما أتاكم يخالف القرآن فليس عني"، قال: "هذا الحديث لا وزن له عند نقّاد الحديث وصيارفته، فقد روي من طرق كلّها ضعيفة عن علي وأبي هريرة وابن عمر وثوبان"، ثمّ كتب في الهامش: "حديث علي أخرجه الدارقطني في السنن كتاب في الأقضية والاحكام، باب كتاب عمر إلى أبي موسى الأشعري. وقال الدارقطني: والصواب عن عاصم عن زيد عن علي بن الحسين مرسلاً عن النبي (صلى الله عليه وآله) "[2].

وكلا هذين الإشكالين ناتجان عن جهله بمباني الإمامية، وعدم معرفته بعلم رجالهم ولا روايتهم الحديثية، وإلاّ لما وقع في هذه الهُوَّة العلمية السحيقة، لأننا إذا أعرضنا عن تخرّصه بأن المعصوم يوحى إليه . إذ لم يقل به ولا شيعي واحد، بل لا يقول به مسلم أبداً .وإنما الوحي مختص برسول الله (صلى الله عليه وآله) والأنبياء (عليهم السلام) ،وإنّما الأئمة لهم طرق عُلم خصهمّ الله بها، وقد دوّنها علماء الإماميّة ووفوّا البحث فيها حقهّ، ولم نجد . كما أنه لن يجد .واحدا منهّم يقول بأن الإمام المعصوم يوحى إليه، وإنّما هذا من مفترياته ومفتريات أضرابه.

أقول: إذا أعرضنا عن ذلك فإنّا نقول في بيان رد هذين الإشكالين:

رد الإشكال الأول:

إن العدّة الذين يروي عنهم الكليني هم أشخاصٌ معروفون من مشايخه، وقد كتبُت في

1- كتابه 1:96.

2- كتابه 1:224.

خصوصهم مؤلفات ورسائل مفردة، وإليك خلاصة الكلام في المقام لتقف على صراحة أنّهم مسموَّن معروفون.

لقد تكررت "العدة عن أحمد بن محمد بن عيسى"، و"العدة عن أحمد بن محمد بن خالد"، و"العدة عن سهل بن زياد".

أما الاولى: فقال النجاشي في ترجمة الكليني: وقال أبو جعفر الكليني: كل ما كان في كتابي "عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن عيسى" فهم: محمد بن يحيى، وعلي بن موسى الكميذاني، وداود بن كورة، وأحمد بن إدريس، وعلي بن إبراهيم بن هاشم[1].

وأمّا الثانية: ففي الخلاصة، عنه: وكلمّا ذكرت في كتابي هذا "عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي" فهم: علي بن إبراهيم، وأحمد بن عبدالله بن أمية، وعلي بن محمد بن عبدالله بن أذنية، وعلي بن الحسين السعدآبادي[2].

بل صرّح الكليني نفسه في الباب التاسع من كتاب العتق قائلاً: عدة من أصحابنا (علي بن إبراهيم، ومحمد بن جعفر، ومحمد بن يحيى، وعلي بن محمد بن عبدالله القمّي، وأحمد بن عبدالله، وعلي بن الحسين) جميعاً عن أحمد بن محمد بن خالد[3]...

وأمّا الثالثة: ففي الخلاصة: عنه رحمه الله أنّه قال: وكلمّا ذكرت في كتابي المشار إليه "عن سهل بن زياد"، فهم: علي بن محمد بن إبراهيم بن علان، ومحمد بن عبدالله، ومحمد بن الحسن، ومحمد بن عقيل الكليني [4].

وهؤلاء العدّة بحسب الموارد كما تراهم مصرّح بهم، وانما لم يذكروا مكرريّن

1- رجال النجاشي:267. وكذا نقله العلاّمة الحلي في الخلاصة:271.

2- رجال العلاّمة:272.

3 - وهذه الأسماء موجودة في بعض نسخ الكافي. انظر خاتمة المستدرك 3:509، وخاتمة الوسائل للحر العاملي 30:147 / الفائدة الثالثة في تعليق الكلينيّ للأسانيد وتفسير العدة المذكورة في كتابه، وشرح المصطلحات التي استعملها المؤلف. 150 .

4- رجال العلاّمة:271 . 272.

للاختصار، ومنهم الثقات والعيون، فيكون السند عن العدّة من أجود الاسانيد وأقواها في الجملة، وأين هذا من عدم الاتّصال، لولا جهل هذا الرجل وعدم وقوفه على مباني الشيعة الإمامية؟!

هذا، وحسبك في عظمة كتاب الكافي أنّه وحده احتوى على (16199) حديثًا، الصحيح منها على رأي المتشدّدين (5072) حديثا [1] في حين أن صحيح البخاري الذي هو أصح الكتب الستة عندهم، يتصاغر أمام الكافي، فقد قال الحافظ ابن حجر . كما في كشف الظنون .: جميع أحاديثه بالمكرر سوى المعلّقات والمتابعات على ما حرّرته وأتقنته (7397) حديثًا، والخالص من ذلك بلا تكرير (2602) حديث، وإذا ضُمَّ إليه المتون المعلقة المرفوعة وهي (159) حديثًا، صار مجموع الخالص (2761) حديثاً [2].

وأمّا ما يتعلق بالفقيه، فإنّ رئيس المحدثين الشيخ الصدوق بنى من أوّل الأمر على اختصار الأسانيد، وحذف أوائل السند، ثمّ وضع في آخر كتابه مشيخة يعُرف بها طريقه إلى من روى عنه، فهي المرجع في اتصّال سنده في أخبار كتابه "من لا يحضره الفقيه"، وربّما أخلّ نادرا بذكر الطريق إلى البعض، فيكون السند بهذا الاعتبار معلقا [3].

فكأنّ الشوبيني لم يتعب نفسه لدى المشيخة أو أنّه رآها فلم يفهمها، أو فهمها فخان في إيصال الحقيقة إلى القراء، إذ أنّ هذه الأمور مما لا تخفى على أدنى من له فطنة واطلاع على مناهج ومسالك مؤلّفي الكتب الأربعة، وقد أفردت في ذلك المؤلفات، بل هي من الوضوح بمكان للمطّلع على ما يخصّ هذه الكتب الأربعة [4].

1- انظر لؤلؤة البحرين:394.

2- كشف الظنون 1:544.

3 - انظر خاتمة المستدرك 4:7.

4 - انظر خاتمة المستدرك / المجلدين 4 و 5 في شرح وتفصيل مشيخة الفقيه.

وأما ردّ الإشكال الثاني

فإن أئمة أهل البيت (عليهم السلام) صرّحوا في مواطن شتى . قد تبلغ حد التواتر . أنّ كل ما يروونه سندهم فيه عن آبائهم عن أجدادهم عن عليّ عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) ، وقد صحّت بذلك الروايات واشتهرت، حتىّ أن مّن لم يعرف ذلك بين الشيعة يُعدّ جاهلاً بطريقة أهل البيت ومنهجهم في التحديث.

فقد روى الكليني بسنده عن علي بن محمد، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد، عن عمر بن عبدالعزيز، عن هشام بن سالم وحماد بن عثمان وغيرهما، قالوا: سمعنا أبا عبدالله (عليه السلام) يقول: حديثي حديث أبي، وحديث أبي حديث جدي، وحديث جدي حديث الحسين، وحديث الحسين حديث الحسن، وحديث الحسن حديث أمير المؤمنين (عليهم السلام) ، وحديث أمير المؤمنين حديث رسول الله (صلى الله عليه وآله) [1].

قال المازندراني في شرح أصول الكافي معلّقاً على هذا الحديث: تنتج هذه المقدمات على سبيل القياس المفصول النتائج، أنّ حديث كلّ واحد من الأئمة الطاهرين قول الله عزوّجل...

قال: وما في بعض الروايات من نقل أبي عبدالله (عليه السلام) عن أبيه عن جده إلى أمير المؤمنين (عليه السلام) أو إلى الرسول (صلى الله عليه وآله) تصريحٌ بما هو في الواقع ومعلوم ضمناً، وفائدته إمّا علو الإسناد، أو رفع ما يختلج في قلب السامع، أو التنبيه على شدة الاهتمام بمضمون الحديث [2] ...

وقد روى المفيد، قال: أخبرني أبو القاسم جعفر بن محمد القمّي، قال: حدثّنا أحمد بن محمد بن عيسى، قال: حدثّني هارون بن مسلم، عن علي بن أسباط، عن سيف بن عميرة، عن عمرو بن شمر، عن جابر، قال: قلت لأبي جعفر (عليه السلام) : إذا حدّثتني بحديث فأَسنِدْه لي، فقال: حدثني أبي، عن جدي رسول الله (صلى الله عليه وآله) ، عن جبرئيل (عليه السلام) ، عن الله عزّوجلّ، وكلمّا

1- الكافي 1:52.

2 – شرح أُصول الكافي 2:225.

أحدّثك فهو بهذا الإسناد [1].

وروى الصفار في بصائر الدرجات، قال: حدّثنا إبراهيم بن هاشم، عن يحيى ابن أبي عمران، عن يونس بن عبدالرحمن، قال: سأل رجلٌ أبا عبدالله (عليه السلام) عن مسألة فأجابه فيها، فقال الرجل: إن كان كذا وكذا ما كان القول فيها؟ فقال (عليه السلام) له: مهما أجبتك فيه بشيء فهو عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) ، لسنا نقول برأينا من شيء [2].

وفي كتاب جعفر بن محمد بن شريح الحضرمي: عن حميد بن شعيب السبيعي، عن جابر بن يزيد الجعفي، قال: قال أبو جعفر (عليه السلام) : ما أحدٌ أكذب على الله ولا على رسوله ممّن كذبنّا أهل البيت، أو كذب علينا، لأنا إنماّ نحدثّ عن رسول

الله (صلى الله عليه وآله) عن الله، فإذا كُذِّبنا فقد كذُبَ اللهَ ورسوله[3].

والروايات بهذا المضمون متواترة عند الإماميّة[4]، بل ذلك من ضروريات مذهبهم[5]، حتّى أنّ هذا المعنى سار على لسان شعرائهم وأدبائهم، فنظموه في أشعارهم،

1- أمالي المفيد:42.

2 – بصائر الدرجات:300. وانظر قريباً منه في الكافي 1:58 بسنده عن قتيبة قال: سأل رجل أبا عبدالله... وساق قريبا منه.

3 – كتاب الحضرمي:61.

4 – انظر جامع أحاديث الشيعة 1:179 . 268 . وقد ذُكِرَ هذا المبنى حتىّ في كتب الشيعة التي يتدارسها مبتدئو طلاب علومهم الدينية، وهو كتاب منية المريد:373 ، وقد ذكره جمع ممن وقف الشوبيني على كتبهم، مثل العلاّمة السيدّ مرتضى العسكري في معالم المدرستين 2:347 ، والعلاّمة السيدّ علي الشهرستاني في منع تدوين الحديث:313 و 417 ومواردٍ أخرى، وإنما خصصنا الأخيرين بالذكر لوقوف الكاتب على كتابيهما وتصريحه بالنقل عنهما ونقدهما، فكيف لم يفهم هذا المبنى؟!

هذا وإن دراسة الشهرستاني جاءت لتثبت أن أحاديث أهل بيت الرسالة هي أقرب للواقع وأبعد عن الدوافع . "لأنّها متوارثةٌ كابراً عن كابر" . من أحاديث مدرسة الخلفاء وأتباع الرأي من أبناء القياس والاجتهاد، التي اختطت طبق اُصول خاصة ودوافع معلومة.

5– انظر جامع أحاديث الشيعة 1:268.

حيث قال شاعر الشيعة:

إذا شئتَ أن ترضى لنفسك مذهبا وتعرف صدق الناس في نقل أخبارِ
فدع عنك قول الشافعي ومالك وأحمدَ والمروي عن كعب أحبارِ
ووالِ أناساً قولهم وحديثهم روى جدّنا عن جبرئيل عن الباري

وقال بعض العلويين من الشيعة:

قُل لمن حجّنا بقول سوانا حيث فيه لم يأتنا بدليلِ
نحن قوم إذا روينا حديثا بعد آيات محكم التنزيل
عن أبينا عن جدّنا ذي المعالي سيّد المرسلين عن جبريلِ
وكذا جبرئيل يروي عن اللـ ـه بلا شبهةٍ ولا تأويل
فتراه بأي شيء علينا ينتمي غيرنا إلى التفضيل[1]

وممّا تقدم، تعرف سقم دعواه الثانية هذه، كما تعلم أنّ ما ادعى الدارقطني أنهّ الصواب، مجاف للصواب، والذي أوقع القوم في ذلك جهلهم بمباني أئمّة آل محمدّ (صلى الله عليه وآله) .

ب . جهله بحجية الإجماع عند الإماميّة

ومن المباني التي جهلها الكاتب . تبعا لبعض سلفه . مبنى حجية الإجماع عند الشيعة الإماميّة، فراح يكيل التهم بكلمات غير مهذبة حول ذلك، قائلاً:

وممّا هو جدير بالذكر هنا، أنّ ذيول الحمقى من الخوارج والروافض في عصرنا الحاضر أكثروا من الشغب في حجية الإجماع، وهم يشكّكون في حجية السنة ويطعنون في الشريعة الإسلاميّة.

ثمّ اتكأ . كما هو دأبه في كل الكتاب . على كلام غيره في ذلك، فنقل كلام صاحب فواتح الرحموت بشرح مسلّم الثبوت:

1- الجواهر السنية:226.

إن الإجماع حجة قطعًا، ويفيد العلم الجزم عند الجميع من أهل القبلة،ولا يعتد بشوذمة من الحمقى الخوارج والشيعة، والنظّام من المعتزلة، لأنهّم حادثون بعد الاتفاّق يشككون في ضروريات الدين مثل السوفسطائية في الضروريات العقلية[1] .

وقبل بيان ضآلة دعواه هنا نودّ الإشارة إلى عبارة "ذيول الحمقى من الخوارج والروافض" التي أخذها بشيء من التحوير من عبارة "بشوذمة من الحمقى الخوارج والشيعة"، فإن هذا الأسلوب . أعني أسلوب اقتناص العبارات الجاهزة وترديدها وتكريرها . شائع في كتابه، وقد قدمنا لك نماذج من ذلك، وهذا ما يذكرني بقول الشاعر:

خليفة في قفص بين وصيف وبغا

يقول ما قالا لهُ كما تقول الببغا[2]

هذا مع أنّه لم يأل جهداً في انتخاب العبارات غير العلمية، وينتهج نهج تحميل الفكرة وكيل التهم والافتراءات، وقد وقفت على بعض عباراته في مطاوي نقولنا عنه[3] .

بعد هذا أقول: قد بيّنا لك خلاصة موقف الإماميةّ من السنة النبوية الشريفة وأوضحنا لك أن رّمي الشيعة بإنكارها غلط قبيح أو مغالطة صريحة منه.

وأمّا حجية الإجماع، فقد ذهبت الشيعة الإماميّة إلى حجيته بلا نكير من أحد منهم، وقد صرحّ بذلك علماؤهم قديما وًحديثا. ً

قال محمد بن يونس الشويهي: الإجماع حجّة عند الإماميّة كافة، وعامة الزيدية،

1- كتابه 1:483.

2 – تاريخ ابن خلدون 1: 25.

3 – انظر 1:17 وقوله: "الشيعة"، يشيع فيهم الكذب على رسول الله وائمتهم... والحق أنّ التشيع كان مأوى يلجأ إليه كلّ من أراد هدم الإسلام "فاليهودية ظهرت في التشيع بالقول بالرجعة". وفي 1:93 "وفيه أكثر من الفي رواية عن طواغيتهم المعصومين"، وأعادها ص94 قائلاً "فإنّ الكتاب ينطوي كما سبق على الآف النصوص عن طواغيتهم". ومن عجائب تعنته قوله في 1:317 "فالحديث صحيح رغم انف بعض غلاة الشيعة"، وحسبك هذا منطقا في تصحيح الأحاديث!!

والكيسانية والفطحية، وغيرهم من سائر فرق الشيعة[1] .

وقد صرح بحجيته السيّد المرتضى[2] ، والشيخ الطوسي[3] ، والمحقق الحلّي[4] ، وغيرهم من الأصوليين، وبه جزم الشافعي ومالك وأتباعه، وأحمد بن حنبل، والظاهريون، ممّا يكشف عن اتفاق الشيعة وأهل السنة عليه[5] .. بل لا تجد كتاباً من كتب أصول الفقه عندهم إلاّ ويصرّح بحجية الإجماع، ولا يجهل ذلك حتىّ أدنى طلاب علومهم الدينية، ولعل سرد الأسماء وتكثير المصادر في ذلك يعدّ ضرباً من التطويل بلا طائل.

لذلك استغرب الشويهي مما نسبه ابن الحاجب . المتوفى سنة 646 في مختصر المنتهى الاصولي . إلى الشيعة من إنكار حجية الإجماع حيث قال: وهذا ما لا يمكن قبوله، لأنّ مصنفاتهم مملوءة في الاحتجاج به، حتّى أن ّالسيد ّالمرتضى علم الهدى (ت 436 هـ) وهو من مشاهير قدمائهم بنى كتاب "الانتصار" عليه، وكذلك السيّد أبو المكارم حمزة بن علي بن زهرة (ت 585 هـ) ،والشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت 460 هـ) جعل بعض مسائل كتابه "الخلاف" مبنية عليه، وكذا غيرهم من صدور أوائلهم ومشاهير أواخرهم، فإنهم لا زالوا يعتمدون في كثير من الأحكام عليه [6] ...

نعم، الكلام يقع في الدليل على حجية الإجماع لا في أصل حجية الإجماع، فإن الإماميّة يرفضون الأدلّة التي يستدل بها العامة على حجية الإجماع، ويرون أنّها جميعاً غير ناهضة بالمدعّى، ويقيمون هم أدلة ّأخرى على حجيته، ويشترطون في تحقق حجية الإجماع دخول المعصوم . النبي أو الإمام . في المجمعين [7] .

1- مخاصمات المجتهدين في أُصول أحكام شريعة سيّد المرسلين 2:329.

2- الذريعة 1:450.

3- عدة الأُصول 2:64.

4 - مواج الأُصول:65.

5- مخاصمات المجتهدين 2:329.

6- مخاصمات المجتهدين 2:330.

7 - انظر بعض تفاصيل ذلك في الأُصول العامة للفقه المقارن:255 . 275 ،وأُصول الفقه للمظفر 2:114، وكشف القناع عن وجوه حجية الإجماع:4 . 11.

ولعل ذلك هو الذي أوقع ابن الحاجب فيما نسبه للشيعة من إنكارهم الإجماع; حيث توهم ذلك من قولهم: إذا خلا الإجماع من معصوم فليس بحجة [1] .

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنّ الكاتب نقل إنكار النظام من المعتزلة لحجية الإجماع، مع أنّ هناك منكرين آخرين لحجية الإجماع، منهم جعفر بن حرب، وجعفر بن مبشر [2] .

وصرح إمام الحرمين في البرهان بأنّ معظم العلماء أسندوا حجية الإجماع إلى نص الكتاب وذكروا قوله تعالى **(ويتبع غير سبيل المؤمنين)** قال: وهذا عندنا ليس على مرتبة الظواهر فضلاً عن ادعاء منصب النص له، وقال: إنه فشا في لسان الفقهاء انّ خرق الإجماع يكفر، وهذا باطل قطعاً، فإن ّمن ينكر أصل الإجماع لا يكفر [3] .

وصرّح الغزالي في المنخول بأنّه لا مطمع في إثبات حجية الإجماع من مسلك عقلي; إذ ليس فيه ما يدل عليه،ولا من السمع; إذ ليس فيه خبر متواتر ولا نص كتاب،وإثبات الإجماع بالإجماع تهافت،والقياس المظنون لا مجال له في العقليات، فلم يبق وراءه إلاّ مسالك العرُف فلعلنا نتلقاه منه [4] . وصرّح أيضاً بأنّه لا يكفر خرق الإجماع لأن الخلاف قد كثر في أصل

الإجماع[5] ...

وحكى الأسنوي عن الرازي في المحصول وأتباعه، وعن الآمدي في الإحكام ومنتهى السول: ان الإجماع وإن علم تحققه فهو من الأدلّة الظنية.

وصرّح صاحب تجريد المعتمد منهم بأنّ خبر "لا تجتمع أمتي" غير متواتر لفظاولا معنى، وان إجماعهم على قبوله لا يدل على صحته وصدقه.

وقال الرازي في المحصول: إن الاستدلال [على الإجماع] بدليل العقل ضعيف جدًّا،

1- انظر مخاصمات المجتهدين 2:330.

2- انظر عدة الأُصول 2:164.

3 و 4 و 5- انظر جميع هذه الأقوال في كشف القناع: 13 . 15.

لاحتمال أن يقال: إنّهم اتفّقوا على الحكم لا لدلالةولا لأمارة بل لشبهة.

وقال الرازي أيضاً: والعجب من الفقهاء أنهّم أثبتوا حجية الإجماع بعموم الآيات والأخبار، وأجمعوا على أنّ المنكر لما تدل عليه هذه العمومات لا يكفرولا يفسق إذا كان الإنكار لتأويل، ثمّ يقولون: الحكم الذي دل عليه الإجماع مقطوع به ومخالفه كافر وفاسق، فكأنّهم قد جعلوا الفرع أقوى من الأصل، وذلك غفلة عظيمة[1] .

وقال الشيخ محمد خضري بك: والظاهر أنّ للشافعي وجهاً في أن ينكر وجود الإجماع على تمام معناه، فإنّ ذلك يتوقف على معرفة شخصية المجتهدين في عصر واحد واعتراف الكافّة لهم بذلك، وأن ينقل عن كلّ منهم قول في المسألة التي فيها الفتوى، وينقل ذلك القول عنهم جمع يؤمن كذبه أو خطؤه، وهذا لم يكن إلاّ فيما يسمّى بعلم العامة، كالعلم بأن الصلوات المفروضة خمس، وأنّ الصبح ركعتان وما شاكل ذلك، أمّا ما يسميه بعلم الخاصة فقلَ أن تجد مسألة يسهل القول بأن المجتهدين في عصر واحد اتفقوا في الجواب عنها.

ومن أجل ذلك روي عن الإمام أحمد: من ادّعى الإجماع فهو كاذب[2] ...

فهذه كلمات بعض من علماء العامة، ناقشوا فيها حجية الإجماع ثبوتاً، وأنكروها بعضهم إثباتاً، فقد شكك بعضهم . كما رأيت . في أصل أدلّة حجية الإجماع، وأنكر وقوعه الشافعي وأحمد صريحاً كما قرأت، ومع هذا كيف يرمي الشيعة بأنهّم ينكرون حجية الإجماع مع أنّ المنكر غيرهم؟!، وكيف يصح ما نقله عن الدكتور عبدالغني عبدالخالق من أنّه لم يجد من الأصوليين تصريحاًولا تلويحاً بأنّ في مسألة الإجماع خلافا[3] .

وإذا لاحظت ما كتبه حول الإجماع، وجدته لا يتجاوز صفحتين مقتضبتين أخلّ فيهما بعوض الاستدلال والمستدل عليه، بل نقل أكثر من نصف الكلام عن الدكتور عبدالغني، ووقع في مفارقة طريفة ودور صريح، حيث كتب وبالعنوان البارز "المطلب الرابع: من أدلّة

1- كشف القناع:13 ـ 15.

2 – تاريخ التشويع الإسلامي:151.

3– انظر كتابه 1:481 . 482، نقلا عن حجية السنة للدكتور عبدالغني:248 . 252.

حجية السنة النبوية الشريفة الإجماع" وذلك في ص 481 ، ثمّ ذكر في ص 484 أنّ من أدلّة حجيّة الإجماع هو السنة الشريفة، وهذا دور صريح، إذ كيف توقفت حجية السنة النبوية على الإجماع المستدلّ عليه بالسنة النبوية؟! وهل تحتاج السنة الشريفة في حجيتها إلى الإجماع؟!

ولا ادري كيف يباحث لاهوري ينسب إلى طائفة كبيرة مثل هذه الأمور وبحوزته من الكتب ما يثبت نقض كلامه.

ج . جهله بطريقة علماء الإماميّة في التعامل مع الكتب الأربعة

ومن الأُمور التي خلّط فيها الكاتب هو الجهل بطريقة الشيعة الإمامية في رواية الأحاديث، وكيفية التعامل معها في الاستنباط، ولذلك رجّح المجاميع الحديثية العاميّة على الكتب الأربعة، وتحامل عليها تحاملاً يُنم عن قصور الباع وعدم الاطلاع، فقال:

وهذه الكتب الحديثية [1] وغيرها الكثير تتحدى في طرق جمعها وتدوينها وصحتها طرق الشيعة الرافضة الممتلئة كتبهم . وعلى رأسها أصولهم الأربعة الكافي ومن لا يحضره الفقيه والتهذيب والاستبصار . بالكذابين والملاحدة والشعوبيين وفاسدي العقيدة والمذمومين من أئمتهم، وكل ما يخطر ببالك من نقائص، ورغم هذا يصرّح علماؤهم بأنّ كل ما في هذه الأربعة صحيح واجب العمل به [2] .

1 - وهي الكتب التي قال: فمنها ما هو معلوم الصحة كالصحيحين للبخاري ومسلم، والموطأ والمستخرجات، وصحيح ابن حبان وصحيح ابن خزيمة وصحيح أبي عوانة والصحاح لابن السكن، والمنتقى لابن الجارود، والمختارة لضياء المقدسي، ومستدرك الحاكم على ما فيه من تعقبات.

ومنها ما جمع بين الصحيح والحسن والضعيف وهو منبّه عليه في كتبهم... وذلك ككتب السنن وعلى رأسها السنن الأربعة، وهي: سنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجة، وكذا سنن الدارمي والدارقطني وسنن سعيد بن منصور والسنن الكبرى للبيهقي وغيرها الكثير.

2– كتابه 1: 373 . 374 . وقد نقل المقطع الأخير عن كتاب أُصول الحديث للدكتور عبدالهادي الفضلي: 210 . 219.

وفي كلامه هذا عدّة مواطن من جهله ومغالطاته:

أولّها:

إنّ أرقى الكتب التي ذكرها هو صحيح البخاري عندهم، لم تصل جميع احاديثه بحذف المكرر .وهي 2602، أو بإضافة

المتون المعلقة الموفوعة وهي 159 . إلى عدد الصحاح من أحاديث الكافي على رأي المتشددين، وهي (5072) كما قدمنا، فالكافي أغنى مادّة وأكثر طرقاً صحيحة من البخاري.

وهذه الكتب الأربعة عند الإماميّة أُخذت جميعها من الأصول الأربعمائة التي رويت ودونت في عصر الأئمة، فالكليني يروي عن أصحاب الأصول مباشرة أو بتوسطراو واحد.

قال الشيخ البهائي في الوجيزة: جميع أحاديثنا . إلاّ ما ندر . تنتهي إلى أئمتنا الاثني عشر، وهم ينتهون فيها إلى النبيّ (صلى الله عليه وآله) ، فإنّ علومهم مقتبسة من قلب المشكاة، وما تضمنته كتب الخاصة من الأحاديث المروية عن أئمتهم تزيد على ما في الصحاح الستة للعامة بكثير كما يظهر لمن تتبع كتب الفريقين، وقد روى راو واحد .وهو أبان بن تغلب . عن إمام واحد . أعني الصادق (عليه السلام) . ثلاثين ألف حديث.

وقد كان جَمَع قدماء محدثينا ما وصل إليهم من كلام أئمتنا (عليهم السلام) في أربعمائة كتاب تسمىّ "الاصول"، ثم تصدى جماعة من المتأخرين . شكر الله سعيهم . لجمع تلك الكتب وترتيبها، تقليلاً للانتشار، وتسهيلا على طالبي تلك الأخبار، فألفّوا كتبًا مضبوطة، مهذبة مشتملة على الأسانيد المتصله بأصحاب العصمة كالكافي ومن لا يحضره الفقيه والتهذيب والاستبصار ومدينة العلم والخصال والامالي وعيون الأخبار وغيرها[1] .

1- الوجيزة:6 ـ 7 ، وعنه في خاتمة الوسائل 30:200 ، وله كلام في مشرق الشمسين:269 ـ 270 ، فانظره. وهذا النص بحذافيره منقول في كتاب منع تدوين الحديث للعلاّمة الشهرستاني: 453 ـ 454 . وهذا المضمون مذكور أيضاً في كتاب تاريخ التشريع الإسلامي للدكتور عبدالهادي الفضلي:223 ، وهناك بحث قيم في معالم المدرستين 3:251 ـ 321 حول هذا الموضوع، وقرّره العلاّمة السيّد شرف الدين في المراجعات:289 ـ 290 / المراجعة 110 . فكيف لم يلتفت الشربيني إلى هذه الطريقة الفذة في ضبط الأحاديث رواية وكتابة ودراية ورجالاً؟! وكيف تكون طرق تدوين كتبهم أضبط من هذه الطرق مع ما يتخللها من فجوات لا تُسَدُّ، ومن ابتعاد عن المصدر الأم للرواية وهو رسول الله (صلى الله عليه وآله) ؟! وأين جهله هذا أو تحامله عن الموضوعية في الكتابه التي ادعاها في صدر كتابه. انظر كتابه 1:17.

وهذه الطريقة في التدوين اتّبعها أصحاب الأئمة وضبطوا الأحاديث أشدّ الضبط، ومازالت إلى الآن بعض هذه الأصول الأربعمائة .وهي المصادر الأساسية في الرواية عن الائمة . محفوظة موجودة نُسخها، وقد طبع بعضها، وقد أفادت العلماء كثيراً وأفادوا منها حتّى اليوم.

وثانيها:

إن وجود الكذابين والملاحدة والشعوبيين وفاسدي العقيدة والمذمومين من قبل الأئمّة، إن سلّمناه تنزلاً بهذه الضخامة والكثرة التي يحاول إيحاءها، فهو منعكس عليه، فكم من رواة الكتب التي ذكرها، واعتبرها صحاحاً من كذابين ووضاعين وناصب وخوارج وزنادقة ومرجئة وقدرية و و و، ومع ذلك نراهم يأخذون عنهم رواياتهم ودينهم، هذا ناهيك عن المليَّنين الذين ملأوا الكتب بأحاديثهم واعتبروها.

وقد ألف رجالهم في الضعفاء كتباً كثيرة كثيرة، فابن عدي في الكامل ذكر (2206) شخص وسمّى كتابه "الكامل في ضعفاء الرجال"، وألف الذهبي "ديوان الضعفاء والمتروكين" وفيه (5099) شخص، كما ألّف "المغني في الضعفاء" وذكر فيه

"7855 "، ثمّ ألفّ من بعده "ميزان الاعتدال" وذكر فيه (11061) ترجمة من المجروحين، وذيّل عليه الإمام أبو الفضل عبدالرحيم بن الحسين العراقي بكتابه "ذيل ميزان الاعتدال" فزاد عليهم (789) ترجمة، فصار المجموع (11850) ، وإذا علمت أنّ رواة الكتب التسعة عددهم (14449) شخص . حسب ما في كتاب موسوعة رجال الكتب التسعة . عرفت مقدار

المجروحين من رواتهم.

نعم، نرى أنّ رواة جميع الكتب والمصنفات عند العامة أكثر من خصوص رواة الكتب التسعة، لكنّ ما ذكرناه إنمّا هو لمجرّد تقريب صورة الحقيقة التي يحاول المتعصبون تغطيتها عبثا.

هذا مع أنّ الذهبي لم يذكر الصحابة المجروحين لجلالتهم . حسب تعبيره . وكذا لم يذكر فيه من الائمّة المتورعين في الفروع أحداً لجلالتهم في الإسلام وعظمتهم في النفوس مثل أبي حنيفة والشافعي والبخاري [1] ...

وإذا كابرتَ في ذلك، فاقرأ نصّ ما كتبه الذهبي:

وقد احتوى كتابي هذا على ذكر الكذابين الوضاعين المتعمدين قاتلهم الله، وعلى الكاذبين في أنهم سمعوا ولم يكونوا سمعوا، ثمّ على المتهّمين بالوضع أو بالتزوير، ثم ّعلى الكذابين في حديثهم لا في الحديث النبوي، ثم عّلى المتروكين الهلكى الذين كثر خطؤهم وترك حديثهم ولم يعتمد على روايتهم، ثمّ على الحفاّظ الذين في دينهم رقةّ، وفي عدالتهم وهن،ٌ ثم عّلى المحدثين الضعفاء من قبل حفظهم فلهم أغلاط وأوهام ولم يترك حديثهم... ثمّ على خلق كثير من المجهولين ممن ينص أبو حاتم الرازي على أنّه مجهول أو يقول غيره: لا يعرف أو فيه جهالة أو يجهل أو نحو ذلك من العبارات... ثمّ على الثقات الأثبات الذين فيهم بدعة، أو الثقات الذين تكلمّ فيهم من لا يلتفت إلى كلامه في ذلك الثقة...

ولم أتعرض لذكر من قيل فيه: محلّه الصدق،ولا من قيل فيه: لا بأس به،ولا من قيل: هو صالح الحديث، أو يكتب حديثه، أو هو شيخ، فإنّ هذا وشبهه يدل على عدم الضعف المطلق...

وأردأ عبارات الجرح: دجال كذاب، أو وضاع يضع الحديث، ثمّ متهّم بالكذب، ومتفق على تركه، ثم مّتروك ليس بثقة وسكتوا عنه، وذاهب الحديث، وفيه نظر، وهالك،

1- انظر مقدمة ميزان الاعتدال 1:113.

وساقط، ثمّ واه بمرةّ، وليس بشيء، وضعيف جداً، وضعفوه، وضعيف وواه، ومنكر الحديث، ونحو ذلك [1] ...

ثمّ قال: وكذلك مَن قد تكلم فيه من المتأخرين، لا أورد منهم إلا ّمن قد تبين ضعفه،واتضّح أمره من الرواة... ثم مّن المعلوم أنه لابد من صون الراوي وستره... ولو فتحتُ على نفسي تليين هذا الباب لمَا سلمَ مِعَي إلا القلّيل، إذ الأكثر لا يدرون ما يروون،ولا يعرفون هذا الشان [2] ...

فأيّ عبارات الذم بقيت بعيدة عنها كتبكم؟!وأيراو . إلاّ أقل القليل . سلم عندكم عن طعن طاعن أو جرح جارح أو تليين

مليّن، ومع ذلك تصوحون بأنّه لابد من ستوهم وصونهم، فهل هي هذه الطرق التي تتحدون بها طرق الإماميةّ يارجل؟!

وهل من الدِّين أن تذكر طرق الإمامية الموحّدين أتباع آل محمد مقرونة بطرق أهل الكتاب في تدوينهم العهدين القديم والجديد؟!

وهذا الإمام مالك ذكر الأحاديث التي صحّت عنده في موطئه، وغاية أحاديثه ثلاثمائة (300) حديثًا أو نحوها[3].

والإمام أبو حنيفة يقال: بلغت روايته سبعة عشر حديثاً أو نحوها[4].

وعن صالح الفواء، قال: سمعت يوسف بن أسباط يقول: ردّ أبو حنيفة على رسول الله (صلى الله عليه وآله) أربعمائة حديث أو أكثر...

وروى الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد عن يوسف عن أسباط، قال: قال أبو حنيفة: لو أدركني رسول الله وأدركته لأخذ بكثير من قولي، وهل الدين إلاّ الرأي الحسن[5].

1- ميزان الاعتدال 1:113 ـ 114.

2 – ميزان الاعتدال 1:115.

3 – مقدمة ابن خلدون:444.

4 – مقدمة ابن خلدون:444.

5 – تاريخ بغداد:13 / ترجمة النعمان بن ثابت. وانظر بعض ما يتعلق بذلك في معالم المدرستين 2:373 . 378.

وكان البخاري يعرِّض بأبي حنيفة ويردّ أقواله في صحيحه، فكل موضع قال فيه "قال بعض الناس" فإنما يعني به أبا حنيفة[1]، وهي سبعة وعشرون مورداً، أربعة عشر منها في كتاب الحيل، والباقي في كتب متفرقة.

وإذا أراد المنصف أن يقف على حقيقة بطلان ما تخرّصه الثوبيني في حق الكتب الأربعة ورواتها، ودفاعه الأعمى عن كتبهم الستة، فإليه صورتين متضادتين عن هذه الكتب ورواتها، إذ أنّ البخاري لم يروِ عن الإمام جعفر بن محمد الصادق في صحيحه لأنّه شيعي!!! وروى عن عمران بن حطان الخارجي الذي مدح ابن ملجم قاتل أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب (عليه السلام)، ويروي النسائي عن عمر بن سعد قاتل الإمام الحسين (عليه السلام)، ويروي الترمذي عن سيف بن عمر التميمي الزنديق الوضاع، ويروون جميعهم عن مروان بن أبان (طويدا) اليهودي الفارسي الشعوبي "صاحب حديث الوضوء عن عثمان" الذي نفاه عثمان، والمشارك مع مروان في كتابة كتاب قَتْل الثوار المصريين، والذي لم يكن له حظ من الرواية إلاّ أقل من القليل ثمّ تزعمون أنّه الفقيه الفارسي الثقه العظيم!! وسيأتيك بعض التفسير ولا ينبؤك مثل خبير.

البخاري وموقفه من الصادق (عليه السلام)

قال ابن حجر في تقريب التهذيب: جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، أبو عبدالله، المعروف بالصادق، صدوقٌ فقيه إمام[2].

وقال أبو حنيفة: مارأيت أفقه من جعفر بن محمد [3].

وقد شهد بعلو شأن الإمام الصادق (عليه السلام)وعظمته أعاظم أبناء العامة، حتّى أن أبا حاتم

1- انظر فتح الباري 3:288، وتحفة الاحوذي 4:533.

2 – تقويب التهذيب 1:219.

3– سير أعلام النبلاء 6:257. والفضل ما شهدت به الاعداء.

قال: لا يُسأَلَ عن مثله، ولم يتعرّض له إلا بعّض الشواذم مثل ابن سعد ويحيى القطان [1]، لكن المحققين رفضوا مثل هذه الأقاويل وأجمعوا في نهاية المطاف على إمامته وعظمته وعلوّ شأنه.

قال الذهبي في تاريخ الإسلام: مناقب جعفر كثيرة، وكان يصلح للخلافة لسؤدده وفضله وعلمه وشرفه رضي الله عنه [2].

وقال عمرو بن أبي المقدام: كنت إذا نظرت إلى جعفر بن محمد علمت أنّه من سلالة النبيين [3].

ولعل إطالة سرد الأقوال يخرجنا عما نحن بصدده، إذ لم يبق اليوم من لا يؤمن بعظمه هذا الإمام، وقد روى له أصحاب الصحاح الخمسة سوى البخاري [4].

قال الذهبي: جعفر بن محمد بن علي بن الحسين الهاشمي، أبو عبدالله، أحد الأئمّة الأعلام، برٌّ صادق كبير الشأن، لم يحتجّ به البخاري [5].

ويبدو أنّ علةّ ذلك هو النصَّب في البخاري الذي حداه لترجيح الخوارج والقدرية والجهمية: فإنه كان يتجنب الرافضة كثيراً، كان يخاف من تدينهم بالتقية،ولا يتجنب القدريةولا الخوارجولا الجهمية، فإنهم على بدعتهم يلزمون الصدق [6]. وقد أوضحنا لك

1- سير اعلام النبلاء 6:256. وفي ذلك يقول العلاّمة صارم الدين الوزير: قول يحيى مشعرٌ بأنّه من نواصب البصرة العثمانية، وقال:

رام يحيى بن سعيد — لك يا جعفرُ وَصْما
وأتى فيك بقول — ترك الأسماع صُما

انظر الأبيات كاملة في الفلك الدوار:42.

2 – تاريخ الإسلام.

3– تهذيب الكمال 5:78.

4– انظر تهذيب الكمال 5:97 . وترجم له في تاريخه الكبير 2:198 . 199.

5 – ميزان الاعتدال 2:144.

6- انظر تهذيب التهذيب 7:392 في ترجمة علي بن هاشم بن البريد الكوفي.

بعض الشيء فيما مرّ عن تمحّلاتهم للخروج من هذا المأزق الذي أوقعهم فيه البخاري.

وقد علق العلاّمة أبو بكر بن شهاب الدين بأبيات يعاتب فيها البخاري، متعجّباً من صنيعه هذا، فقال:

قضية أشبه بالمرزئه هذا البخاري إمام الفئه

بالصادق الصديق ما احتجّ في صحيحه واحتجّ بالمرجئه

ومثل عمران بن حطان أو مروان وابن المرأة المخطئه

مشكلة ذات عوار إلى حرة أرباب النهى ملجئه

وحقّ بيت يممته الورى مغذة في السير أو مبطئه

إن الإمام الصادق المجتبى بفضله الآيُ أتت منبئه

أجلّ من في عصره رتبة لم يقترف في عمره سيّئه

قلامةٌ من ظفر إبهامه تعدل من مثل البخاري مئه[1]

وفي مقابل ذلك نرى ابن حجر في تقريب التهذيب يلخص مرتبة ابن حطان في الرواية قائلاً: صدوق إلاّ أنّه كان على مذهب الخوارج[2].

ومرتبة "صدوق" مؤدّاها أنّه لا يجوز الاحتجاج به في الاصُول، بل يصلح للشواهد والمتابعات[3]، وعلى ذلك أبناء العامة، لكنّ البخاري احتجّ به كأصل في صحيحه!! وعلى هذا تبطل كلّ الوجوه التي قيلت في التفصيّ عن هذا الإشكال الوارد على البخاري وأتباعه.

على أنّ مرتبه "صدوق" التي أضفوها إلى عمران بن حطان فيها من المجازفة ما لا يعلمه إلاّ الله، كيف يكون صدوقاً اصطلاحيًّا مع أنّه من رؤوس أصحاب البدع ومن الدعاة

1- النصائح الكافية: 89، والعتب الجميل: 40 ـ 41.

2- تقريب التهذيب 3:113 ، المطوع مع تحرير التقريب.

3 - انظر مقدمة ابن الصلاح:238 ، والتقريب للنووي:14 ، وتدريب الراوي:186 ، والباعث الحثيث 1:133 . 134،

والخلاصة في أُصول الحديث:88، وفتح المغيث 1:395.

إلى بدعته، وجمهورُهمُ على عدم قبول رواية المبتدع الداعي إلى بدعته [1] ، بل كيف يعتبر البخاري شخصاً يمدح ابن ملجم بقوله:

يا ضربة من تقي ما أراد بها إلاّ ليبلغ من ذي العرش رضوانا

إنّي لأذكره يوماً فأحسبه أوفى البرية عند الله ميزانا

أكرم بقوم بطون الطير قبرهم لم يخلطوا دينهم بغيًا وعدوانا [2]

أيّ مسلم . يربك . يرضى رواية منَ يشمت بمصرع أمير المؤمنين (عليه السلام) ويمدح عبدالرحمن بن ملجم أشقى الآخرين؟! اللّهم لا يكون ذلك إلاّ ممن في قلبه بغض لآل محمدّ.

رواياتهم عن عمر بن سعد قاتل الحسين

وحين ننقل القلم للحديث عن عمر بن سعد نراه يقف خجلاً عن أن يذكر اسمه على صفحة بيضاء، في حين لا يخجل العجلي أن يقول: وهو تابعي ثقة، وهو الذي قتل الحسين [3] ، ولما سأل ابنُ أبي خثيمة يحيى بن معين عن عمر بن سعد أهو ثقة؟ قال: كيف يكون من قتلَ الحسين ثقة [4] .

وقال عبدالرحمن بن يوسف بن خراش: حدثنا أبو حفص . هو الفلاّس . قال: سمعت يحيى بن سعيد القطان، وحدثنا عن شعبه وسفيان، عن أبي إسحاق، عن العيزار بن حريث، عن عمر بن سعد، فقام إليه رجل فقال: أما تخاف الله تروي عن عمر بن سعد؟! فبكى، وقال: لا أعود أحدّث عنه أبدا [5] .

وروي عن محمد بن سيرين، عن بعض أصحابه، قال: قال علي لعمر بن سعد: كيف

1- انظر مقدمة فتح الباري:382.

2- انظر البداية والنهاية 9: 64 ، وتاريخ دمشق 43: 495، وسير أعلام النبلاء 4: 215.

3- تهذيب التهذيب 7:451.

4- تهذيب الكمال 21:357.

5- تهذيب الكمال 21:357 . 358.

أنت إذا قمتَ مقاماً تخيرَّ فيه بين الجنة والنار فتختار النار [1] .

وهو الذي قال في تردده بين الجنة والنار، واختيار النار، حيث باع الجنة بملك الري:

دعاني عبيدالله من دون قومه إلى خطّة فيها خوجْت لحينَ ِ

فوالله ما أدري وإنّي لحائر أفكّر في أمري على خطرينِ

أأترك ملكَ الريّ والري مُنيتي أم رجع مأثوماً بقتل حسينِ

وفي قتله النار التي ليس دونها حجاب ولي بالريّ قرّة عين ِ

ثمّ قال:

يقولون إنّ الله خالق جنة ونار وتعذيب وغلّ يدينِ

فإن صدقوا فيما يقولون إنّني أتوب إلى الرحمن من سنتينِ

وإنّ إله العرش يغفر زلّتي ولو كنتُ فيها أظلم الثقلينِ

وإن كذبوا فزنا بدنيا عظيمة وملك عقيم دائم الحجلينِ

فإن كنتُ أقتلْهُ فقدْ فاز موعدي وما عاقل باع الوجود بدَينْ ِ[2]

ومع كل مساوئه المذكورة المسطورة، نرى ابن حجر العسقلاني أتعب نفسه فقال ملخّصاً الموقف الرجالي منه:

عمر بن سعد بن أبي وقاص المدني، نزيل الكوفة: صدوق، ولكن مقته الناس لكونه كان أميراً على الجيش الذين قتلوا الحسين بن علي[3].

ولذلك روى له النسائي في سننه[4] !!!

---

1 - تهذيب الكمال 21:359 . وضعفه منجبر بشواهد أخرى، وبروايات صحيحة عن أهل البيت (عليهم السلام) ، وبإطباق المؤرخين على أن عمر بن سعد تردّد وخيّر نفسه بين الجنة والنار، ثمّ اختار النار، وذلك حين دعاه عبيدالله بن زياد لقتال الحسين (عليه السلام) .

2 – انظر نور العين في مشهد الحسين لابي إسحاق الاسفراييني: 34 ، والفتوح لابن اعثم 5: 146 . 147 ، ومعجم البلدان 3: 118 ، واللهوف: 193.

3 – تقريب التهذيب 3:73 ، المطبوع مع تحرير التقريب.

4– تهذيب الكمال 21:36 . وانظر السنن الكبرى 6:263 / ح 10906.

روايتهم عن سيف بن عمر

ومثل ذلك روايتهم عن سيف بن عمر التميمي، وقد مرت عليك أقوال الرجاليين، وعرفت أنّهم مطبقون على أنّه ضعيف وضاع متّهم بالزندقة، ومع ذلك روى له الترمذي، قال: حدثنا أبو بكر بن نافع العبدي، أخبرنا النضر بن حماد، أخبرنا سيف بن عمر، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : إذا رأيتم الذين يسبّون أصحابي فقولوا: لعنة الله على شرّكم. وقال: هذا حديث منكر لا نعرفه من حديث عبيدالله بن عمر إلاّ من هذا الوجه[1] .

وحاول المزي أن يتدارك الموقف فقال: وقد وقع لنا عالياً جداً عنه [أي عن سيف]، ثم ساق سنده إلى سيف بن عمر، قال: حدثنا عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : "إذا رايتم الذين يسبون أصحابي فالعنوهم"[2] .

فهذا سيف، وهذه رواية القوم عنه، وهذا مضمون روايته، فهنيئاً للشوبيني هذه الطرق التي يتحدّى بها طرقنا إلى أئمة آل محمّد; علي والحسن والحسين والسجاد والباقر والصادق والكاظم والرضا والجواد والهادي والعسكري والحجة ابن الحسن، جميعاً عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) ، عن جبرئيل عن الله سبحانه وتعالى!!!

رواية صحاحهم

عن حمران بن أبان النمري = طويد بن أبَا اليهودي التمري

قبل البدء بإعطاء خلاصة هذا البحث، نرى لزاماً علينا أن نسجّل حقيقة أنّ كلّ ما

1- الترمذي 5:359 / ح 3968.

2- تهذيب الكمال 12:327.

نكتبه تحت هذا العنوان فإنّما هو مأخوذ من إفادات سماحة العلاّمة المنتظرّ السيد عّلي الشهرستاني حفظه الله، وهو بنظرنا من الاكتشافات الحديثية التاريخية التي لم يسبقه إليها أحد، وهو بحث مفصل يقع في مجلّد ضخم مدعم بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة، ومشفوع بخرائط توضيحية لخطورة سير هذا الرجل . أي حمران بن أبان (طويدا اليهودي) . في فقه المسلمين وتاريخهم، وقد تفضل علينا مشكورًا بمسوّدات كتابه هذا . الذي يكون المجلد الرابع من كتابه "وضوء النبيّ" . وأجزلنا في الإفادة منه، فلله درّه وعليه أجره.

إن رواية حمران بن أبان عن عثمان بن عفان في الوضوء لا تكاد تخلو منها صحاح ومسانيد العامة، وقد تصدرت أبواب الوضوء من تلك الكتب، فما من كتاب فقهي أو حديثي إلاّ وقد أتى بخبر حمران عن عثمان في الوضوء.

وإليك مسرداً مختصراً في رواية أهمّ الكتب الحديثية عنه:

- صحيح البخاري بسنده عن عطاء بن يزيد الليثي عن حمران عن عثمان (1:48،51 باب الوضوء ثلاثاً و 1:52 باب المضمضة في الوضوء و 1:234) .

- صحيح مسلم بسنده عن عطاء بن يزيد عن حمران عن عثمان (1:41،204 ح 3 و 2:25 ح 4) .
- المجتبى للنسائي بسنده عن عطاء بن يزيد عن حمران عن عثمان (1:64،65،80) .
- وفي السنن الكوى (1:82/91)وعن معاذ بن عبدالرحمن عنه في المجتبى 2:111 ،والسنن الكوى 1:103/175،299/929.
- سنن الدارمي بسنده عن عطاء بن يزيد عن حمران عن عثمان 1:176.
- سنن أبي داود بسنده عن عطاء بن يزيد عن حمران عن عثمان 1:26 ح 107.

وبسنده عن أبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف عن حمران عن عثمان 1:26 ح 107.

وبسنده عن ابن أبي مليكه عن حمران عن عثمان 1:27 ح 108.

وبسنده عن أبي علقمة المصوي عن حمران 1:27 ح 109.

- سنن الترمذي بسنده عن شقيق بن سلمة عن حمران عن عثمان 1:24/31.

- مسند أحمد بسنده عن معاذ بن عبدالرحمن التيمي عن حمران عن عثمان 1:68،71.

هذا، ناهيك عن رواية الدارقطني في سننه عنه كثواً (انظر 1:83 ح 14 و 17 وأبي داود الطيالسي في مسنده:13 . 14 والطواني في الاوسط (5:510 / 4969 و 7:401 / 6779)والصغير (1:267) ومسند الشاميين 4:46/2692 و 186 / 3071.

وعبدالرزاق في مصنفه (1:45 / 140) .

وابن حبان في صحيحه (3:340 / 343،1058 / 1060) .

وابن خزيمة في صحيحه (1:4 / 2،3 و 81 / 158 و 2:373) .

وابن أبي شيبة في مصنفه (1:22 / 134 و 2:161 / 7644) .

والطحاوي في شرح معاني الاثار (1:35) .

والبيهقي في سننه (1:48، 49، 53، 56، 57، 58، 68،82) .

وابن الجارود في المنتقى من السنن (28 / 67) .

وابن ماجة في سننه (1:156 / 459) .

وعلي بن الجعد في مسنده (84 / 472) .

والحارث في بغية الباحث (1:211 / 73) .

والبزار في مسنده (2:88) .

وابن حميد في مسنده (50 . 60) .

والبغوي في جزئه:68.

والحاكم في مستدركه 1:149 / 527.

وعبدالله بن المبارك في مسنده:21 ،وعشرات المؤلفات الأخرى،وانما اقتصرنا على سرد هذه الأسماء لأنّ فيها ما ادعى الشوبيني أنها أصح الكتب، خصوصاً الصحيحين، الذين إذا اتفّقا على تخريج حديث عندهم صار حقيقة لا تقبل النقاش.

فمن هو حمران:

قال ابن قتيبة . المتوفى سنة 276 . في المعارف:

حمران مولى عثمان هو حمران بن أبان بن عبدعمرو. ويكنى أبا زيد، وكان سباه المسيب بن نجبة الفزاري زمن أبي بكر رضى الله تعالى عنه من عين التمر،وأمير الجيش خالد بن الوليد فوجده مختوناً. وكان يهوديا اسمه طويدا، فاشتُري لعثمان ثمّ أعتقه وصار يكتب بين يديه، ثمّ غضب عليه فأخرجه إلى البصرة، فكان عامله بها،وهو كتب إليه في عامر بن عبد القيس حين سرحه.

ولما قتل مصعب وثب حمران فأخذ البصرة، ولم يزل كذلك حتّى قدم خالد بن عبدالله [القسري] فعزله، فلما قدم الحجاج البصرة آذاه وأخذ منه مائة ألف درهم، فكتب [حمران]إلى عبدالملك يشكوه، فكتب عبدالملك: إن حمران أخو من مضى وعمّ من بقي، فأَحْسِن مُجاورته ورد عّليه ماله، وتزوج حمران امرأة من بني سعد وتزوج ولده في العرب [1].

وقد اتّفقت المصادر أنّه كان من السبي الفارسي بعين التمر الذي أتي به سنة 12 للهجرة النبوية،وأنّ خالد بن الوليد وجده في كنيسة لليهود في ضمن أربعين غلاماً مختتّين، ففرقهم في الناس، فكان حمران حصة المسيب بن نجبة الفزاري، ثم بّاعه لعثمان [2].

وكان اسمه "طويدا" كما تقدم عن ابن قتيبة، وكان اسم أبيه "أبّا" فقال بنو حمران: ابن

1- المعارف:248.

وابن قتيبة وثقه الخطيب البغدادي،والسلفي،وابن حزم،وابن كثير،والذي ذكره ابن حجر في مرتبته أنّه صدوق. وكان ابن قتيبة منحرفاً عن العترة، وفيه انحراف عن أهل البيت. (انظر لسان الميزان 3:357 . 359 ،والبداية والنهاية 11:66، وتاريخ بغداد 10:168 ،وانساب السمعاني 4:452) .

2 – انظر طبقات ابن سعد 7:148 ، وتهذيب الكمال 7:303 ، وتاريخ الإسلام للذهبي:395 ، ومختصر تاريخ دمشق 7:253 ،ووفيات الاعيان 4:181 ، وتاريخ بغداد 5:332 ، وتاريخ الطبري 3:415 ،والأخبار الطوال:112 ، ومعجم البلدان 5:301.

أبان [1] . وذُكر لقبه في جميع نسخ فتوح البلدان التي رأيناها . مطبوعة ومخطوطة . "التمري" [2] . فاتضح أنّ هذا الأسير

الفارسي اليهودي كان اسمه طويدا ابن أبّا التموي، لأنّه كان يقطن عين التمر، لكنّه لما دخل في العرب وتزوجّ امرأة عربية، ادّعى ولده أنهم من ولد حمران بن أبان النموي، فبدلوا "طويدا" بـ"حمران" و "أبّا" بـ"أبان"، و"التموي" بـ"النموي"، وساعدهم على ذلك وجود قبائل من النمر بن قاسط في عين التمر كانت قد قاتلت خالد بن الوليد لكنه أسرهم فقتلهم وأبادهم، وذلك ماهيّأ الأمر لدخول حمران وولده في النمر بن قاسط العربية.

ويؤكّد ذلك قول مصعب بن الزبير لحمران: يا بن اليهودية، إنمّا أنت علج نبطي سبيت من عين التمر[3].

ويزيده تأكيداً قول الحجاج ذات يوم وعنده عباد بن حصين الحبطي: ما يقول حمران؟! لئن انتمى إلى العرب ولم يقل أنّ أباه "أُبَي"[4] وأنّه مولى لعثمان لاضربنّ عنقه[5] وكان عامر بن عبدالقيس الزاهد العابد قَبل هذين قد عير حمران بعدم عروبته، إذ أنّ حمران وشىَ بعامر عند عثمان، ودار بينهما كلام،ٌفقال حمران لعامر: لا كثر ّالله فينا مثلك، فقال له عامر: بل كثر ّالله فينا مثلك كسّاحين حجّامين[6].

وهذا يوضح أنّ حمران كان يهوديّ الأب والأم، وأن ّعائلته كانت ملتزمة بيهوديتها حريصة على نشر تعاليمها، ولذلك أرسلت ولدها الصبي "طويدا" إلى كنيسة اليهود ليتعلم

1- انظر تهذيب الكمال 7:303، ومختصر تاريخ دمشق 7:253، وفتوح البلدان:345، وطبقات ابن سعد 7:148.

2 – فتوح البلدان:345.

3 – تاريخ الطبري 6:154 . 155.

4– في تهذيب الكمال 7:301 "بن أبان، ويقال: ابن أبيّ، ويقال: ابنُ أباَ".

5 – فتوح البلدان:513 ، وانساب الأشراف 13:36.

6 – انظر المعارف:194 ، والعقد الفريد 3:378 . 379.

تعاليمهم[1] ، وكان المسلمون في ذلك العصر يعرفون هذه الحقيقة، ويعرفون أنّ حمران دعيّ في العرب، وهذه المصادر ناطقة بإفشاء هذه الحقيقة التي حاول حمران وأولاده طمسها لكنّها لم تطمس.

والنكتة الخطرة الأخرى هي أنّ هذا الرجل اليهودي الأصل والمنحدر سبُي سنة 12 للهجرة، وبقي على دينه باقي حكومة أبي بكر، وطيلة حكومة عمر بن الخطاب، ولم يسلم إلاّ في السنة الثالثة من حكومة عثمان، ورغم هذا الإسلام المتأخرّ لمدة مديدة تراه قد تسنّم مناصب خطرة في دولة عثمان،حيث إنّه صارّ حاجبه وكاتبه[2] ، وصار هذا اليهودي المتأخّر الإسلام يصلّي خلف عثمان فإذا أخطأ فتح عليه[3] ، وترقى فصار خاتم عثمان بيده[4] ، ولمّا ثارت ثورة الأقطار وخصوصاً المصريين قال مروان لحمران: إن هذا الشيخ [يعني عثمان] قد وهن وخرف، فقم فاكتب إلى ابن أبي سرح أن يضرب أعناق من ألّب على عثمان ففعلا[5] ،ثمّ كان رجوع المصريين لقتل عثمان بسبب هذا الكتاب المشؤوم.

وكان حمران هذا ممن يأخذ الرشوة، فإن المغيرة لما قدم على عثمان بمال من الكوفة، جعل لحمران[6] . حاجب عثمان .

جعلاً ليخوه بمن يريد عثمان أن يستعمله بدلاً عنه، ففعل حمران ذلك[7].

ولمّارفع لعثمان أن الوليد شرب الخمر، أرسل حمران ليتحقق من المسألة، فرشاه الوليد،

1- انظر تاريخ ابن خلدون 2:82، وتاريخ ابن كثير 6:354.

2 – انظر تهذيب الكمال 7:305 ،والعقد الفريد 4:70،149، 168 ، وتاريخ خليفة:106 ، وتاريخ الطبري 6:180 ، وتاريخ دمشق 15:178، وسير أعلام النبلاء 4:183.

3– انظر تهذيب الكمال 7:304 ، وتاريخ دمشق 15:177 ،والاصابة 1:380.

4 – أنساب الاشراف 6:182 . ونصّ عبارته "وكان خاتم عثمان بديا في يد حمران بن أبان، ثم أخذه مروان حين شخص حمران إلى البصرة، فكان معه".

5 – البدء والتاريخ 2:218.

6 – لا يفوتك انه في المصدر ذكر باسم "بحران حاجب عثمان" تصحيفا.

7 – تاريخ المدينة لابن شبة 3:103 . 1031.

فرجع إلى عثمان وأطرى الوليد وكذّب شربه للخمر[1].

ومع ذلك نرى هذا الاجنبي الفارسي اليهودي الأسير يحظى حظوة عظيمة عند عثمان وعند معاوية وعند مروان وعند الأمويين عموماً.

فقد اعتلّ عثمان مرّة علة شديدة خاف منها الموت، فدعا حمران بن أبان وكتب عهدا لمن بعده .وهو عبدالرحمن بن عوف الزهري .وربطه عثمان وبعث به إلى أمّ حبيبة بنت أبي سفيان، لتوصله بعد الموت إلى عبدالرحمن، فأفشى حمران ذلك إلى عبدالرحمن، وانتشر الخبر فغضبت بنو أميّة، فضربه عثمان مائة سوط وسيّره إلى البصرة[2] . فلاحظ كيف صار حمران صاحبَ أخطر سرّ من أسرار عثمان.

وقال الأصمعي: حدثني رجل، قال: قدم شيخ أعرابي فرأى حمران، فقال: من هذا؟ قالوا: حمران بن أبان، فقال: لقد رأيت هذا ومال ردائه عن عاتقه فابتدره مروان بن الحكم وسعيد بن العاص أيّهما يسويّه[3] !!!

وعن عبدالله بن عامر، عن أبيه، قال: إنّ حمران بن أبان مدّرجله، فابتدره معاوية وعبدالله بن عامر أيهّما يغمزه[4] !!!

ويعبّر عنه عبدالملك بن مروان بأنّه بمنزلة عمه وأخي أبيه، وأنه ربع مُن أرباع بني أمية، فيكتب للحجاج حين أغرم حمران مائة ألف درهم: إن حمران أخو من مضى وعمّ من بقي وهو ربع من أرباع بني أمية، فاردد عليه ما أخذت منه[5] .

1- انظر فتوح البلدان:491، ومختصر تاريخ دمشق 7:253، ومعجم البلدان 1:434 ـ 435.

2 – انظر تاريخ اليعقوبي 2:169 ، ومختصر تاريخ دمشق 7:254 ، وتهذيب الكمال 7:304 ، وتاريخ المدينة 3:1029 .

1030 ، ورواها ابن عبدالبرفي التمهيد بسند صحيح.

3 – انظر أنساب الاشراف 6:89 ، وتاريخ الطبري 6:165 ، والوافي بالوفيات 3:169 ، وتهذيب الكمال 7:305، ومختصر تاريخ دمشق 7:254.

4 – انظر مختصر تاريخ دمشق 7:254 ، وتهذيب الكمال 7:305 ، والوافي بالوفيات 13:169 ، وتاريخ الطبري 6:165، وأنساب الاشراف 6:89.

5 – انظر انساب الاشراف 6:89، وتهذيب الكمال 7:305 ، ومختصر تاريخ دمشق 7:254 ، والوافي بالوفيات 13:169.

فيالله وللطرق الروائية الصحيحة التي يتحدى بها طرق الشيعة الإماميّة، متى كان الخلفاء المسلمون يجعلون العلوج اليهود أمناء أسرارهم؟!

ومتى كان سادات العرب يسوّون أردية الضحلين، ويغمزون أرجلهم؟!

ومن المضحكات المبكيات أنّ البخاري أورده في الضعفاء، وقال ابن سعد: لم أرهم يحتجون بحديثه، ومع ذلك روى له الشيخان البخاري ومسلم، وروى له مَن علمت من الرواة وأخرج له من يعسر إحصاؤهم من الصحاح والمسانيد، وقال فيه ابن حجر في تقريبه: ثقة.

وأنصف بشار عواد بعض الإنصاف حين قال: بل صدوق في أحسن أحواله، فما وجدتُ أحداً وثقّه سوى ابن حبان والذهبي، وقال ابن سعد: لم أرهم يحتجون بحديثه، وأورده البخاري في الضعفاء، ثمّ قال: قلت: ويظهر من جماع ترجمته أن الرجل لم يكن أميناً تلك الأمانة التي تؤدّي إلى توثيقه توثيقاً مطلقاً، فلعل هّذا هو الذي تبين للبخاري، على أن البخاري ومسلم قد احتجّا به في الصحيح[1] !!

فأين إنصاف البخاري؟ وأين ما التزمه من شروطه في صحيحه؟! وأين يقع توثيق ابن حبان . الذي لا يُعبأ بتوثيقاته عند أهل الشأن لأنّه يوثّق حتىّ من لايعرفهم هو نفسه . وتوثيق الذهبي المتأخرّ، من تضعيف البخاري له وعدم احتجاجهم به بشهادة ابن سعد؟!

وإذا أردت الوقوف أكثر فأكثر على الحقيقة فاقرأ الذهبي يقول: الفارسي الفقيه[2] .

ويقول ابن سعد: وكان كثير الحديث[3] .

ويقول ابن عبدالبرفي تمهيده: وكان حسان أحد العلماء الجلّة أهل الورع والرأي

1- انظر تحرير تقريب التهذيب 1:321 ـ 322.

2– سير اعلام النبلاء 4:182.

3– طبقات ابن سعد 5:283.

والشرف ولائه ونسبه[1].

ولو حققت الموضوع لوجدت حمران لا يروي إلاّ عن عثمان بن عفان ومعاوية بن أبي سفيان فقط مع أنّه عاصر عبدالله بن عباس وأنس بن مالك وغيرهما من الصحابة، وكلّ رواياته عن الأوّلين لا تتجاوز عدد الأصابع، اللهمّ إلا الوّضوء عن عثمان فإنّه هو الذي ملئت به الكتب وتكثرت الطرق عنه[2].

على أنّ الذين رووا الوضوء العثماني بواسطه حمران وبثوُّه، كان قسم كبير منهم من الشعوبيين، ومن موالي أبي بكر وعمر وآل أبي لهب وآل طلحة، وموالي لثقيف ومراد وعبس وبني أمية ومعاوية ووو... فكانوا من الحاقدين على الإسلام، المصابين بعقدة السبي.

وكانت من بؤر تمركزهم البصرة، التي كانت في السرّ .وأحياناً في العلن إذ استولى عليها بعد صلح الإمام الحسن (عليه السلام) هو وعدد من الموالي لصالح عبدالملك بن مروان[3] . تحت قبضة حمران وطابوره الخطير، ولذلك كان عدد كبير من رواة وضوء عثمان بطريق حمران من الموالي محتدًا، ومن البصريين مسكناً، ومن القدريين والسلطويين وأصحاب المخارق، وممّن تكلّم فيهم وطعُنوا بشتى الطعون، ولتفصيل ذلك مجال آخر.

وهنا نرجو من القارئ المنصف أن يقارن هذه الحقائق الدامغة بمفتريات هم حول الإمامية، وأن عبدالله بن سبأ . الذي ليس له وجود أبداً[4] . كان هو رئيسهم، مع أنّ كتب الإماميّة خالية إلا ّعن رواية واحدة عنه، واذا تسلل ّاسمه إلى بعض الكتب . التي ليست من الكتب الأربعة . فإنّما يذكر دون حتىّ دليل واحد ورقم واحد على تغلغله في عقائد وفقه الشيعة، بينما ترى حمران اليهودي الشعوبي المولى المُرتشَى المتآمر على قتل المصريين،

1- التمهيد 22:211.

2 – انظر تفاصيل ذلك كله بالأرقام في المجلد الرابع من وضوء النبي للعلاّمة الشهرستاني.

3 – انظر أنساب الاشراف 6:79 . 93 ، وتاريخ دمشق 16:125 ، وتاريخ الطبري 6:153.

4 – انظر تحقيق ذلك مفصلاً في كتاب عبدالله بن سبأ وأساطير أخرى للعلاّمة السيدّ مرتضى العسكري.

والمتسبب بشكل كبير في قتل عثمان، ترى أثره واضحاً جلياً مرقوما مسطورا مبثوثا في أمهاتّ مصادر العامة الحديثية والفقهية وعلى رأسها الصحيحان، وعلى رأسهما صحيح البخاري الذي يُدّعى أنهّ أصح كتاب بعد كتاب الله؟!

فَمَن هو الأحق ّبالطعن؟! و أي الطرق أولى بالطرح و الاتهامّ؟! هذه الطرق التي يتخللها ّسيف بن عمر التميمي الوضاع الزنديق، و عمران بن حطان الخارجي الشامت بمصرع أمير المؤمنين (عليه السلام) ، و حمران بن أبان . طويدا بن أبّا اليهودي الشعوبي المتسلل . و مع ذلك يأخذون برواياتهم على أنّها صحاح أو حسان . أو طرق الشيعة الإمامية الممحّصة من قِبل أئمتهم (عليهم السلام) ، و التي دونت و ضبطت في زمانهم (عليهم السلام) ، و التي تنتهي كلهاّ بسلسلة الذهب أبا عَن أب، و جدّاً عن جدّ، إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) إلى جبرئيل، إلى الله جل و علا؟!

بعد هذا ضع كلام الشر بيني في الميزان و احكم "و هذه الكتب الحديثية و غيرها الكثير تتحدى في طرق جمعها و تدوينها و صحّتها طرق أهل الكتاب في جمع و تدوين عهدهم القديم و الجديد، و تتحدى طرق الشيعة الرافضة".. الخ.

و هذه بعض الارقام التي رأينا من الضروري بيانها، و إلاّ فإنّ للأصابع اليهودية و النصرانية مسرحاً و ملعبا في حكومة الأمويين، فقد اتّهمت أمُّ المؤمنين عائشة أبنها عثمان باليهودية، قائلة: اقتلوا نعثلا فقد كفر [1]، و كان المسلمون المنتفضون عليه يسمونه بذلك "نعثلا" و هو رجل يهودي [2]، و صرّح الإمامُ علي (عليه السلام) في خلافته بأن كف مّروان كف يهّودية [3]، و كان عند عبدالله بن عمرو بن العاص زاملتان من اليهود [4]، و قال أبوذر

1- انظر تاريخ الطبري 3: 477، و شرح النهج 6: 215، و المحصول للرازي 2: 167.

2- انظر اكمال الكمال 1: 338، و تبصير المنتبه 1: 97، و تهذيب الكمال 19: 455، و تاج العروس 8: 141.

3 – انظر انساب الاشواف 5: 263، و نهج البلاغة 1: 122 / الخطبة 73.

4 – انظر الاسرائيليات و أثرها في كتب التفسير لأبي شهبة: 237، 169 عن تفسير ابن كثير و البغوي 1: 316 ط المنار، و فتح الباري 6: 31.

لكعب الأحبار: يابن اليهودية، أتعلّمنا ديننا [1]، و كان للوليد ساحر يهودي [2] يعمل عنده المخاريق، فلما قتله جندب الصحابي، حبسه الوليد، فلما رأى السجّان صلاته و صومه خلّى سبيله، فأخذ الوليد السجانّ فقتله، و قيل: بل أتى ابن أخي جندب إلى السجن و أخرج جندباً، فذلك قوله:

أفي مضرب السَّحَّارِ يحبُس جُندبُ ... و يُقتل أصحابُ النبيِّ الأوائل

فإن يكُ ظنّي بابن سلمى ورهطهِ ... هو الحقُّ يطلق جندبٌ ويقاتل [3]

والأرقام والشواهد والأدلة كثرة لا يسع المجال لذكرها كلّها، وفيما ذكرناه كفاية وغنى، فقد وضح الصبح لذي عينين [4].

وثالثها:

وهو المقصود في هذا المجال، هو دعواه أنّ الكتب الأربعة ممتلئة بالكذابين والملاحدة والشعوبيين وفاسدي العقيدة والمذمومين من أئمتهم، وكل ما يخطر ببالك من نقائص، ورغم هذا يصرّح علماؤهم بأنّ كل ما في هذه الأربعة صحيح واجب العمل به. وعزا ذلك في الهامش إلى الدكتور عبدالهادي الفضلي [5].

وهنا نقول: إننا بيّنا أن دعوى وجود الكذابّين والملاحدة والشعوبيين و و و... منعكسة عليه، فهم موجودون في أصح كتّاب عندهم بعد كتاب الله، وهو صحيح البخاري كما علمتَ، ناهيك عن باقي كتبهم ومسانيدهم ومجاميعهم الروائية، وعرفت أنهّم

يأخذون بها

1- تاريخ الطبري 4: 214، الكامل في التاريخ 3: 115.

2 – انظر مروج الذهب 2: 348.

3– انظر أسد الغابة 1: 305.

4 – وبذلك يتضّح لك مقدار تحامل الشوبيني وحقده في قوله: "والحق أنّ التشيعّ كان مأوى يلجأ اليه كل مّن أراد هدم الاسلام لعداوة أو حقد، ومن كان يريد ادخال تعاليم وآبائه من يهوديّة ونصرانيّة وزردشتيّة وهندية". أنظر كتابه 1:87.

5– انظر كتابه: 373 . 374 . و الهامش رقم (1) .

ويعملون بها، بل إنّ عمدة رواة الوضوء عندهم هو طويدا اليهودي.

على أنّ دعوى امتلاء الكتب الأربعة بالكذّابين والملاحدة والشعوبيين، دعوى كاذبة خالية من الدليل، إذ الكتب الأربعة حالها حال كل كتب الروايات، خاضعة للتمحيص والنظر، ولكل حديث درجته من الصحّة والحُسن والتوثيق والضعف و و... فوجود بعض الكذابين و غيرهم لا يضرّ بعظمة هذه الكتب الأربعة، كما لا يضر وجود أمثال هؤلاء في متولة الكتب التسعة و غيرها من المسانيد والمجاميع الحديثية عند العامة، هذا مع الأخذ بنظر الاعتبار أنّ البخاري التزم إيراد الصحيح فقط والكليني لم يلتزم ذلك، فمؤاخذته في غير محلّها، والقياس قياس مع الفارق.

قال الإمام الخوئي في مقدمة معجم رجال الحديث بعد بحث له حول روايات الكتب الأربعة: و قد تحصّل من جميع ما ذكرناه أنّه لم تثبت صحّة جميع روايات الكتب الأربعة، فلا بدّ من النظر في سند كل رّواية منها، فإن توفرّت فيها شروط الحجية أخذ بها وإلاّ فلا.[1]

و قال السيد محمد المجاهد في مفاتيح الأصول: إنّ الذي عليه محققّوا أصحابنا عدم حُجية كل مّا ذكره الكليني... بل شاع بين المتأخرين تضعيف كثير من الأخبار المروية فيه سنداً.[2]

وقال الميرزا حسين النوري الطبرسي: انه لم يدّع أحدٌ. حتىّ من ادعّى قطعية أخبار الكافي. أن أخّبار ه صحيحة. بالمصطلح الجديد. فيكون رجال أسانيدها في جميع الطبقات من عدول الإمامية، كيف و فيه من رجال سائر المذاهب ما لا يحصى...

نعم، إنّ هناك قلّة قليلة ذهبت إلى صحة جميع ما في الكافي بمعنى أن كل مّا فيه موثوق بصدوره عن من ينتهي إليه، مهذّب عما يدرجه في سلك الضعاف عندهم، لم يجمع فيه بين الغث والسمين، والسليم والسقيم، بل كلّه صحيح بهذا المعنى، حجّة عند من بنى على حجية

1- معجم رجال الحديث 1: 91.

2- مفاتيح الاصول: 334 . 335.

هذا القسم من الخبر، يعمل به مثل ما يعمل كُلٌّ بما هو حجة عنده من أقسامه، فإن خلا عن المعارض يتمسك به، والإ فقّد يقدم غيره عليه إذا اشتمل على مزايا توجب تقديمه.[1]

فمبنى الإمامية خلفاً عن سلف هو إخضاع جميع الأحاديث. الكتب الأربعة و غيرها. للأصول الرجالية و الحديثية، ثم يُعلم قيمة كل حديث منها، فأما القائلون بصحة جميع ما في الكافي وهم قلة قليلة فإنهم يقولون بصحّة الصدور في الجملة لا بالجملة، أي صحة انتسابها إلى رواتها، أو بصحّة أحاديثه بالقرائن.

قال الدكتور عبدالهادي الفضلي: ذهبت الكثرة الكاثرة من علماء الإمامية الى عدم الاعتقاد بصحّة جميع مرويات الكليني في

كتابه "الكافي"...والقلّة من علماء الإمامية التي ذهبت إلى صحة مرويات الكليني في الكافي اعتمدت على قرائن علمية وأخرى تاريخية أفادت منها ذلك.[2]

فالشوبيني يجهل كلّ الجهل مباني الإمامية، و يلقي الكلمات على عواهنها، و لا يعرف شيئاً عن أصول الإمامية الحديثية و طرقها، و لا عن أصولهم الرائية و الرجالية، بل هو رجل التقاطي، يأخذ ما وقعت عليه عيناه دون فهم و لا تمحيص، و قد ادّعى على الدكتور الفضلي أمراً مكذوباً، فقد قرأت كلامه بنصه و هو يختلف عما نقله الشوبيني و يبعد عنه بعد الأرض عن السماء.

ولكي تتحقق من كذبه على الشيعة وعلى الدكتور الفضلي، فإليك نصّ خلاصة البحث الذي كتبه الدكتور الفضلي في كتابه "اصول الحديث":210. 219 حيث قال في آخر سطرين من صفحة 219:

والنتيجة هي أنّ ما فيه الكتب الاربعة لا يختلف عمّا في غيرها من كتب الحديث من لزوم اخضاعه لقواعد تقييم الراوي والرواية.

1- خاتمة المستدرك 3: 495 ـ 496.

2 – تاريخ التشريع الاسلامي: 234.

وأكرر كلامي هنا مرّة اخرى قائلاً: انّ ثقل العتب لا يقع على الشوبيني بقدر ما يقع على عاتق الازهر ومشايخه وأساتذته الذين أعطوا درجة "امتياز" لرسالة فيها مثل هذا الكذب الفاضح، وهلاّ طالعوا ما سطّره ورأوا مصادر نقله ووقفوا على حقيقة الأمر قبل منح الدرجات جزافاً!!!

على أنّ هناك من كبار أئمة العامة من لم يذعنوا لصحّة جميع ما في البخاري، فقد ضعّف النسائي جماعة أخرج لهم الشيخان أو أحدهما.[1] واستدرك الدار قطني على البخاري أحاديث و طعن في بعض أحاديث البخاري.[2]

كما أنّهم صحّحوا أحاديث ضعافاً وعملوا بها لمجرد أن الناس تلقوا ذلك الحديث بالقبول، قال العلامة الفقيه ظفر أحمد العثماني التهانوي: قد يحكم للحديث بالصحة إذا تلقاه الناس بالقبول وإن لم يكن له إسناد صحيح; قال ابن عبد البرّ في الاستذكار لمّا حكى عن الترمذي أنّ البخاري صحّح حديث البحر "هو الطهورُ ماؤه" :.وأهل الحديث لا يصححونّ مثل إسناده، لكن الحديث عندي صحيح لأنّ العلماء تلقّوه بالقبول.[3]

وقال في الفصل الثاني نقلا عن تدريب الراوي: وإذا قيل: هذا حديث غير صحيح، فمعناه لم يصحّ إسناده على الشرط المذكور لا أنه كذب في نفس الأمر، لجواز صدق الكاذب وإصابة من هو كثير الخطأ.[4]

قال التهانوي: قلت: فيجوز أن يحتجّ بالضعيف إذا قامت قرينة على صحته، كما يجوز أن يترك العمل بالصحيح لقرينة على خلافه.[5]

وقال الشوكاني في فتح القدير: وقد أخرج مسلم عن كثير . في كتابه . ممن لم يسلم من

1- الامام البخاري محدثا و فقيها: 140.

2 – الامام البخاري محدثا و فقيها: 210.

3 – قواعد في علوم الحديث: 60 . 61.

4 – تدريب الراوي: 30.

5 – قواعد علوم الحديث: 56.

غوائل الجرح، وكذا في البخاري جماعة تكلم فيهم، فدار الأمر في الرواة على اجتهاد العلماء فيهم.[1]

وقال: إذا تأيَّدَ الضعيف بما يدل على صحتّه من القرائن كان صحيحا.[2]

وقد صرّح الشوبيني في ص 373 من مجلده الأول بأنّ من كتب حديثهم ما هو معلوم الصحة،وعدّ منها المستخرجات. مع أنّ عبدالفتاح أبا غدة قال: إنّ إطلاق الحكم بصحة ما في المستخرجات فيه نظر، إذ يوجد فيها الصحيح والضعيف... فإطلاق الحكم بصحة ما فيها ليس بجيد.[3]

وأطلق بعضهم القول بمقبولية كل ما في مسند أحمد، قالوا: وكلّ ما في مسند أحمد فهو مقبول، فإنّ الضعيف الذي فيه يقرب من الحسن.[4]

قال أبو غدة: هذا أغلبيٌّ وليس بمطرّد، إذ فيه الضعيف شديد الضعف، وفيه ما قيل فيه: موضوع.[5]

وقال الحافظ الذهبي: في مسند أحمد جملة من الأحاديث الضعيفة مما يسوغ نقلهاولا يجوز الاحتجاج بها، وفيه أحاديث شبه موضوعة.[6]

وقال الامام الكوثري في تعليقه على خصائص المسند لأبي موسى المديني: وجملة ما نظمه ابن الجوزي من أحاديث المسند في سلك الموضوعات ثمانية وثلاثون حديثاً...وأما الأحاديث الضعيفة في المسند فكثيرةولا كلام.[7]

وأطلقوا لفظ الصحيح على المجتبى للنسائي، مع أن السّنديّ في تعليقته على النسائي

1- انظر فتح القدير 1: 115 و 317.

2– انظر فتح القدير 1: 461.

3– انظر الهامش 3 من كتاب قواعد علوم الحديث للتهانوي: 67.

4– كنز العمال 1: 10 ، و الجامع الكبير للسيوطي في ديباجة قسم الاقوال.

5– انظر الهامش (1) من ص 69 من قواعد في علوم الحديث للتهانوي.

6– سير أعلام النبلاء 11: 329.

7– انظر تعليقه على خصائص المسند: 12.

قال: و بالجملة فإطلاق الصحيح على كتاب النسائي الصغير مبنيٌّ على تسمية الحسن صحيحاً أيضاً، و الضعيف نادر جداً و ملحق بالحَسَن إذا لم يوجد في الباب غيره، و هو أقوى عند المصنفّ و أبي داود من رأي الرجال.[1]

و الكلام في هذا طويل، و تفصيله خارج عن نطاق هذه الأوراق، و فيما أتينا به من نماذجَ دلالةٌ على التزامهم بصحة و مقبولية كثير من الكتب مع وجود الموضوعات و الأحاديث الضعاف فيها بكثرة، و قد وقفتَ على شيء من تصحيحهم الأحاديث الضعاف بالقرائن، بل بقبول الناس للحديث، و وقفت على أنّ البخاري و مسلماً أخرجا لجماعة متكلمّ فيهم، كما عرفت إلحاقهم الضعيف بالحسن إذا لم يوجد في الباب غيره، و أنّ النسائي و أبا داود يعدّان ذلك أقوى من رأي الرجاليين؟!!

فمع كل هذه المباني . و ما تركناه منها أكثر . كيف يصحّ التحامل على الإمامية جميعاً لمجردّ تصحيح البعض القليل منهم لأحاديث الكافي بالقرائن؟! و هاهي أقوالهم بتصحيح و قبول المستخرجات و سنن النسائي و مسند أحمد و غيرها مع تصريحاتهم بوجود الموضوعات فيها و الضعاف بكثرة كاثرة. فلماذا يجوز عند الأستاذ ذلك و لا يجوز في الكافي؟! اللهم إنّ هذا لا يكون إلاّ من جهله بمباني الإمامية و تحامله عليهم بناء على ذلك الجهل المطبق.

و أحقّ ما يقال في هذا المجال ما قاله الشاعر:

لو كُنتَ تعلم كلَّما علم الورى ... طرّاً لصرتَ صديق كلُ العالم

لكن جهلتَ فقلتَ أنّ جميع مَن ... يهوى خلافَ هواك ليَس بعالم

وإذا أردت الوقوف أكثر على حقيقة الوضع والوضّاعين في كتبهم الحديثية والروائية، فاقرأ ما ذكره العلاّمة الأميني في الغدير حيث قال: في وسع الباحث أن يتّخذ مما ذكُر في سلسلة الكذابيّن من عدّ وضعوه أو قلبوه قائمة تقرب له الوقوف على حساب

1- تعليقه الامام السندي على سنن النسائي 1: 5 ـ 6.

الموضوعات والمقلوبات من الأحاديث المبثوثة في طيّات كتب القوم ومسانيدهم; وإن لم يمكنه عرفان جلّها فضلا عن كلها إذ لم يكن هناك مدوَّنٌ لتسجيل الوضاّعين; و ضبط ما افتعلوه، و حصر ما لفقوَّه من موضوع أو مقلوب، والذي يوجد في ترجمة شرذمة قليلة من أُولئك الجمّ الغفير إنمَّا هو من لقطات التاريخ حفظته يد الصدفة لا عن قصد، واليك جملة من تلك الثَّويلة:

الأعلام عدد الأحاديث أبو سعيد أبان بن جعفر وضع أكثر من 300 أبو علي أحمد الجويباري وضع هو وابنا عكاشة و تميم أكثر من 10000 أحمد بن محمّد القيسي لعلّه وضع على الأئمة أكثر من 3000 أحمد بن محمّد الباهلي أحاديثه

الموضوعة 400 أحمد بن محمّد المروزي قلّب على الثقات أكثر من 10000 أحمد أبو سهل الحنفي أحاديثه المكذوبة 500 بشر بن الحسين الأصبهاني له نسخةٌ موضوعةٌ فيها 150 بشر بن عون له نسخةٌ موضوعةٌ نحو 100 جعفر بن الزبير وضع على رسول الله (صلى الله عليه وآله) 400 الحارث بن أُسامة أخرج أحاديث موضوعة تعدّت 30 الحسن العوي حدَّث بموضوعات تربو على 1000 الحكم بن عبدالله أبو سلمة وضع نحو 50 دينار الحبشي روى عن أنس من الموضوعات قريباً من 100[1]

زيد بن الحسن وضع 40

---

1 - قال الذهبي في ميزان الاعتدال 3: 49 / الترجمة 3338 "قال لنا القفاصُ: أحفظ عن دينار مائتين وخمسين حديثا. قلت: إن كان من هذا الضرب فيقدر أن يروي عنه عشرين ألفاً كلّها كذب".

زيد بن رفاعة أبو الخير له من الموضوعات 40 سليمان بن عيسى وضع بضعاً و 20 شيخ بن أبي خالد البصري وضع 400 صالح بن أحمد القواطي لعلّه قلّب أكثر من 10000 عبدالرَّحمن بن داود له من الموضوعات 40 عبدالرَّحيم الفريابي وضع أكثر من 500 عبدالعزيز موضوعاته و مقلوباته 100 عبدالكريم بن أبي العوجاء وضع 4000 عبدالله القزويني وضع على الشافعي نحو 200 عبدالله القدامي قلّب على مالك أكثر من 150[1]

عبدالله الرّوحي روى من الموضوع أكثر من 100 عبدالمنعم أخرج من الحديث الكذب نحواً من 200 عثمان بن مقسم له عند شيبان ممّا لا يسمع 25000 عمر بن شاكر له نسخةٌ غير محفوظة نحو 20 محمّد بن عبدالرَّحمن البيلماني حدثَّ كذباً 200 محمّد بن يونس الكديمي وضع أكثر من 1000 محمّد بن عمر الواقدي روى ممّا لا أصل له 30000 معلّى[2] بن عبدالرَّحمن الواسطي وضع 90 ميسرة بن عبدربّه البصري وضع 40 نوح بن أبي مريم وضع في فضل السّور 114

1- اللآلئ المصنوعة 3: 336.

2- في بعض المصادر: يعلى.

هشام بن عمّار حدثَّ كذباً 400 فمجموع موضوعات هؤلاء المذكورين و مقلوباتهم: (98684) أضف إليها ما تركوا من حديث عبّاد البصري من 60000 و ملُمي من حديث عمر بن هارون من 70000 و ملُمي من حديث عبدالله الرازي من 10000 و ما تُرك من حديث ابن زبالة من 100000 و ملُمي من أحاديث محمّد بن حميد من 50000 و ما أسقطوه ممّا كتبوه من حديث نصر من 40868420000[1]

فمجموع ما لا يصحُّ من أحاديث هذا الجمع القليل فحسب يقدّر بأربعمائة و ثمانية آلاف و ستمائة و أربعة و ثمانين حديثاً.

و لا يغرب عن الباحث أنّ هذا العدد إنّما هو نزرٌ يسيرٌ نُظروا إلىً ما اختلقته أيدي الافتعال الأثيمة المتكوّرة، و كان لجلّ الكذّابين الوضّاعين لولا كلهّم تآليف تحوي شتات ما لفقوّه مما لا يحدُ و لا يقدرُ، و التاريخ لم يحفظ لنا شيئا منها غير الإيعاز

إليها في تراجم جمع من مؤلّفيها كما مرَّ من أقوالهم:

احمد بن اواهيم المزني، له نسخة موضوعةٌ.

أحمد بن محمّد الحِمائّي، صنفّ في مناقب أبي حنيفة نسخة كلها ّموضوعة. ٌ

اسحاق بن محمشاذ، له مصنف في فضائل ابن كرام كلها موضوعةٌ.

أيّوب بن مدرك الحنفي، له نسخةٌ موضوعة.ٌ

بريه بن محمّد البيعِّ، له كتاب ٌأحاديثه موضوعة.ٌ

الحسن بن علي الأهوازي، صنّف كتاباً أتى بالموضوعات.

1- انظر تفصيل ما في هذه القائمة في ترجمة رجالها في سلسلة الكذابين والوضاعين. من كتاب الغدير 5: 209 ـ 275.

الحسين بن داود البلخي، له نسخةٌ أكثرها موضوع.

داود بن عفّان، له نسخةٌ موضوعة ٌعلى أنس.

زكريّا بن دريد، له نسخةٌ كلهّا موضوعة.ٌ

عبدالرَّحمن بن حمّاد، عنده نسخة ٌموضوعة.ٌ

عبدالعزيز بن أبي رواد، عنده نسخةٌ موضوعةٌ.

عبدالكريم بن عبدالكريم، له كتابٌ موضوعٌ.

عبدالله بن الحرث، له نسخةٌ كلهّا موضوعة.ٌ

عبدالله بن عُمير القاضي، له نسخةٌ موضوعة ٌعلى مالك.

عبدالمغيث بنزهير الحنبلي، له جزءٌ موضوعٌ في فضائل يزيد.

عبيد بن القاسم، له نسخةٌ موضوعةٌ.

العلاء بنزيد البصري، له نسخةٌ موضوعةٌ.

لا حق بن الحسين المقدسي، كتب من حديثه الموضوعزيادة على خمسين جزءاً.

محمّد بن أحمد المصري، له نسخةٌ موضوعة.ٌ

محمّد بن الحسن السلّمي، ألفَّ كتبا تبَلغ مائة كتاب.

محمّد بن عبدالواحد الزّاهد، له جزء ٌفي فضائل معاوية.

محمّد بن يوسف الرقيِّ، وضع نحوا ًمن ستين نسخة.

موسى بن عبدالرَّحمن الثقفي، وضع كتاباً في التفسير.

وعلى القارئ أن يتّخذ هذا مقياساً ويقدرِّ به موضوعات جميع من ذكرناه من الكذابيّن والوضاعّين ومقلوباتهم ومن لم

نذكرهم، فلا يستكثر عندئذ قول يحيى بن معين: كتبنا عن الكذّابين وسجونا به التنوّر وأخرجنا به خزفاً نضيجا.[1]

1- تاريخ الخطيب البغدادي 14: 184.

وقول البخاري صاحب الصحيح: أحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح.[1]

وقول إسحاق بن إبراهيم الحنظلي: إنّه حفظ أربعة آلاف حديثاً مزوّرة.[2]

وقول يحيى بن معين: أيّ صاحب حديث لا يكتب عن كذّاب ألف حديث؟. [طب 1، ص 43].

وقول الخطيب البغدادي: لأهل الكوفة و أهل خراسان من الأحاديث الموضوعة والأسانيد المصنوعة نسخٌ كثيرةٌ، وقلّما يوجد بحمدالله في محدِّثي البغداديين ما يوجد في غيرهم من الاشتهار بوضع الحديث والكذب في الروّاية. [طب 1، ص 44]

وقول أبي بكر بن أبي سورة الوضّاع الكذّاب: عندي سبعون ألف حديث في الحلال والحرام. [يب 12 : 27] وقد عدّ الفيروزآبادي صاحب "القاموس" في خاتمة كتابه "سفر السَّعادة" واحداً وتسعين باباً توجد فيها أحاديث كثيرة في كتبهم فقال: ليس منها شيءٌ صحيحٌ ولم يثبت منها عند جهابذة علماء الحديث.

وذكر العجلوني في خاتمة كتابه "كشف الخفاء" جملة من الموضوعات والوضّاعين والكتب المزوّرة وعدّ في ص 419 . 424 مائة باب . أكثرها في الفقه . وقال بعد كلّ باب: لم يصحّ فيه حديثٌ. أو: ليس فيه حديث صحيح. وما يقرب من ذلك.

وعدّ ابن الحوت البيروتي في "أسنى المطالب" ما يربو على ثلاثين مبحثاً مما روى الأحاديث الواردة فيه باطلا لم يصح شيءٌ منها.[3]

1- إرشاد الساري للقسطلاني في شرح صحيح البخاري 1: 33.

2 – تاريخ الخطيب البغدادي 6: 352.

3 – وقد اعترف الشربيني بوجود الكذّابين عندهم، زاعماً أنهم قابلوا بذلك كذب الشيعة، ونحن نأخذه باقراره على نفسه وأهل معتقده وننكر ما ينسبه الينا، وذلك من باب الالزام. فاقرأ كلامه. قال في 1:100 "وقد ضرعهم الجهلة من أهل السنة فقابلوا مع الاسف . الكذب بكذب مثله...ومن ذلك الحديث: ما في الجنّة شجرة الا مكتوب على ورقة منها لا اله الا الله...أبوبكر الصدّيق. عمر الفاروق. عثمان ذو النورين". وقال في 1: 101 "فالجهلة من أهل السنّة وان قابلوا مع الاسف . كذب الشيعة بكذب مثله، إلاّ أنهم لم يحاولوا العبث والكيد للسنة المطهرة كما فعل الشيعة". وقال في 1:410 نقلاً عن محمد أبي شهبة "ان معنى الحسبة أن يقصد الواضع وجه الله وثوابه وخدمة الشريعة . على حسب زعمه. بالترغيب في فعل الخير والفضائل، وهم قوم من جهلة الصوفيّة والكراميّة، جوزوا الوضع في الترغيب والترهيب".

ونقل في 1: 419 عن يحيى بن سعيد القطّان قوله "لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث".

ونقل في 1 : 420. 421 عن الشعراني قوله في العهود الكبرى "واعلم يا أخي أنّ أكثر من يقع في خيانة هذا العهد

المتصوّفة....وسمعت شيخنا شيخ الاسلام زكريا يقول: انمّا قال بعض المحدثيّن أكذب الناسّ الصالحون، لغلبة سلامة بواطنهم، فيظنّون بالناس الخير وأنّهم لا يكذبوّن على رسول الله (صلى الله عليه وآله) .

فها هو يعترف بوجود الكذابين عندهم، وانّ منهم من جوزوا الكذب حسبة وانّ الصالحين منهم كانوا أكثر من يقع في الخيانة لسلامة بواطنهم!!

فخذ كلماته هذه كلّها الدالة على أنّ عندهم الوضاعين والكذابين على النبيّ (صلى الله عليه وآله) وضعه بجانب قوله في 1: 443 من كتابه "وخلاصه القول: انّ ما وقع من وضع في السنة ايام الامويين والعباسين وقع من غلاة الشيعة الرافضه والزنادقة وغيرهم ممن لا يمتون الى العلم بصلة "لتقف على مقداره حقده ونصبه وجهله.

الصفحة 93

ويُعرب عن كثرة الموضوعات اختيار أئمّة الحديث أخبار َتآليفهم الصحّاح والمسانيد من أحاديث كثيرة هائلة والصفحّ عن ذلك الهوش الهائش. قدأتى أبو داود في سننه بأربعة آلاف وثمان مائة حديثاً وقال: انتخبته من خمسمائة ألف حديث [1]، ويحتوي صحيح البخاري من الخالص بلا تكرار ألفي حديث وسبعمائة وواحد وستّين حديثاً اختاره من زهاء ستمائة ألف حديث [2]، وفي صحيح مسلم أربعة آلاف حديث أصول دون المكرّرات صنفّه من ثلاثمائة ألف [3] وذكر أحمد بن حنبل في مسنده ثلاثين ألف حديث وقد انتخبه من أكثر من سبعمائة وخمسين ألف حديثاً وكان يحفظ ألف ألف

1- طبقات الحفاظ للذهبي 2 ص 154، تاريخ بغداد 9 ص 57، المنتظم لابن الجوزي 5 ص 97.

2- طب 2 ص 8 ، إرشاد الساري 1 ص 28 ، صفة الصفوة 4 ص 143.

3 - المنتظم لابن الجوزي 5 ص 32 ، طبقات الحفاظ للذهبي 2 ص 151، 157 ، شرح صحيح مسلم للنووي ج 1 ص 32.

الصفحة 94

حديث [1]، وكتب أحمد بن الفرات المتوفّى 258 هـ ألف ألف وخمسمائة ألف حديث فأخذ من ذلك ثلاثمائة ألف في التفسير والأحكام والفوائد وغيرها. صه ص 9.

هذه ناحيةٌ واحدةٌ من شئون الحديث وهناك نواحي اخُرى ناشئة عن ألفاظ الجرح المتكثرةٍ غير الكذب والوضع، توجد تحت كلٍّ واحدة منها امُةٌ كبيرة منّ رجال الحديث جاء كل فردّ منها بأحاديث جمة مثّل قولهم:

"لا تحلُّ الروِّاية عنه. أحاديثه كلهّا موضوعة".ٌ "يروي مالا أصل له". "يروي الموضوعات عن الثقات". "أحاديثه مقلوبة منكرةٌ". "ليس بشيء في الحديث". "يأتي عن الثقات بالطامات". "لا يحل ُالاحتجاج به". "يقلبٍّ الأسانيد ويرفع". "يرفع الموقوف ويوصل". "يسرق الحديث ويقلّب". "ليس بثقة في الحديث". "لا يحلٌ كتب حديثه". "لا يتأبع في جل ٍّحديثه". "لم يكن ثقة ولاً مأموناً". "كلّ الأصحاب مجمع ٌعلى تركه". "عامةًّما يرويه غير محفوظ". "لا يستُدل بهٌ ويعتبرُ به". "ليس له حديث يعتمّد عليه". "مضطرب الحديث ليس بشيء". "يكثر من المناكير في تآليفه". "متّفقٌ على تركه". "يأتي بالموضوعات". "يأتي

بالمقلوبات". "ذاهب الحديث لا يُكتب عنه". "مدلِّسٌ عن الكذابيّن. لا يسوى شيئا". "ينفرد بالمناكير ليس بحجة". "واه بمرة". "ضعيفٌ جداً". "هالك". "ساقط". "مبتدع". "يدلسُ اختلط". "متهم بالكذب". "يتهم بوضع الحديث".[2]

وبعد هذا، هل يبقى عند المنصف شكّ في أنّ كتب الإمامية وطرقهم الروائية توجح بمراتب على غيرها من كتب العامة بما فيها البخاري ومسلم؟! وهل يبقى أدنى شك في أنّ الشوبيني متحامل على الإمامية ومصادرهم الحديثية الممتدة الجذور إلى الأئمة من آل محمّد؟! وأنّ جهله بمبانيهم هو الذي دفعه إلى هذه الورطة التي لا منجى له منها؟!

1- ترجمة احمد المنقولة عن طبقات ابن السبكي المطبوعة في آخر الجزء الأول من مسنده، طبقات الذهبي 2 ص 17.

2- الغدير في الكتاب و السنة 5: 288 . 293.

اللّهم إنك تعلم أننا لم ندونّ ذلك تحاملا،ولا عداء، وَلكن لإظهار الحقيقة ناصعة في أجلى صورها، مع تقديرنا واحترامنا لكل المسلمين الذين بذلوا جهودهم في حفظ السنة النبوية، و ابتعدوا عن التعصب و الرجم بالظنون. وجدير بنا هنا ان نترحم على مشايخ الازهر الاسبقين كالشيخ محمود شلتوت وسليم البشري وغيرهما من دعاة الوحدة والوفاق والساعين لنبذ روح الفرقة والشتات، وحيّا الله ذكرى كل عالم يحترم العلم والفكر مهما كان مذهبه ومشربه، لكن المأسوف له هو أن تُخترق جامعاتنا ومدارسنا العلمية من قبل شواذم لا يمتون إلى العلم بصلة ولا يمتلكون أبسط مقومات الاستدلال والنظر وآلاته.

د: جهله بموقف الإمامية من الصحابة

كتب الشوبيني تحت عنوان "موقف الشيعة من الصحابة" ناقلا . كما هو دأبه . كلام غيره، وهو الدكتور محمّد العسال، حيث يقول:

يعتقد الشيعة أنّ الصحابة كلّهم كانوا كفرة منافقين مخادعين لله ورسوله لا يستثنون إلا خمسة أو سبعة أو بضعة عشر، على خلاف بينهم في هذا، والمجمع على استثنائهم هم: سلمان الفارسي، وعمار بن ياسر، وأبوذر الغفاري، والمقداد، وجابر بن عبدالله الأنصاري.

ويرى بعض الشيعة أنّ الصحابة إنّما كفروا وارتدّوا عن الإسلام بعد موت النبي (صلى الله عليه وآله) لا في حياته...

كما زعموا أنّ كفر الصحابة إنّما هو بسبب إنكارهم النص على ولاية علي (عليه السلام) التي هي أساس الدين عند الشيعة، وقد تواطأ الصحابةُ على جحده وإنكاره إلاّ الخمسة الذين مرّ ذكرهم[1] ...

1- كتابه 1: 90 ، نقلا عن كتاب "الشيعة الاثنا عشرية و منهجهم في التفسير": 461 . و لا حظ أسلوبه التجميعي الالتقاطي الذي نبّهنا عليه أكثر من مرة.

واسترسل في دعواه قائلا: وفي أصح الكتب عندهم بعد كتاب الله .وهو الكافي الذي يعد عندهم كالبخاري عند أهل السنة . أخرج الكليني بسنده عن ابي جعفر (عليه السلام) ، قال: كان الناس أهل ردة بعد موت النبي (صلى الله عليه وآله) إلاّ ثلاثة،

فقلت: ومن الثلاثة؟ فقال: المقداد بن الأسود، وأبو ذر الغفاري، وسلمان الفارسي رحمة الله وبركاته عليهم.[1]

وفي هذا الكلام مواطن من الخلط والتعتيم، وعدم الأمانة في إعطاء الصورة واضحة كاملة كما يقول بها الإمامية الاثنا عشرية.

الأوّل:

دعوى أنّ الكافي عند الإمامية أصحّ كتاب بعد كتاب الله، و هذه الدعوى من عندياتّه، وقد أوقعه فيها اعتقادهم في البخاري أنه أصح كتاب بعد كتاب الله، مع أنك عرفت بعض المؤاخذات المتوجّهة عليه، كما عرفت أنّ الشيعة الإمامية لا تقدس كتاباً سوى كتاب الله، وما عداه فهو خاضع للنقد والتمحيص السندي والمتني، الكافي وغيره في ذلك سواء، بل حتى نهج البلاغة. الذي قال في حقّه الإمام محمد عبده أنّه دون كلام الخالق وفوق كلام المخلوق. لا يستثنيه الإماميةّ من هذه القاعدة ولا يقولون بصحة كل ما فيه من الجلد إلى الجلد، فدعوى أنّ الكافي أصحّ كتاب بعد كتاب الله مجازفة وافتراء واضح أوقعه فيه اعتقاده ذلك في البخاري، فأسقط خلفياته المذهبية على الآخرين، وتقوّل عليهم ما لم يقولوه.

ومن الطرائف والنوادر في هذا المجال: أنّ مجلس "المبعوثان" في عهد الأتراك بالعراق قد قرر مبلغاً جسيما لوزارة الحربية جعلوه لقراءة البخاري في الأسطول، فقال الشاعر جميل صدقي الزهاوي .وهو من أبناء العامة .وكان عضواً في المجلس: أنا أفهم أنّ هذا المبلغ في ميزانية الأوقاف، أما الحربية فالمفهوم هو أنّ الأسطول يمشي بالبخار لا

1- كتابه 1: 91، نقلا عن الكافي 8: 168، 341.

بالبخلي، فثار عليه المجلس و شغب عليه العامة.[1]

وقال القاسمي .وهو من أكابر علماء العامة .: إنّا نعلم أنّ البخلي قرئ للعوابين في واقعة التل الكبير (أي في مصر) فلم يلبثوا أن فشلوا ومزّقوا شرّ ممزق.[2]

الثاني:

إن الشيعة الإمامية لا يقولون بكفر الصحابة كلّهم ونفاقهم وخداعهم للّه ورسوله، كما انهّم لا يقولون بعدالة الصحابة جميعاً وأنّهم مزوّهون سواء انغسموا في الفتنة أو جانبوها[3] ، لكنّهم يقولون أنّ الصحابة كسائر الأمم وسائر من بعُث إليهم الأنبياء، خاضعون للمقاييس الإلهية ولما جاء به أنبيائهم، فمن آمن بالله ورسوله وكُتبه وأحكامه وشرائعه وسار على هديها فهو المهتد، ومَن ضلّ عن ذلك فإنمّا يضل عليها، وليست خصوصية الصحبة بعاصمة للمرء عن الفسق والانحراف وحتىّ الكفر والنفاق كما هو صريح القرآن والسنة بوجود هؤلاء في زمان رسول الله (صلى الله عليه وآله) .

وقد مرّ عليك استثناء الذهبي الصحابة من تناولهم بالجرح والتعديل.

وقال ابن عبدالبر في مقدمة استيعابه: ثبتت عدالة جميعهم.

وقال ابن الأثير في مقدمة أسد الغابة: والصحابة يشركون سائر الرواة في جميع ذلك [أي ضرورة معرفة أنساب الرواة وأحوالهم] إلا في الجرح والتعديل، فانهم كلهم عدول لا يتطرق إليهم الجرح.

وقال ابن حجر في الفصل الثالث، في بيان حال الصحابة من العدالة في مقدمة الإصابة: اتّفق أهل السنة على أنّ الجميع عدول، ولم يخالف في ذلك إلاّ شذوذ من المبتدعة.[4]

ونَقل َعن أبي زرعة أنه قال: إذا رأيت الرجل يَنتقص أحدا منَ أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله)

1- مجلة الرسالة ـ السنة الخامسة، ص 403.

2 – قواعد التحديث للقاسمي: 274.

3– انظر كتابه 1: 82 و تصريحه بأنهم حكموا بعدالة الصحابة جميعاً.

4– الاصابة 1: 18.

فاعلم أنّه زنديق.[1]

وهكذا درت كلماتهم في هذه الحلقة المفرغة، فحكموا بعدالة جميع الصحابة وزندقة من ينتقصهم، مع أنّ القرآن المجيد أول من انتقص قسماً من الصحابة وفسّق بعضاً منهم، وصرحّ بنفاق بعض، و و و...

قال تعالى: **(وممن حولكم من الأعراب منافقون ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم سنعذّ بهم**[2]

مرتين ثم يردون إلى عذاب عظيم)

وقد نزل قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبإ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين)[3] بإطباق أكثر المفسرين و أرباب أسباب النزول في الوليد بن عقبة.[4]

وفي الصحابة من أخرجه الله عنهم بالإفك، وهم الذين رموا فواش رسول الله . أُمّ المؤمنين عائشة أو أم المؤمنين مارية القبطية . بالإفك، فقال تعالى (إن الذين جاءوا بالإفك عصبة منكم لا تحسبوه شرّاً لكم بل هو خير لكم لكل امرئ منهم ما اكتسب من الإثم والذي تولّى كبره منهم له عذاب عظيم)[5] .

ومنهم من تركوا رسول الله قائماً في مسجده يخطب الجمعة، وذهبوا وراء التجارة واللهو، فقال تعالى فيهم (وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها وتركوك قائماً)[6] .

1- الاصابة 1: 18.

2- التوبة: 101.

3 - الحجرات: 6.

4 - انظر مسند احمد 4: 279 ، والسنن الكبرى 9: 54 ، ومجمع الزوائد 7: 110 ، والاحاد والمثاني 4: 310، وتفسير القرآن للصنعاني 3: 231 ، وجامع البيان للطبري 26: 160 ، وأسباب النزول للواحدي: 261 ، والجوهر النقي للمارديني 9: 56 ، ولباب النقول للسيوطي: 180 وصرّح بأن رجال إسناده ثقات.

5- النور: 11.

6- الجمعة: 11.

وفيهم من تواطئوا على اغتيال رسول الله ليلة العقبة، وكان عددهم اثني عشر أو أربعة عشر أو خمسة عشر رجلا من الصحابة[1] .

وهدد القرآن زوجات النبي، وهنّ صحابيات بلاشك، فقال في شأنهن: (يا نساء النبي من يأت منكنّ بفاحشة مبيّنة يضاعف لها العذاب ضعفين وكان ذلك على الله يسيراً * ومن يقنت منكنّ لله ورسوله وتعمل صالحا نؤتها أجرها مرتين وأعتدنا لها رزقاً كريما)[2] ، وهذا عين ما تقوله الإمامية من أنّ الجميع خاضعون للموازين الإسلامية دون استثناء، الصحابة وغيرهم ونساء النبي وغيرهن.

وقد صرّح القرآن المجيد بأنّ عائشة وحفصة صغت قلوبهما وتظاهرتا على النبي (صلى الله عليه وآله) ; قال تعالى: (إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما وإن تظاهرا عليه فإنّ الله هو مولاه و جبريل وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهير)... إلى أن قال (ضرب الله مثلا للذين كفروا امرأة نوح وامرأة لوط كانتا تحت عبدين من عبادنا صالحين فخانتاهما فلم يغنيا عنهما من الله شيئا وقيل ادخلا النار مع الداخلين وضرب الله مثلا للذين آمنوا امرأة فرعون اذ قالت ربّ ابنِ لي عندك بيتا

في الجنة)[3] ...

وهذا المثل القرآني صريح في أن الميزان هو الاعتقاد والعمل، فامرأتا نوح ولوط في النار، وامرأة فرعون في الجنة، فلم تُغنِ عن الأوليين زوجيتهما وصحبتهما للنبيين، كما لم تضر آسية كونها امرأة فرعون.

وهذا الميزان مطّرد عند الإمامية، مصرّح به في كتبهم وتآليفهم، وأعلن به شيوخهم،

---

1 - انظر مسند احمد 5: 390 و 453، و صحيح مسلم 8: 122 ـ 123 / باب صفات المنافقين، و مجمع الزوائد 1: 110، 6: 195، و مغازي الواقدي 3: 1042، و امتاع الاسماع للمقريزي: 477، و الدر المنثور 3: 258 ـ 259. و انظر التفاسير في قوله تعالى في الايه 74 من سورة التوبة **(و هموا بما لم ينالوا)**.

2 – الاحزاب: 30 . 31.

3 – انظر سورة التحريم من اولها إلى آخرها.

فهذا دعبل الخزاعي يقول في دفن الإمام الرضا (عليه السلام) عند هارون الرشيد:

قبران في طوسَ خيرُ الناسِ كلهمّ ... و قبرُ شرّهم هذا من العبرِ

ما ينفع الرجس من قُرب الزكيّ ولا ... على الزكيّ بقرب الرجسِ من ضررِ

هيهاتَ كل امرئ رهنٌ بما كسبت ... لهُ يداه فخذ ما شئت أو فذَرِ[1]

وقد أخبرت السنة النبوية الشريفة، بأنّ هناك من الصحابة من بدّلوا وأحدثوا بعد النبي (صلى الله عليه وآله)، وذلك في حديث الحوض وارتداد الصحابة، حيث قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): وإنه يجاء برجال من أمتي فيؤخذ بهم ذات الشمال، فأقول: يا رب أصيحابي، فيقال: إنّك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول كما قال العبد الصالح: **(وكنتُ عليهم شهيداً ما دمتُ فيهم فلما توفيّتني كنتَ أنت الرقيب عليهم)**[2]، فيقال: إن هؤلاء لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم.[3]

وفي رواية:

ليردنّ عليَّ ناسٌ من أصحابي الحوض حتى إذا عرفتهم اختلجوا دوني، فأقول: أصحابي، فيقول: لا تدري ما أحدثوا بعدك.[4]

وفي صحيح مسلم:

ليردنَّ علي الحوض رجال ممن صاحبني، حتى إذا رأيتهم ورفعوا إليّ اختلجوا دوني، فلأقولن: أي رب أصيحابي، فليقالن لي: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك.[5]

1- ديوان دعبل بن علي الخزاعي: 80.

2- المائدة: 117.

3 - صحيح البخاري، كتاب التفسير، تفسير سورة المائدة. باب "و كنت عليهم شهيدا ما دمت فيهم فلما توفيتني"، وكتاب الانبياء. باب "واتخذ الله ابراهيم خليلا"، وسنن الترمذي، ابواب صفة القيامة، باب ما جاء في شأن الحشر، وتفسير سورة طه.

4 - صحيح البخاري / كتاب الرقاق. باب في الحوض.

5- صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب اثبات حوض نبينا 4: 1800 / ح 40.

و قد حاول الشوبيني[1] ردّ هذه الأدلة الدامغة وأدلّة أخرى، فحمل انفضاض الصحابة عن النبي (صلى الله عليه وآله) على أنه وقع في بدء زمن الهجرة وأنّ أكثر الصحابة .وهم المنفضّون. لم يكونوا واقفين على الآداب الشرعية، وهذا باطل لأنّ الواحدي صرّح بأن الذين لم ينفضوا اثنا عشر رجلا فقط. و في تفسير الثعلبي عن ابن عباس أنّه لم يبق مع النبيّ (صلى الله عليه وآله) إلاّ ثمانية رجال. و هذا يعني أنّ المنفضين كانوا من المهاجرين والأنصار كلهم إلا هذا العدد المستثنى، فيكف لم يعرف المهاجرون. إن تنزّلنا وسلّمنا عدم معرفة الأنصار. تلك الآداب بعد أكثر من عشر سنين قضوها مع النبي؟! خصوصاً إذا لا حظتَ قول الجصاص في أحكام القرآن نقلا عن أهل السير: أنّ أول جمعة أقيمت بالمدينة صلاها مصعب بن عمير بأمر النبي قبل الهجرة النبوية[2]، مما يلزم منه معرفتهم بآداب صلاة الجمعة وشروطها.

ثم أورد كلام مختصر التحفة الاثني عشرية وقول الآلوسي "ولذا لم يشنع عليهم ولم يوعدهم سبحانه وتعالى بعذاب ولم يعاتب الرسول (صلى الله عليه وآله) أيضا"، مع أنّ الواحدي في أسباب النزول قال أنّ المفسرين قالوا أنّ النبي قال: "والذي نفس محمد بيده لوتتابعتم حتى لم يبق أحد منكم لسال بكم الوادي نزاً"[3]. فهل بعد هذا التهديد تهديد؟ وهل بعد هذا العتاب والتخويف يقال أنّه لم يشنع عليهم ولم يوعدهم البلي ولم يعاتبهم الرسول؟! بل إنّ في هذا التهديد أكبر دليل على أنهّم كانوا يعرفون حرمةَ ذلك العمل فارتكبوه، لا كما ادّعى من عدم معرفتهم بالآداب. وقد صرح القرطبي أنهّ كان خليقا بهم أن لا يفعلوا ذلك[4]. وقبل كل ذلك فإنّ لسان الآية لسان تأنيب، خصوصاً قوله **(قل ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة)**.

1- انظر كتابه 2: 84 ـ 98.

2 - انظر أحكام القرآن 3: 599.

3 - أسباب النزول: 286.

4 - تفسير القرطبي 18: 110.

وتمحل بتمحل آخر مفاده أنّ انفضاضهم وقع في أثناء خطبة النبي لا في صلاته، ظناً منه بأن ذلك يهونّ مخالفتهم، مع أن خطبتي الصلاة لا تصحّان إلاّ في الوقت، فلو خطب قبل الوقت وصلىّ لم تصح الصلاة باتفاق المذاهب الأربعة، وقال ابن حزم في الأحكام "إنّ خطبة الجمعة فرض تبطل الصلاة بتركها"[1]. فحكم الخطبتين الوجوب و تركهما مبطل لصلاة الجمعة، فلا

فرق بين الانفضاض في الصلاة أو الخطبتين.

هذا مع أنه نقل عن الآلوسي أنّ ذلك وقع منهم مراراً، ونقل قوله أنهّ "إن أريد رواية البيهقي في شعب الإيمان عن مقاتل بن حيان فمثل ذلك لا يلتفت إليه ولا يعوّل عند المحدثين عليه، وإن أريد بها غيرها فليبين، ولتثبت صحتّه، وأنى بذلك". ونقول نحن: إنّ الطوسي في جامع البيان روى بسنده عن قتادة مثل ذلك [2]، وحدوث ذلك مرّة واحدة كاف في تحقق الذم والتأنيب، وحدوثه ثلاث مرات أبلغ في ذلك، والأخذ بهاتين الروايتين ترجيحاً لتأنيب القرآن والرسول، أولى من الأخذ بمرسل أبي داود. المصرَّح بأنّه مع شذوذه معضل. المدعَّي أن الناس "لم يظنوا إلا أنهّ ليس في ترك الجمعة شيء"، والذي رجحه القاضي عياض. لا النووي كما توهّمه الشربيني. تحسيناً للظن بالصحابة، و أولى مما ذهب إليه ابن حجر من أن الانفضاض وقع في الخطبة تحسيناً للظن بالصحابة، مع أن صريح رواية البخاري. الذي هو أصح كتاب بعد كتاب الله عندهم.: "بينما نحن نصلي مع النبي حتّى ما بقي مع النبي إلاّ اثنا عشر رجلا".

- ثمّ جاء ليردّ صراحة قوله تعالى **(وممّن حولكم من الأعراب منافقون ومن أهل المدينة مردوا على النفاق)**، المعتضد بما رواه مسلم وغيره في قضيه الرجل الصحابي الذي قال للنبي (صلى الله عليه وآله) : يا محمد اعدل، فاستاذن عمرُ النبيَّ (صلى الله عليه وآله) بقتله، فقال النبي (صلى الله عليه وآله) : "معاذ الله أن يتحدّث الناس أنّي أقتل أصحابي"، فزعم في جواب ذلك أن

1- الأحكام 3: 276.

2- جامع البيان 28: 67 . 68.

المراد بالصحابي هنا هو الصحابي اللغوي لا الاصطلاحي، وكأنّه يريد تحكيم اصطلاحاتهم المخترعة على صريح قول النبي "أصحابي"، إذ لولم يكن من أصحاب النبي (صلى الله عليه وآله) لما صحّ وجهٌ لكراهة قتله، ولو سلمّنا الاصطلاح فيبقى أنّ هذا واحدٌ ممنّ تبينّ لكم نفاقه وارتداده. وأنه مّن رؤوس الخوارج المارقين، الذين قتلهم أمير المؤمنين علي (عليه السلام). لكن ما حال الباقين من المنافقين المستورين الذين لم يظهر لكم نفاقهم؟! إنكم تحكمون بعدالتهم بناءً على أنهّم صحابة، وتنفون عنهم الكذب والفسق و و و... فكيف يستقيم هذا الحكم العامّ بعدالتهم مع العلم القطعيّ بوجود عدد كبير من المنافقين المستورين بينهم؟!

- ثمّ أخذ يختلق الوجوه والمعاذير للصحابة، زاعماً أنّ المنافقين من الصحابة كانوا فئة معلومة، وكانوا قليلي العدد، وكانوا غير مجهولين في مجتمع الصحابة، حيث علم بعضهم بعينه، والبعض الآخر بأوصافه، مما جعل منهم طائفة متميزة منبوذة لا يخفى أمرها على أحد.

وكأنّه لم يلتفت ولم يتنبه إلى أنّ في كلامه هذا دفاعاً عن الصحابة على حساب القرآن المجيد، الذي صرحّ في تتمة الآية السالفة بقوله مخاطباً لرسوله: **(لا تعلمهم نحن نعلمهم)**، وكان المنافقون غير معلومين عند الجميع، ولذلك كانوا يخافون أن تنزل فيهم سورة تفضحهم، قال تعالى **(يحذر المنافقون أن تنزّل عليهم سورة تنبئهم بما في قلوبهم قل استهزئوا إنّ الله**

مخرجٌ ما تحذرون)[1] ، قال القرطبي في تفسيره: قال السدي: قال بعض المنافقين: والله وددت لو أنّي قدمّت فجلُدتِ مُائةولا يترل فينا شيء يفضحنا، فترلت الاية[2] .

1- التوبة: 64.

2 – تفسير القرطبي 8: 195 . وانظر تفسير الطوسي 10: 118 . وفي مجمع البيان 5: 71 "إنّه إخبار بأنهم يخافون أن يفشوا سرائرهم ويحذرون ذلك، عن الحسن ومجاهد والجبائي وأكثر المفسرين، والمعنى أنّهم يحذرون من أن يترل الله عليهم . أي على النبي والمؤمنين . سورة تخبر عما في قلوبهم من النفاق والشرك".

بل إنّ النفاق لغةواصطلاحاً يقتضي إخفاءً مِن جهةواظهارا مِن جهة أخرى، لأن الكافر هو من يبطن عدم الإيمان ويظهره، والمؤمن من يبطن الإيمان ويظهره، والمنافق هو مَن يظهر الإيمان ويبطن الكفر، فإذا كُشف للجميع أمرهم عن زيف ظاهرهم وأُظهر كفرهم الذي كانوا يكتمونه لم يبق معنى لنفاقهم كشريحة اجتماعية لها ثقلها السلبيّ و آثارها السيئة.

و من غرائب ردوده في هذا المجال أنه استدل بما رواه حذيفة بن اليمان صاحب سرّ رسول الله، "في أصحابي اثنا عشر منافقاً فيهم ثمانية لا يدخلون الجنة و لا يجدون ريحها حتى يلج الجمل في سم الخياط". و لا أدري كيف وفّق بين كون المنافقين معروفين معدودين و بين كون حذيفة صاحب السرّ؟! لأنّ حذيفة كان من المخصوُصين بمعرفة المنافقين بإخبار من رسول الله (صلى الله عليه وآله) ، فإذا فُرض أنّهم مفضوحون معلومون لم يبق معنى لكونه صاحب السرّ، و لم يبق معنى لسؤال عمر بن الخطاب و غيره لحذيفة عن نفسه و عن آخرين هل انّهم من المنافقين أم لا؟[1]

و ماذا يقول المرء حين يقرأ ما رواه مسلم بسنده عن أبي الطفيل، قال: كان بين رجل من أهل العقبة و بين حذيفة بعض ما يكون بين الناس، فقال: أنشدك بالله كم كان أصحاب العقبة؟ قال: فقال له القوم: أخبره إذ سألك، قال: كنّا نخبر أنّهم أربعة عشر، فإن كنت منهم فقد كان القوم خمسة عشر[2] ... الخ.

و روى يزيد بن هارون، قال: أخبرنا الوليد بن جميع، عن أبي الطفيل، قال: سابَّ رجلٌ عمارا، فقال حذيفة أو قال عمار: كان الذين تجسّسوا على رسول الله (صلى الله عليه وآله) ليلة العقبة

1- انظر سؤال عمر لحذيفة عن ذلك في الاستيعاب بهامش الإصابة 1: 277، و مختصر تاريخ دمشق 6: 253، و مغازي الواقدي 3: 1044.

2 – صحيح مسلم المطبوع مع شرح النووي 17: 130 . 131 / كتاب صفات المنافقين و أحكامهم . ح 11.

أربعة عشر رجلا، فإن كنت فيهم فهم خمسة عشر[1] .

و هكذا درت الروايات العامية في إطارها العام حول إبهام اسم هذا الرجل الذي تنازع مع حذيفة أو عمار، لكن روى أبو جعفر الطوسي بسنده عن عامر بن الطفيل، عن أبي تحيى، قال: سمعت عمار بن ياسر يعاتب أبا موسى الأشعري و يوبّخه

على تأخّره عن علي بن طالب (عليه السلام) و قعوده عن الدخول في بيعته، و يقول له: يا أبا موسى ما الذي أخرّك عن أمرالمؤمنين؟! فو الله لئن شككت فيه لتخرجنّ عن الإسلام، و أبو موسى يقول: لا تفعل ودع عتابك لي، فإنما أنا أخوك، فقال له عمار: ما أنا لك بأخ، سمعتُ رسول الله (صلى الله عليه وآله) يلعنك ليلة العقبة، وقد هممتَ مع القوم بما هممت، فقال أبو موسى: أفليس قد استغفر لي؟ قال عمار: قد سمعتُ اللعن ولم أسمع الاستغفار[2].

وفي تاريخ دمشق قال أبو موسى لعمار: مالي ولك، ألستُ أخاك؟ فقال عمار: ما أدري إلاّ أني سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يلعنك ليلة الجمل، قال أبو موسى: إنّه قد استغفر لي، قال عمار: قد شهدتُ اللعن و لم أشهد الاستغفار[3].

وأخرج الفسوي .وغيره . بسند صحيح عن محمد بن عبدالله بن نمير، عن أبيه عبدالله بن نمير، عن الأعمش، عن شقيق، قال: كنا مع حذيفة جلوساً فدخل عبدالله بن مسعود و أبو موسى [الأشعري] المسجد، فقال حذيفة: أحدهما منافق. ثم قال: إنّ أشبه الناس هدياً و دلاًّ وسمتاً برسول الله (صلى الله عليه وآله) عبدالله بن مسعود[4] !!

فهذا أحد المنافقين الذين بقوا متخفين إلى زمان أمرالمؤمنين علي بن أبي طالب، وإن لم ترضَ ذلك فمما لا شكّ فيه أنّ منهم الكثيرين مِمّن كانوا متخفين إلى زمان عمر بن

1- المسترشد: 597.

2- أمالي الطوسي: 181 / ح 304.

3 - تاريخ دمشق 23: 93.

4 - تاريخ الفسوي 2: 771 ، و تاريخ دمشق 23: 93 ، و سير أعلام النبلاء 2: 394 ، و صحّح محققه في الهامش بأنّه صحيح.

الخطاب على الجزم واليقين، فدعوى أنّهم معروفون مفضوحون دعوى لا يدعمها الدليل.

- وأمّا ما يتعلّق بحديث الحوض وارتداد الصحابة، فهو ظاهر في أنّ هناك صحابة يرتدون من بعد النبي على أعقابهم، وأن النبي يقول لهم: سحقاً سحقاً.

لكنّ الشوبيني جاء ليردّ ظهور هذا الحديث بقوله:

أما استدلالهم بحديث الحوض، وما جاء فيه من وصف الصحابة بالردة، فهذا من زندقة الرافضة ومن تلبيسهم وتضليلهم، فإنّ المراد بالأصحاب هنا ليس بالمعنى الاصطلاحي عند علماء المسلمين، بل المراد بهم مطلق المؤمنين بالنبي، المتبّعين لشريعته، وهذا كما يقال لمقلدي أبي حنيفة: أصحاب أبي حنيفة، ولمقلّدي الشافعي: أصحاب الشافعي، وهكذا، وإن لم يكن هناك رؤية واجتماع، وكذا يقول الرجل للماضين الموافقين له في المذهب "أصحابنا" مع أن بينه وبينهم عدّة من السنين، ومعرفته (صلى الله عليه وآله) لهم مع عدم رؤيتهم في الدنيا بسبب أمارات تلوح عليهم يعرفها النبي (صلى الله عليه وآله)[1].

وهذا الجواب ظاهر فيه صرف الحديث عن ظاهره بلا حجة ملموسة، خصوصاً قول الربّ الأعلى "لم يزالوا مرتدين على

أعقابهم منذ فارقتهم" فإنه يدل على بدء الارتداد بعد مفارقة النبي لهم مباشرة، واستمرار ذلك "لم يزالوا" من بعده (صلى الله عليه وآله) .

بل النبيّ (صلى الله عليه وآله) نفسه كذّب هذا الجواب المصنوع، حيث أنهّ سمىّ الذين يؤمنون به من بعده ولم يروه "إخوانه"، وسمّى من رأوه "أصحابه"، وهاتان التسميتان جاءتا في حديث الحوض وارتداد الصحابة، حيث روى مسلم بسنده عن أبي هريرة:

إنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) أتى المقبرة، فقال: "السلام عليكم دار قوم مؤمنين و إنّا إن شاءالله بكم لاحقون، وددت أنا قد رأينا إخواننا". قالوا: أولسنا إخوانك يا رسول الله؟ قال: أنتم أصحابي، وإخواننا الذين لم يأتوا بعد، فقالوا: كيف تعرف من لم يأت بعدُ من أمتك يا

1- كتابه 2: 93.

رسول الله؟ فقال: أرأيت لو أنّ رجلا له خيل غرّ محجلة بين ظهري خيل دهمُ بهمُ ألا يعرف خيله؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: فإنّهم يأتون غرّاً محجلين من الوضوء، وأنا فرطهم على الحوض.

ألا ليذادن رجال [وقد علمت مما تقدم أنّهم من الصحابة] عن حوضي كما يذاد البعير الضال، أناديهم: ألا هلمُ، فيقال: إنهمّ قد بدّلوا بعدك، فأقول: سحقاً سحقاً[1].

فتلاحظ أنّ النبي سمّى الآتين "إخوانه"، و سمّى من رأوه ورآهم "أصحابه"، فالرجال المرتدّون المذادون عن الحوض هم من أصحاب النبي بالمعنى الذي قرره رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وهو يشمل حتى مَن ارتدّ من بعده[2]، وأمّا الذين يعرفهم النبي (صلى الله عليه وآله) بالغرة والتحجيل من الوضوء فهُمْ "إخوانه"، ومقابل تصريح النبي الأكرم بهذا الإيضاح و الفرق بين "الصحابة" المرتد بعضهم وبين إخوانه، ما تكون قيمة كلام الشوبيني و تلاعبه بالمفاهيم؟!

وما أدري ما يقول الشوبيني فيما رواه البخاري بسنده عن عقبة بن عامر قال: صلّى رسول الله (صلى الله عليه وآله) على قتلى أحد بعد ثماني سنين كالمودّع للأحياء والاموات ثمّ طلع المنبر فقال: اني بين أيديكم فرط، وأنا عليكم شهيد، وانّ موعدكم الحوض، وإني لأنظر إليه من مقامي هذا، واني لست أخشى عليكم أن تشركوا، ولكني أخشى عليكم الدنيا أن تنافسوها. قال: فكانت آخر نظرة نظرتها إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله)[3].

فها هو النبي (صلى الله عليه وآله) يصرح بأنّه لا يخشى عليهم الشرك المفضوح، ولكنهّ يخشى عليهم الشرك الخفي وعبادة الاهواء والتنافس على الدنيا ومغرياتها، فهل أنّ المقصودين في

1- صحيح مسلم مع شرح النووي 3: 140 ـ 141 / الباب 12 "استحباب إطالة الغرّة و التحجيل في الوضوء" / ح 6.

2 – فلا وَجْهَ للقول بعدالة كل الصحابة، و صرف مِعنى الصحابة في حديث الحوض إلى معنى الأتباعَ.

3 – صحيح البخاري 5: 194 / كتاب المغازي . باب غزوة احد.

هذا الحديث عند الحوض ليسوا من الصحابة أيضاً!!

وعلى كل حال، فهذا موقف الإمامية صريح واضح في وجود كافة الفئات خيرها وشرها في الصحابة، وهم في ذلك غير خارجين عن سنن الله في أرضه وفي الأمم السالفة والحاضرة والآتية، منذ بدء الخليقة إذ قتل قابيلُ هابيلَ وهما ولدا نبي، ومروراً بابن نوح الغريق، وأمّته الذين أغرق أكثرهم وما آمن منهم إلا القليل، وموسى الذي انقلب قومه وعبدوا العجل، وانتهاء بخاتم الأنبياء وسيّد المرسلين محمّد (صلى الله عليه وآله) الذي ذمّ القرآن عُمه، وبعض زوجاته، وقسماً من أصحابه، وما هذا إلاّ مصداق للسير الطبيعي للبشرية، إذ لم يخبرنا القرآن ولا السنة ولا التاريخ بوجود أمة كاملة من أمم الأنبياء منزّهة عن العيب والريب والفسق والكفر والنفاق برمّتها وقضّها وقضيضها، وما هذا إلا من صنع التعصب والجهل.

هذا وقد مدح القرآن و السنة الشريفة جموعاً كثيرة من الصحابة، معلقّاً المدح على الصفات لا على الذوات.

فقال سبحانه وتعالى: **(لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم ما في قلوبهم فأنزل السكينة عليهم وأثابهم فتحاً قريباً)**[1] ، فخصّ سبحانه وتعالى المؤمنين من المبايعين بالثناء، ومدحهم بإيمانهم وبيعتهم، فلم يدُخِلِ في المدح المنافقين الذين حضروها مثل عبدالله بن أبيّ وأوس بن قيظي.[2]

ومدح السابقين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان[3] ورضي عنهم، معلّقا المدح على الوصف وهو السبق بالهجرة، والنصرة، والاتّباع بالإحسان، وذمّ بعدها منَ حولهم من المنافقين الأعراب والذين مردوا على النفاق من أهل المدينة كما

1- الفتح: 18.

2 – انظر خبر بيعة الشجرة و هي بيعة الرضوان في مغازي الواقدي: 588 ، و إمتاع الأسماع للمقريزي: 284.

3– انظر الاية 100 من سورة التوبة.

تقدم.

وهكذا تذهب الإمامية إلى طهارة شهداء بدر وأحد وسائر الشهداء في حروب النبي وغزواته، وإلى رذالة شهيد الحمار[1]، وقرمان[2]، وأضرابهما ممن قتلوا في حروب النبي (صلى الله عليه وآله) لمطامع دنيوية و مآرب عصبية وقبلية و و و...

وحسبك في ذلك مهاجر أم قيس، وهو صحابي من هذيل خطب يقال لها أمّ قيس، فأبت أن تتزوّجه حتىّ يهاجر، فهاجر فتزوّجها، فكانوا يسمّونه مهاجرَ أم قيس[3].

ومن هذه الخلاصة يتبين زيف دعوى ذهاب الشيعة إلى تكفير جميع الصحابة والحكم بنفاقهم وخداعهم، وهاهي كتبهم الرجالية مملوءة طافحة بذكر جماهير من الصحابة المخلصين الذين آمنوا بالله ورسوله ولم ينحرفوا، ولم يتبدلوا ولم يبدلوا.

الثالث:

إن الكاتب لم يفرق بين الكفر الصواح والارتداد، ونقل رواية واحدة عن الكافي دون فهم مرماها، ولا الأخذ بنظر الاعتبار باقي الروايات، ولا وقف على تنقيح المطلب، وادّعى أنّ الإمامية يكفرّون كل الصحابة إلا عّددا مًحصورا منهًم، وجاء برواية

1- انظر جامع السعادات 3: 89.

2 – كان قرمان بن الحارث حليف بني ظفر رجلا من المسلمين، وكان إذا ذكر عند رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: إنه لمن أهل النار، فلما كان يوم أحد قاتل قتالا شديداً، فقتلَ هو وحده ثمانية أوً سبعة منً المشركين، وكان ذا بأس، فأثبتته الجراحة فاحتمل إلى دار بني ظفر، فجعل رجال من المسلمين يقولون له: والله لقد أبليت اليوم يا قرمان فأبشر بالجنة، فقال: بماذا أبشر، فو الله إن قاتلت إلاّ عن أحساب قومي و لو لا ذلك ما قاتلت، فلما اشتدت عليه جراحاته، أخذ سهما من كنانته فقتل به نفسه. (انظر السيرة النبوية لابن كثير 3:71 ، وتاريخ الطبري 2: 209، والاصابة 5:335) . قال ابن كثير في السيرة 3: 72 وقد ورد مثل قصة هذا في غزوة خيبر، ثم نقل رواية الإمام أحمد بسنده عن أبي هريرة قصة مقتل أحد المسلمين مثل ذلك، وكان النبي قد أخبر بأنه من أهل النار، وفي هذه الرواية قول النبي: إنه لا يدخل الجنة إلاّ نفس مسلمة وانّ الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر.

3 – انظر اسد الغابة 5: 610 ، والإصابة 8: 454 ، والمعجم الكبير للطبراني 9: 103 ، وتحفة الأحوذي 5: 234، وقال المزي في تهذيب الكمال 16: 126 هذا حديث صحيح.

الكافي "كان الناس أهل ردّة بعد موت النبي (صلى الله عليه وآله) إلاّ ثلاثة، فقلت: ومن الثلاثة؟ فقال: المقداد بن الأسود، وأبوذر الغفاري، وسلمان الفارسي رحمةُ الله وبركاته عليهم"، وهذا ناتج من عدم فهمه لآراء الإمامية، وعدم الإحاطة بأقوالهم، إذ الأمر يختلف اختلافاً جذريا عما زخرفه من القول.

وقبل بيان المطلب وتنقيحه نودّ أن نذكّر أنّ هذا الأمر منعكس عليه أيضا، حيث كفرّ أرباب المذاهب الأربعة ورؤسؤهم بعضهم بعضاً، وحملوا حملات شعواء وأفتوا بفتاوى يندى لها جبين التاريخ.

قال محمد بن موسى الحنفي قاضي دمشق (ت 506 هـ) : لو كان لي من الأمر شيء لأخذت على الشافعية الجزية.[1]

ويقول أبو حامد الطوسي (ت 567 هـ) : لو كان لي أمر لوضعت على الحنابلة الجزية.[2]

وقال الشيخ ابن حاتم الحنبلي: من لم يكن حنبلياً فليس بمسلم.[3]

وعكس ذلك الشيخ أبوبكر المقري الواعظ في جوامع بغداد، فذهب إلى تكفير الحنابلة أجمع.[4]

وكان الشيخ علي بن الحسن الملقب بسيف الدين (ت 631 هـ) حنبلياً، ثم صار شافعياً، فتعصبّ عليه فقهاء البلاد وحكموا عليه بالكفر والزندقة.[5]

واستفتى بعضهم في شهادة على شافعيٍّ زوراً، فأجابه المفتي: ألست تعتقد أن دمه وماله حلال؟ قال: نعم، قال: فما دون ذلك

فاشهد وادفع فساده عن المسلمين.[6]

1- معجم البلدان 1: 476، طبقات الحنفية 1: 135.

2 – شذرات الذهب 2: 324، العبر في خبر من غبر 4: 200.

3– سير اعلام النبلاء 17: 625 و 18: 508 ، تذكرة الحفاظ 3: 1187.

4 – شذرات الذهب 3:252.

5 – مرآة الجنان 4:24.

6 – طبقات الشافعية الكبرى 2: 16.

وفي تاريخ بغداد: قال حماد بن أبي سليمان [وهو من أكابر رواة العامة]: أبلغوا أبا حنيفة المشرك أنّي من دينه بريء إلى أن يتوب.[1]

وقال سفيان: استتيب أبو حنيفة من الكفر مرتين. وقال يعقوب: مراراً.[2]

واجتمعت المذاهب على الحنابلة غضباً على أعمال ابن تيمية ونودي في دمشق وغيرها: من كان على دين ابن تيمية حلّ ماله ودمه.[3]

ووقع هرج ومرج ونزاع شديد بين ابن القشيري الشافعي الذي ورد بغداد سنة 469 هـ وبين زعيم الحنابلة عبد الخالق بن عيسى وجماعته، ووقع قتال بين الطرفين، وأراد الخليفة آنذاك أن يصلح بينهم، فجمع القشيري وأصحابه وأبا جعفر الشريف زعيم الحنابلة وأصحابه بمحضر الوزير، فقام القشيري والتفت إلى الوزير عندما طلب منه الصلح وقال: أيّ صلح يكون بيننا؟! إنما يكون الصلح بين مختصمين على ولاية أو دَين أو تنازع في ملك، فأما هؤلاء القوم فإنّهم يزعمون أنا كفارّ، ونحن نزعم أن من لا يعتقد ما نعتقده كان كافراً، فأيّ صلح يكون بيننا؟![4]

وتقوّلوا على الشافعي أنّه قال: من أبغض أحمد بن حنبل فهو كافر، فقيل له: أتطلق عليه اسم الكفر؟ فقال: نعم، من أبغض أحمد عاند السنّة، ومن عاند السنّة قصد الصحابة، ومن قصد الصحابة أبغض النبي (صلى الله عليه وآله) ، ومن أبغض النبي (صلى الله عليه وآله) كفر بالله العظيم!!![5]

وهذه التكفيرات نزّة من رمالِ صحراء، وغيض من فيض ماء، وآخرها أوضحها نقضاً على هذا الكاتب الوهابي الحنبلي، إذ كيف ساغ لهم أن يقولوا بكفر مبغض أحمد، ويشنّعوا على من يقول بنَصْبْ من أبغض أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) ؟! ولماذا

1- تاريخ بغداد 13:388.

2 – تاريخ بغداد 13: 392.

3- انظر الدرر الكامنة 1: 171 والبدر الطالع 1: 67 والعبر في خبر من غبر 6: 31.

4- انظر ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب 1: 22.

5- طبقات الحنابلة 1: 13.

يستلزم بغض أحمد بغض النبي (صلى الله عليه وآله) ولا يلزم ذلك من بغض أبي السبطين الحسن والحسين، مع أنّه نفس رسول الله (صلى الله عليه وآله) بنص حديث المؤاخاة والمباهلة؟!، ونص حديث "يا علي كذب من زعم أنّه يحبني وهو يبغضك".[1]

الشيعة والصحابة:

بعد هذا نقول في تنقيح المطلب: إنّ هذا الحديث ليس كما توهّمه، بل ليس كما حمله من المعنى، لأن هناك روايات أخرى في هذا المجال إذا ضممنا بعضها إلى بعض فهمنا المقصود في هذا المضمار، وقد أشار الكاتب في النقل إلى بعضها وأخلّ بالبعض الآخر، وإليك تمام الكلام:

إن الشوبيني تابع العسال فذكر أنّ الشيعة يكفّرون الصحابة كلهم إلا خمسة[2] أو سبعة[3] أو بضعة عشر[4] ... ثم ذكر رواية الكافي التي فيها استثناء ثلاثة.

وقد قَصُرَ أو قصرَّ كلاهما في بيان الحقيقة، ولم ينقلا باقي روايات الإمامية في هذا المجال، فأوحيا بغرورهما للناس أن الشيعة الإمامية تكفر كل الصحابة إلاّ هذا العدد المستثنى، مع أنّ الروايات ناطقة بغير ذلك:

ففي رجال الكشي: قال الفضل بن شاذان: إنّ من السابقين الذين رجعوا إلى أمير المؤمنين (عليه السلام) : أبو الهيثم بن التيهان، وأبو أيوب، وخزيمة بن ثابت، وجابر بن عبدالله،

1- درر السمطين: 103، شواهد التنزيل 2: 271 و 358، تاريخ دمشق 42: 268.

2 - انظر ظاهر رواية الكشي: 8 / ح 17 و فيه بسنده عن أبي بصير: قلت لأبي عبدالله (عليه السلام) : ارتدّ الناس إلاّ ثلاثة . أبوذر وسلمان والمقداد .؟ قال: فقال أبو عبدالله (عليه السلام) : فأين ابو ساسان وأبو عمرة الأنصاري.

3 - انظر روايتي رجال الكشي: 6 . 7 / ح 13 و 14.

4 - لم نعثر على هذا التحديد و لا ندري من أين أخذه بالضبط، فإن كان أخذ ذلك من رواية الكشي في رجاله: 38 / ح 78 . التي ستأتي . فقد خان في عدم ذكرها بتمامها، لأنّ في ذيلها ما يكذب دعواه.

وزيد بن أرقم، وأبو سعيد الخدري، وسهل بن حنيف، والبراء بن مالك، وعثمان بن حنيف، وعبادة بن الصامت، ثم ممن دونهم قيس بن سعد بن عبادة، وعدي بن حاتم، وعمرو بن الحمق، وعمران بن الحصين، وبريدة الأسلمي، وَبَشَرٌ كثير.[1]

وفي رجال الكشي أيضاً بسنده عن أبي جعفر الباقر (عليه السلام) ، قال: كان الناس أهل الردة بعد النبي (صلى الله عليه وآله) إلاّ ثلاثة، فقلت: ومن الثلاثة؟ فقال: المقداد بن الأسود، وأبوذر الغفاري، وسلمان الفارسي، ثم عَرَفَ الناس بُعدَ يَسْيَر.[2]

وفي رجال الكشي أيضاً بسنده عن أبي بكر الحضرمي، قال: قال أبو جعفر (عليه السلام) : ارتدّ الناس إلا ثلاثة نفر . سلمان وأبوذر والمقداد . قال: قلتُ: فعمار؟ قال: قد كان جاض جيضةً، ثم رجع... ثم أناب الناس بُعد، فكان أول من أناب أبو ساسان الأنصاري، وأبو عمرة، وشتيرة، وكانوا سبعة، فلم يكن يعرف حقّ أمير المؤمنين (عليه السلام) إلاّ هؤلاء السبعة.[3]

فهذه النصوص كلّها تؤكّد أن بشرا كثيرا من الصحابة، وأن الناس سَرعان ما رجعوا إلى أمير المؤمنين (عليه السلام) وعرفوا حقّه المغتصب، وإنّما ذكر أئمة آل محمد بعض أسماء الصحابة المتمحضين في الود والإخلاص لعلي (عليه السلام) ، الذين ثبتوا على مواقفهم رغم كل ظروف اغتصاب الخلافة والتهديد بالحرق وملابسات السقيفة ومشاجراتها، مع أنّ مثل تلك الحال العصيبة أحبطت عزائم آخرين من الصحابة، وجعلت آخرين منهم يركبون غارب التقية، خُصوصاً الذين لم تكن لهم عشائر تحميهم ولا قبائل تدافع عنهم، أضف إليهم من لم يكونوا في المدينة المنوّرة[4] ، ومن لم يكونوا على اطّلاع كاف بخلفيات

1- رجال الكشي: 38 / ح 78 فإن كان هذا هو النص الذي اعتمد عليه العسّال في تحديد هم بـ "بضعة عشر" فقد خان في عدم ذكره جملة "وَ بَشَرٌ كثيرٌ".

2 – رجال الكشي: 6 / ح 12.

3 – رجال الكشي: 11 . 12 / ح 24.

4 – كما سيأتيك في خبر الاثني عشر الذين اعترضوا على أبي بكر في جلوسه للخلافة.

الانقلاب الأبيض في السقيفة مما حدا بهم أن يأخذوا موقف الحياد، لكنّهم عرفوا حقيقة الأمر من بعدُ فعادوا مدرسة الخلافة وعادوا ووقفوا إلى صفوف مدرسة الإمامة.

وخير مثال على ذلك الصحابي الجليل عبدالله بن مسعود الهذلي، فإنّه ظنّ خيراً بالقوم ومال إليهم، لكنه وقف على حقيقة الأمر عند حكومة عثمان وحَرْق المصاحف، فاشتد بينه وبين مدرسة الخلافة أُوار النزاع حتى أحرقوا مصحفه وكسروا أضلاعه.

فقد سُئل الفضل بن شاذان عن عبدالله بن مسعود وحذيفة؟ فقال: لم يكن حذيفة مثل ابن مسعود; لأنّ حذيفة كان ركناً، وابن مسعود خلط و والى القوم ومال معهم وقال بهم.[1]

قال الشيخ المامقاني وهو بصدد الكلام عن الأركان الأربعة [وهم: سلمان الفارسي، والمقداد بن الأسود الكندي، وعمار بن ياسر، وأبوذر الغفاري]: حيث إنّهم نافقُوا جميع الصحابة في الفضل والتمسك بأهل البيت (عليهم السلام) والمواساة لهم ظاهراً وباطناً...

وقال تعليقاً على المقارنة المارّة بين حذيفة وابن مسعود: ويستفاد من هذا التعليل أنهّم إنماّ يسمُونَ بـ "الركن" من لم يتق، بَلِ خالف القوم في مسألة الخلافة، وتمسّك ولاية أمير المؤمنين (عليه السلام) ظاهراً وباطناً، سواء وَجِهوا.[2]

وهذا صريح بأنّ الإمامية لا تكفرّ الصحابة، بل تذهب إلى أن بعضهم بلغوا غاية الإيمان والصلابة، فكانوا راجحين على غيرهم، ومقدمين بالذكر، وعلى ذلك يكون المراد من الارتداد في لسان الروايات هو الارتداد عن أمير المؤمنين (عليه السلام) والارتداد عن ولايته وإمامته، لا عن الإسلام جملة وتفصيلا، كيف، والإمامية مجمعة على الحكم بإسلام كل من نطق بالشهادتين إلاّ من خرج بدليل خاصّ من المنافقين والمبطنين للكفر الذين نص النبي وأهل بيته على زيف إسلامهم.

1- رجال الكشي: 38 / صدر الحديث 78.

2- تنقيح المقال 1: 197 / الفائدة 12 . "الأركان الأربعة".

وقد روى الكشيّ مصداق ذلك في ذيل روايته عن الباقر (عليه السلام) التي قال فيها "ثم عرف الناس بعد يسير"، حيث قال الإمام في ذيلها:

هؤلاء الذين دارت عليهم الرحى، وأبوا أن يبايعوا لأبي بكر حتى جاءوا بأمير المؤمنين (عليه السلام) مكرهاً فبايع، وذلك قول الله عزوجل **(وما محمّد إلاّ رسول قد خلت من قبله الرسل أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم)**... الاية.[1]

ومن هذا الباب ترى الإمامية تحترم وتجلّ عبدالله بن مسعود، الذي صرّح العلامة العسكري بأنهّ خالط القوم في بداية الأمر، ثم عاد إلى جادة الصواب في زمن حكومة عثمان بن عفان.[2]

فابن مسعود هو القائل: "ما من ذي سلطان يريد أن يكلّفني كلاماً يرى عني سوطا أو سوطين إلا كنت متكلما به".[3]

ومن هذا الباب رأينا ابن مسعود يصلّي في منى أربع ركعات تبعاً لإحداث عثمان، وذلك لخوفه من الشرّ والخلاف.

فقد قيل له: ألم تحدّثنا أنّ النبي (صلى الله عليه وآله) صلى ركعتين، وأبابكر صلى ركعتين؟ قال: بلى وأنا أحدثكموه الآن، ولكنّ عثمان كان إماماً فما أخالفه، والخلاف شر.[4]

1- رجال الكشي: 6 / ح 12.

2 – القرآن الكريم وروايات المدرستين 2:467 بل ذهب السيّد الشهرستاني الى أنّه كان مستقيماً عامة دهره، فقد كان رحمه الله من السبعة الذين شهدوا دفن الزهراء والاثني عشر الذين انكروا على ابي بكر خلافته، وقد ثبت مخالفته لعمر بن الخطاب في اكثر من 100 قضيّة. حسبما حكاه ابن القيم عنه. وكان من الذين سجنهم عمر في المدينة لتحديثه، وقد مدح رحمه الله على لسان النبي وأهل البيت تصريحاً وتلويحاً (راجع منع تدوين الحديث 57 . 82 لتعرف كل ذلك) نعم انه كان يتماشى مع الامور في بعض الاحيان إما تقية أو مداراة وحفظاً على الوحدة الإسلامية.

3– المحلى 8: 336 ،وانظر تفسير القرطبي 10: 183 والمبسوط للسرخسي 24: 50.

4 – السنن الكبرى للبيهقي 3: 144، البداية و النهاية 7: 228.

وروي أن عبدالرحمن بن عوف لقي ابن مسعود واعترض عليه في إتمامه الصلاة بمنى، فقال ابن مسعود: الخلافُ شرّ، قد بلغني أنّه [أي عثمان] صلّى أربعاً فصليتّ بأصحابي أربعا.[1]

وكيف يُدّعى أنّ الإمامية تحكم بكفر الصحابة مع أنهمّ ينصونّ على حسن حال الجم الغفير منهم، وأنهم كانوا مع أمير المؤمنين (عليه السلام) في حروبه ومواقفه، ويثنون عليهم أحسن الثناء.

وقد كان من الصحابة المخلصين الاثنا عشر الذين أنكروا على أبي بكر غصبه الخلافة:

فقد روى الطبرسي في الاحتجاج عن أبان بن تغلب، قال: قلت لأبي عبدالله جعفر بن محمد الصادق (عليه السلام) : جعلتُ فداك، هل كان أحد في أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله) أنكر على أبي بكر فعله وجلوسه مجلس رسول الله (صلى الله عليه وآله) ؟ فقال: نعم، كان الذي أنكر على أبي بكر اثني عشر رجلا; من المهاجرين:

خالد بن سعيد بن العاص، وكان من بني أمية.

وسلمان الفارسي.

وأبوذر الغفاري.

والمقداد بن الأسود.

وعمار بن ياسر.

وبريدة الأسلمي.

ومن الأنصار:

أبو الهيثم بن التيهان.

1 - الكامل لابن الاثير 3 : 104 ، البداية و النهاية 7 : 228 . و هذه الأحاديث الثلاثة أمام عيني الشربيني منقولة في كتاب منع تدوين الحديث: 80 ـ 81.

وسهل.

وعثمان ابنا حنيف.

وخزيمة بن ثابت ذو الشهادتين.

وأبيّ بن كعب.

وأبو أيّوب الأنصاري.

... قال: وروي أنهم كانوا غُيّبًا عند وفاة رسول الله (صلى الله عليه وآله) ، فقدموا وقد تولىّ أبوبكر، وهم يومئذ أعلام مسجد رسول الله (صلى الله عليه وآله) ، فقام إليه خالد... ثم ساق احتجاجاتهم وما دارَ بينهم من الكلام.(1)

ومن الصحابة أيضاً الباقون على منهاج النبي (صلى الله عليه وآله) من غير تغيير ولا تبديل، فقد روى الصدوق بسنده عن الفضل بن شاذان: أن المأمون سأل علي بن موسى الرضا (عليه السلام) أن يكتب له محض الإسلام على الإيجاز والاختصار، فكتب علي بن موسى الرضا (عليه السلام) : أنّ محض الإسلام... الدليل بعد النبي (صلى الله عليه وآله) علي (عليه السلام) ، ثم ذكر الأئمة عن آخرهم بأساميهم، إلى أنْ ذكر أنّ الواءة من الذين ظلموا آل محمدّ واجبة... إلى أن قال: والولاية لأمير المؤمنين (عليه السلام) والذين مضوا على منهاج نبيّهم ولم يغيروا ولم يبدلّوا، مثل:

سلمان الفارسي.

وأبي ذر الغفاري.

والمقداد بن الاسود.

وعمار بن ياسر.

وحذيفة بن اليمان.

وأبي الهيثم بن التيهان.

وسهل بن حنيف.

1- الاحتجاج: 75 ـ 76. و انظر الخصال / باب الاثني عشر، بسنده عن زيد بن وهب.

وعبادة بن الصامت.

وأبي أيوب الأنصاري.

وخزيمة بن ثابت ذي الشهادتين.

وأبي سعيد الخدري.

وأمثالهم رضي الله عنهم.

والولاية لأتباعهم وأشياعهم والمهتدين بهداهم، السالكين منهاجهم رضوان الله عليهم ورحمته... الحديث.[1]

وكذلك تذهب الإمامية إلى مدح السبعين النقباء وكلّهم من الصحابة، والمراد بهم السبعون الذين كانوا بايعوا النبي (صلى الله عليه وآله) في العقبة، ومنهم الاثنا عشر الذين بايعوه قبل ذلك، فعيّنهم نقباء للأنصار.[2]

وعدّ البرقيّ والعلامة الحلي جماً غفيراً من الصحابة والتابعين في أصفياء أمير المؤمنين، منهم:

أبو سعيد الخدري سالم بن الجعد الأشجعي أبو برزة الاسلمي عبيدة بن الجعد الأشجعي جابر بن عبدالله الأنصاري زياد بن الجعد الأشجعي الرماح بن عرار ربعي بن خراش العبسي الأعلم الازدي مسعود بن خراش العبسي أبو عبدالله الجدلي عبدالله بن حجل حكيم بن سعيد الحنفي عبدالله بن الحرث بن بكر بن وائل عبدالله بن يحيى الحضرمي رياح بن الحرث بن بكر بن وائل

1- عيون اخبار الرضا.

2- تنقيح المقال 1: 198 / الفائدة 12.

سليم بن قيس الهلالي رفاعة بن جذيمة الأنصاري عبيدة السلماني عبدالرحمن بن أبي ليلى الأنصاري تميم بن خزيم الناجي أبو بكر بن حزم الأنصاري قنبر مولى علي (عليه السلام) حجر بن عدي الكندي أبو فاختة مولى بني هاشم الأصبغ بن نباتة زاذان الفارسي كميل بن زياد النخعي عبدالله بن أبي رافع مالك بن الحارث الاشتر النخعي سعيد مولى علي حبة بن جوين العرني ميمون بن مهران أبو عبدالله البجلي سلمة بن كهيل أبو أراكة البجلي عامر بن واثلة الكناني طارق بن شهاب الأحمسي عبدالله بن شداد بن الهاد الليثي مخنف بن سليم الأزدي إبراهيم بن عبدالله القاري أبو ظبيان الجنبي عباية بن ربيع [ربعي] الاسدي كليب الحرمي الأصبغ بن نباتة التميمي الحَنظلي ربيعة بن ناجذ الأزدي عاصم بن حمزة السلولي أبو بردة الازدي[1] وآخرين غيرهم، اكتفينا عن ذكرهم جمعياً بهؤلاء المذكورين، وفيهم الكفاية في ردّ فرية تكفيرنا الصحابة.

وفوق ذلك نرى الحاكم النيسابوري يصرّح بأنه شارك مع علي (عليه السلام) في صفين مائتان وخمسون صحابياً ممن بايع بيعة الرضوان تحت الشجرة[2]، ويقال ثمانمائة نفس فقتل منهم

1- تنقيح المقال 1: 197 ـ 198.

2- انظر المستدرك للحاكم 3: 104.

(1)

ثلاثمائة وستون نفساً.

وروى القاضي النعمان الشيعي، عن حيان بن المغلس بإسناده عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، قال: شهد مع علي صلوات الله عليه يوم الجمل ثمانون من أهل بدر، وألف وخمسمائة من أصحاب رسول الله صلوات الله عليه وآله.[2]

وجاء في خطبة لسعيد بن قيس الهمداني أن سبعين بدرياً كانوا مع علي (عليه السلام) بصفين.[3]

و في خطبة لمالك الأشتر بصفين: قريب من مائة بدريّ.[4]

و قد ذكر العلامة الأميني في موسوعته النفيسة "الغدير" خمسة وأربعين ومائة صحابي من الذين شركوا مع علي (عليه السلام) بصفين، وفيهم خمسة وثلاثون بدرياً، وإليك إحصاؤه:

1. أسيد بن ثعلبة الأنصاري. بدريّ.
2. ثابت بن عبيد الأنصاري. بدريٌّ قتل بصفيّن.
3. ثعلبة بن قيظي بن صخر الأنصاري. بدريٌّ.
4. جبر بن أنس بن أبي زريق. بدريٌّ.
5. جبلة بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي. بدريٌّ.
6. الحارث بن حاطب بن عمرو الأنصاري الأوسي. بدريٌّ.
7. الحارث بن النعمان بن أُميَّة الأنصاري الأوسي. بدريٌّ.
8. حصين بن الحارث بن المطلب القرشي. بدريٌّ.
9. خالد بن زيد بن كليب أبو أيُّوب الأنصاري. بدريٌّ.
10. خزيمة بن ثابت ذو الشهادتين الأنصاري الأوسي. بدريٌّ قتُل بصفينّ.
11. خليفة. ويقال: عليفة. بن عدي بن عمرو البياضي. بدريٌّ.

1- المستدرك للحاكم 3: 104، الاصابة لابن حجر 4: 239.

2 – شرح الاخبار 1: 401.

3– انظر صفين: 236 ، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد 5: 188.

4– صفين: 238 ، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: 191.

12. خويلد بن عمرو الأنصاري السلمي. بدريٌّ.
13. ربعي بن عمرو الأنصاري. بدريٌّ.
14. رفاعة بن رافع بن مالك الأنصاري الخزرجي. بدريٌّ.
15. زيد بن أسلم بن ثعلبة بن عدي البلوي. بدريٌّ.

16 . جابر بن عبدالله بن عمرو الأنصاري السلمي. بدريٌّ.

17 . خباب بن الأرت أبو عبدالله التيمي. بدريٌّ.

18 . سهل بن حنيف بن واهب الأنصاري الأوسي. بدريٌّ.

19 . سماك بن . أوس بن . خوشة الأنصاري الخزرجي. بدريٌّ.

20 . صالح الأنصاري. بدريٌّ.

21 . عبدالله بن عتيك الأنصاري. بدريٌّ.

22 . عقبة بن عمرو بن ثعلبة أبو مسعود الأنصاري. بدريٌّ.

23 . عمّار بن ياسر المطيَّب الطيبِّ الشهيد بصفينِّ. بدري. ٌّ

24 . عمرو بن أنس الأنصاري الخزرجي. بدريٌّ.

25 . عمرو بن الحمق الخزاعي الكعبي. بدريٌّ.

26 . قيس بن سعد بن عبادة الأنصاري الخزرجي. بدريٌّ.

27 . كعب بن عامر السعدي. بدريٌّ.

28 . مسعود بن أوس بن أصوم الأنصاري. بدريٌّ.

29 . أبو الهيثم مالك بن التيهان البلوي المستشهد بصفِّين. بدريٌّ.

30 . أبو حبة عمرو بن غزيَّة. بدريٌّ.

31 . أبو عمرة بشر بن عمرو بن محصن الأنصاري المستشهد بصفِّين. بدريٌّ.

32 . أبو فضالة الأنصاري استشهد بصفِّين. بدريٌّ.

33 . أبو محمّد الأنصاري. بدريٌّ.

34 . أبو بردة هاني بن نيار . ويقال: نمر . بدريٌّ.

35 . أبو اليسر كعب بن عمرو بن عباد الأنصاري السلمي. بدريٌّ.

36 . أسود بن عيسى بن أسماء التميمي.

37 . أشعث بن قيس الكندي كان أمراً على الميمنة يوم صفِّين.

38 . أنس بن مدرك أبوسفيان الخثعمي.

39 . الأحنف بن قيس أبو بحر التميمي السعدي.

40 . أعين بن ضبيعة الحنظلي. أحد الأمراء بصفِّين.

41 . بريد الأسلمي. قتل بصفِّين وفيه يقول أمير المؤمنين:

جزى الله خيراً عصبةً أسلميةً ً حسان الوجوه صوّعوا حول هاشمٍ

بريدٌ وعبدالله منهم ومنقذ وعروة ابنا مالك في الأكارم

42 . الواء بن عازب الأنصاري الخزرجي.

43 . بشر . بشير . بن أبي زيد الأنصاري.

44 . بشير بن أبي مسعود الأنصاري.

45 . ثابت بن قيس بن الخطيم الأنصاري.

46 . جارية بن زيد المستشهد بصفِّين.

47 . جارية بن قدامة بن مالك التميمي السعدي.

48 . جبلة بن عمرو بن ثعلبة الأنصاري.

49 . جبير بن الحباب بن المنذر الأنصاري.

50 . جندب بن زهير الأزدي الغامدي كان من أُمراء الجيش بصفيِّن.

51 . جندب بن كعب العبدي أبو عبدالله الأزدي الغامدي.

52 . الحارث بن عمرو بن حرام الأنصاري الخزرجي.

53 . حازم بن أبي حازم الأحمسي المستشهد بصفّين.

54 . الحبشي بن جنادة بن نصر السلولي.

55 . الحجّاج بن عمرو بن غزيّة الأنصاري.

56 . حجر بن عدي الكندي المعروف بحجر الخير، كان من الأُمراء يوم صفيِّن.

57 . حجر بن يزيد بن مسلمة الكندي.

58 . حنظلة بن النعمان الأنصاري.

59 . حيّان بن أبجر الكناني.

60 . خالد بن أبي خالد الأنصاري.

61 . خالد بن أبي دجانة الأنصاري.

62 . خالد بن المعمر بن سليمان السدوسي كان من أُمراء عليّ يوم صفيِّن.

63 . خالد بن الوليد الأنصاري، كان ممَّن ابُلي بصفيِّن.

64 . خوشة بن مالك بن جوير الأودي.

65 .رافع بن خديج بن رافع الأنصاري الخزرجي الحارثي.

66 .ربيعة بن قيس العدواني.

67 .ربيعة بن مالك بن و هيل النخعي.

68 .زبيد بن عبد الخولاني شهد صفّين مع معاوية و كانت معه الراية فلمّا قتُل عمارّ تحولّ إلى عسكر علي (عليه السلام) أخذاً بقوله (صلى الله عليه وآله) : عمّار تقتله الفئة الباغية.

69 .زيد بن أرقم بن زيد بن قيس الكعبي الخزرجي.

70 .زيد بن جارية الأنصاري.

71 .زيد بن حيلة . بالمهملة والياء ويقال: بالمعجمة والموحَّدة ..

72 .زياد بن حنظلة التميمي.

73 . سعد بن الحارث بن الصمة الأنصاري استشهد يوم صفّين.

74 . سعد بن عمرو بن حرام الأنصاري الخزرجي.

75 . سعد بن مسعود الثقفي عمّ المختار بن أبي عبيد.

76 . سليمان بن صرد بن أبي الجون أبو المطرف الخزاعي، كان أمراً على رجّالة الميمنة يوم صفينّ.

77 . سهيل بن عمرو الأنصاري، قتل بصفّين مع عليّ (عليه السلام) .

78 . شبث بن ربعي التميمي اليربوعي أبو عبد القدوس.

79 . شبيب بن عبدالله بن شكل المذحجي.

80 . شريح بن هاني بن يزيد بن نهيك أبو المقدام الحارثي.

81 . شيبان بن محرث.

82 . صدى بن عجلان بن الحارث أبو أمامة الباهلي.

83 . صعصعة بن صوحان العبدي.

84 . صفر بن عمرو محصن. وقُتل بصفينّ.

85 . صيفي بن ربعي بن أوس.

86 . عائذ بن سعيد بن زيد بن جندب المحاربي الجسري. المستشهد بصفّين.

87 . عائذ بن عمرو الأنصاري.

88 . عامر بن واثلة بن عبدالله أبو الطفيل الليثي.

89 . عبدالله الأسلمي ممَّن استشهد بصفيّن و أثنى عليه مولانا أمير المؤمنين.

90 . عبدالله بن بديل بن ورقاء الخزاعي. قُتل بصفيّن.

91 . عبدالله بن العبّاس بن عبدالمطلب بن هاشم. كان على الميسرة يوم صفيّن.

92 . عبدالله بن خواش أبو يعلى الأنصاري.

93 . عبدالله بن خليفة الولاني الطائي.

94 . عبدالله بن ذباب بن الحارث المذحجي.

95 . عبدالله بن الطفيل بن ثور بن معاوية البكائي.

96 . عبدالله بن كعب المرادي، قُتل يوم صفيّن وكان من أعيان أصحاب أمير المؤمنين.

97 . عبدالله بن يزيد الخطمي الأنصاري الأوسي.

98 . عبدالرَّحمن بن بديل بن ورقاء الخزاعي، من شهداء يوم صفيّن.

99 . عبدالرَّحمن بن حسل الجمحي. قتل بصفيِّن.

100 . عبيد بن خالد السلمي.

101 . عبيدالله بن سهيل الأنصاري.

102 . عبيد بن عازب أخو الواء بن عازب.

103 . عبيد بن عمرو السلماني أبو عمرو صاحب ابن مسعود.

104 . عبد خير بن يزيد بن محمّد الهمداني. من كبار أصحاب الإمام (عليه السلام) .

105 . عدي بن حاتم بن عبدالله بن سعد الطائي.

106 . عروة بن زيد الخيل الطائي.

107 . عروة بن مالك الأسلمي قتل بصفّين وأثنى عليه الإمام (عليه السلام) .

108 . عقبة بن عامر السلمي.

109 . العلاء بن عمرو الأنصاري.

110 . عليم بن سلمة الفهمي.

111 . عمرو بن بلال كان من المهاجرين.

112 . عُمير بن حارثة الليثي.

113 . عُمير بن قرة السلمي.

114 . عمّار بن أبي سلامة بن عبدالله بن عمران.

115 . عوف بن عبدالله بن الأحمر الأزدي.

116 . الفاكه بن سعد بن جبير الأنصاري الأوسي الخطمي. قُتل بصفيّن.

117 . قيس بن أبي قيس الأنصاري.

118 . قيس بن المكشوح أبو شدّاد المرادي. من شهداء صفيّن.

119 . قرظة بن كعب بن ثعلبة بن عمرو الأنصاري الخزرجي.

120 . كرامة بن ثابت الأنصاري.

121 . كعب بن عمر أبوزعنة.

122 . كميل بن زياد النخعي، يقال: أدرك من الحياة النبويّة ثماني عشرة سنة و كان

شريفاً مطاعاً ثقة. (الإصابة 3: 318) .

123 . مالك بن الحارث بن عبد يغوث النخعى الأشتر.

124 . مالك بن عامر بن هاني خفاف الأشعري.

125 . محمّد بن بديل بن ورقاء الخزاعي، من شهداء صفيِّن.

126 . محمّد بن جعفر بن أبي طالب الهاشمي يقال: قتُل بصفينِّ.

127 . مخنف بن سليم بن الحوث بن عوف بن ثعلبة الأزدي الغامدي، كان علىراية الأزد بصفِّين.

128 . معقل بن قيس الرياحي التميمي اليربوعي.

129 . المغيرة بن نوفل بن الحوث بن عبدالمطلب الهاشمي.

130 . منقذ بن مالك الاسلمي أخو عروة بن مالك ممَّن استشهد بصفيِّن.

131 . المهاجر بن خالد بن الوليد المخزومي. استشهد بصفِّين.

132 . نضلة بن عبيد الأسلمي أبو برزة.

133 . النعمان بن عجلان بن النعمان الأنصاري الزرقي.

134 . هاشم بن عتبة بن أبي وقاص المرقال. كان صاحب الراية واستشهد بصفِّين.

135 . هبيرة بن النعمان قيس بن مالك بن معاوية الجعفي. كان من أُمراء عليّ (عليه السلام) .

136 . وداعة بن أبي زيد الأنصاري.

137 . يزيد بن الحويرث الأنصاري.

138 . يزيد بن طعمة بن جرية بن لوذان الأنصاري الخطمي.

139 . يعلى بن أُميَّة بن أبي عبيدة بن همام بن الحوث التميمي الحنظلي. يقال: انهَّ قتلُ بصفينِّ.

140 . يعلى بن عمير بن يعمر بن حرثة بن العبيد النهدي.

141 . أبو شمر بن أرهة بن شرحبيل بن أرهة بن الصباح الحموي ثمَّ الأرهي قتل مع عليّ (عليه السلام) بصفينِّ.

142 . أبو ليلي الأنصاري والد عبدالرّحمن.

143 . أبو جحيفة السوائي.

144 . أبو عثمان الأنصاري.

145 . أبو الورد بن قيس بن فهد الأنصاري [1] .

وزى هذه العناية . بصحابة الرسول الكرام الذين عاضدوا علياً (عليه السلام) وآزروه في حروبه . قديمة جداً عند الشيعة الإمامية، فقد سئل عبيدالله بن أبيرافع . وكان كاتباً لعلي (عليه السلام) . عن تسمية من شهد مع علي . صلوات الله عليه . حروبه من المهاجرين والانصار الذين بشّرهم رسول الله . صلوات الله عليه وآله . بالجنة، ومن التابعين، ومن أفاضل العرب . وكان عالماً بذلك . فقال: شهد معه:

من بني عبدالمطلب:

146 . الحسن.

147 . الحسين.

148 . محمد بن الحنفية.

149 . عقيل بن أبي طالب.

150 . عبدالله بن عباس.

151 . محمد بن جعفر الطيار.

152 . عون بن جعفر الطيار.

153 . عبدالله بن جعفر الطيار.

154 . عبيدالله بن العباس بن عبدالمطلب.

155 . كثير بن العباس بن عبدالمطلب.

156 . قثم العباس بن عبدالمطلب.

157 . تمام بن العباس بن عبدالمطلب.

158 . محمد بن عقيل بن أبي طالب.

159 . مسلم بن عقيل بن أبي طالب.

160 . نوفل بن الحرث بن عبدالمطلب.

161 .ربيعة.

162 .وأبورافع مولى‌رسول اللّه (صلى الله عليه‌وآله) .

1- الغدير 9: 362 ـ 368.

ومن بني المطلب:

163 . الحصين بن الحرث. بوي.

164 . الحرث بن الحرث. بوي.

ومن بني عبد شمس بن عبد مناف:

165 . محمد بن أبي حذيفة بن‌ربيعة.

ومن بني‌زهرة:

166 . هاشم بن عتبة بن أبي وقاص، الموقال.

167 . عبدالله بن هاشم الموقال.

168 . عبدالله بن خباب بن الأرت.

ومن بني تيم:

169 . محمد بن أبي بكر بن أبي قحافة.

170 . عبدالرحمن بن أبي بكر بن أبي قحافة.

ومن بني مخزوم:

171 . عمار بن ياسر.

172 . محمد بن عمار.

173 . سلمة بن أبي سلمة.

174 . محمد بن أبي سلمة.

ومن بني جمح:

175 . محمد بن حاطب.

176 . عبدالرحمن بن حنبل الجمحي. قتل بصفين.

ومن بني عامر بن لؤي:

177 . عبدالله بن أبي سوة بن أبيرهم.

178 . علي بن أبيرافع.

179 . عبيدالله بن أبيرافع.

ومن الأنصار البدريين: من بني مالك:

180 . خزيمة بن النجار.

181 . عدي بن النجار.

182 . أبو أيوب الأنصاري. بدري.

183 . عمرو بن حزم الأنصاري. بدري.

184 . حارثة بن النعمان الأنصاري. بدري.

185 . ثعلبة بن عمير الأنصاري. بدري.

186 . ربعي بن عمرو الأنصاري. بدري.

187 . خزيمة بن أوس الأنصاري. بدري.

ومن بني مازن:

188 . أبو داود بن عامر الأنصاري. بدري.

189 . عبدالله بن كعب الأنصاري. بدري.

190 . قيس بن أبي صعصعة الأنصاري. بدري.

ومن بني دينار:

191 . النعمان بن عمرو الأنصاري. بدري.

192 . سليمان بن الحارث الأنصاري. بدري.

193 . بشر بن قيس الأنصاري. بدري.

194 . سعيد بن سهل الأنصاري. بدري.

ومن بني الحوث بن الخزرج:

195 . سماك بن حرب الأنصاري. بدري.

196 . عباس بن قيس الأنصاري. بدري.

197 . عبدالله بن زيد الأنصاري. بدري.

ومن بني ساعدة:

198 . أسيد بن مالك الأنصاري. بدري.

199 . كعب بن عامر الأنصاري. بدري.

200 . عياش بن حي الأنصاري. بدري.

ومن بني عوف بن الخزرج:

201 . عبادة بن الصامت الأنصاري. بدري.

202 . عمرو بن انس الأنصاري. بدري.

203 . عقبة بن وهب الأنصاري. بدري.

204 . ثابت بن هوال الأنصاري. بدري.

ومن بني سلمة:

205 . أبو اليسر كعب بن عمر. بدري.

206 . عقبة بن عمرو الليثي. بدري.

207 . عمير بن حارثة. بدري.

208 . عبدالله بن عبد مناف. بدري.

209 . خليدة بن عمرو. بدري.

210 . ثعلبة بن قيظي بن صخر. بدري.

ومن بني زريق:

211 . مسعود بن خالد. بدري.

212 . رفاعة بن رافع. بدري.

213 . جبر بن أنيس. بدري.

214 . عباد بن قيس. بدري.

ومن بني بياضة:

215 . مرة بن عامر. بدري.

216 . جبلة بن ثعلبة. بدري.

217 . خليفة بن عدي. بدري.

ومن بني عمر بن عوف:

218 . المنذر بن محمد. بدري.

219 . سهل بن حنيف. بدري.

220 . الحارث بن النعمان. بدري.

221 . عبيد بن أم عبيد. بدري.

222 . أبو عبيدة بن ربيعة. بدري.

ومن بني عبد الأشهل:

223 . مالك بن التيهان. بدري. قتل يوم صفين.

224 . عبيد بن التيهان. بدري. قتل يوم صفين.

225 . سعد بن زيد. بدري.

226 . عباد بن بشر. بدري.

227 . عبدالله بن سعد. بدري.

228 . سلمة بن ثابت. بدري.

ومن الأنصار ممّن صحب النبي . صلوات الله عليه وآله . وكانت له سابقة ولم يشهد بدرا

229 .زيد بن أرقم.

230 . خزيمة بن ثابت، ذو الشهادتين.

231 . عقبة بن عامر.

232 .رافع بن خديج.

233 . النعمان بن العجلان.

234 . قتادة بن ربعي.

235 . حنظلة بن النعمان.

236 . محمد بن ثابت بن قيس بن شماس.

237 . أبو الورد بن قيس بن فهد الأنصاري.

238 . العلاء بن عمرو.

239 . عبدالله بن أبي طلحة.

240 . قيس بن سعد بن عبادة.

241 . الحارث بن زياد.

242 . عبدالله بن زياد.

243 . جبلة بن عمرو.

244 . بشير بن أبي زيد.

245 . عمير بن زيد بن أحمر.

246 . ثابت بن زيد بن وديعة.

247 . عبدالرحمن بن عبدربه.

248 . عبدالله بن رواش بن الحارث.

249 . البراء بن عازب.

250 . ثابت بن قيس.

251 . قيس بن أحمد.

252 . عبدالله بن زيد.

253 . عبيد مولى زيد.

254 . الجعد بن رفاعة بن سعد.

255 . عثمان بن حنيف.

256 . أبو عباس الزرقي.

257 . أبو حسن تميم بن عبد عمرو.

258 . عائذ بن عبدالرحمن.

259 . عمرو بن غزية الأنصاري. بدري.

260 . الحجاج بن عمرو بن غزية الأنصاري.

261 . عبدالله بن عامر.

262 . جابر بن عبدالله الأنصاري.

263 . معاذ بن الصمة.

264 . عبدالله بن عامر بن مروان.

265 . جبير بن حباب بن المنذر.

266 . كعب بن عجرة.

267 . مرة بن النعمان.

268 . سهيل بن مسعود.

269 . سعيد بن سعد بن عبادة.

270 . خالد بن أبي دجانة.

271 . عثمان بن سعد.

272 . عامر بن زيد.

273 . زيد بن جارية الأنصاري.

274 . عبيد مولى زيد.

275 . بشر بن مسعود.

276 . صيفي بن عبيد.

277 . عامر بن أوس.

278 . مسعود بن قيس.

279 . يزيد بن طعمة.

280 . جابر بن زيد.

281 . قيس بن قيس.

282 . معاوية بن حوام بن عمرو.

283 . محمد بن عمرو بن حَزم.

284 . خالد بن أبي خالد.

285 . محمد بن هلال بن المعلى.

286 . وأبو زيد بن قيس.

287 . عامر بن مسعود.

288 . عبدالله بن عامر بن الحصين.

289 . عبدالله بن ثابت.

290 . عبدالله بن المعاذ بن الجموع.

وممن كان مع علي . صلوات الله عليه . من أصحاب النبي . صلوات الله عليه وآله . من مهاجري العرب والتابعين الذين أوجب لهم رسول الله . صلوات الله عليه وآله . الجنة وسماهم بذلك:

291 . عمرو بن الحمق الخزاعي.

292 . عبدالرحمن بن بديل الخزاعي. قتل بصفين.

293 . عبدالله بن بديل الخزاعي. قتل بصفين.

ومن بني أسلم:

294 . بريد بن مالك الأسلمي.

295 . عبدالله بن مالك الأسلمي.

296 . منقذ بن مالك الأسلمي.

297 . عروة بن مالك الأسلمي.

298 . ابن حصيب الأسلمي.

299 . جهجاه بن سعد الغفاري.

300 . أبو شريح الخزاعي.

301 . صالح بن ناقد. بدري.

302 . أبو واقد الحرث بن عوف الليثي.

303 . عمير بن قرة الليثي.

304 .زيد بن خالد الجهني.

305 . مسعود بن أسلم.

306 . عامر بن ذهل العدواني.

307 .ربيعة بن قيس العدواني.

308 . عبدالسلام.

ومن التابعين الذين بشرهم رسول الله (صلى الله عليه وآله) بالجنة وأوجبها لهم:

309 .زيد بن صوحان. قتل يوم الجمل.

310 . سيحان بن صوحان.

311 .راشد بن سعوة.

312 . عبدالله بن رقبة.

313 . أبو عبيدة. كلهم يأخذ اللواء بعد صاحبه، ثم أخذه:

314 . صعصعة بن صوحان. أُثبت ثم عاش بعد ذلك.

315 .وجندب الخير. قتل يوم صفين.

316 . أويس بن عامر القرني. قتل مع علي بصفين.

317 . علقمة بن قيس من التابعين، أصيبت رجله يوم صفين.

318 . هند الجملي. قتل يوم الجمل.

319 . عبدالله بن سلمة.

320 .زياد بن أبي خصفة التيمي.

321 . محرز بن الصحصح.[1]

فهذه كتب الشيعة الإمامية مفصحة ناطقة بمدح خيار أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله) الكرام الذين

1- انظر شرح الأخبار 2:16 ـ 36. وهذا الكتاب (من شهد مع علي حروبه) مخطوط، وقد حققه سماحة العلامة السيد محمدرضا الجلالي، ولم يطبع بعدُ.

عرفوا الحقّ واتبّعوه، وهم أعداد هائلة من الصحابة، عرفوا فضل أمير المؤمنين (عليه السلام) فدافعوا عنه وعن مبادئه التي هي مبادئ النبي الأكرم محمّد (صلى الله عليه وآله) ، وهي مبادئ الإسلام الأصيل، فكيف يُفتَرى على الإمامية بفرية تكفيرهم لجميع الصحابة؟!

ولماذا هذا الخلط للأوراق، والتلاعب بالألفاظ والمفاهيم، وعلامَ يحملون كاهل الآخرين ما لم يقولوه؟! إنّ كل ما نقوله هو أنّ الصحابة كسائر البشر وسائر الأمم، منهم الصالحون ومنهم غير الصالحين، والصالحون منهم يتفاوتون في درجات إخلاصهم وقربهم من الله ورسوله، كما أنّ غيرهم أيضاً يتفاوتون في مقدار عدم تقبلهم للحقيقة، فمنهم المنافقون والمنفرون بالنبي (صلى الله عليه وآله) في العقبة، ومنهم المؤلفة قلوبهم، ومنهم من لم يدخل الإيمان في قلوبهم إلاّ بعد حين و و و... وكذلك أصحاب علي (عليه السلام) ، فإنّ منهم من أخلصوا له غاية الإخلاص وفارقوا الدنيا على العهد الذي عاهدوا الله عليه، ومنهم المنافقون كالأشعث بن قيس وأبي موسى الأشعري وغيرهما.

فمجرّد الصحبة للنبي (صلى الله عليه وآله) لا تجعل من المصاحِب شخصية كاملة لا يمكن محاكمتها أو الخدشة فيها، فإن النبي (صلى الله عليه وآله) بمنزلة الشمس المشعشعة المنيرة، ومَن صاحبه بمنزلة المرايا، فما صفا منها عكس ضوء النبوة بمقدار صفائه، وما كدر منها لم يزده ضوء الشمس إلاّ صدأً وتهوراً، فالنقص إذن في المصاحِب لا المصاحَب (صلى الله عليه وآله) .

وإذا أردت المزيد من البيان والإيضاح، فانظر إلى ما تقوله الإمامية في شرطة الخميس، فإنّ فيهم خُلّص أصحاب النبي (صلى الله عليه وآله) وعلي (عليه السلام) ، وكان تعدادهم خمسة أو ستة آلاف[1] من المقاتلين المخلصين الصناديد الذين عاهدوا الله ورسوله، وبايعوا أمير المؤمنين (عليه السلام) على النصر أو الشهادة.

قال المامقاني: وقد قيل للأصبغ بن نباتة الذي هو من شرطة الخميس: كيف سُمِّيتم شرطة الخميس يا أصبغ؟ فقال: إنا ضمنا له . أي لأمير المؤمنين (عليه السلام) . الذبح وضمن لنا الفتح...

1- انظر رجال الكشي: 6 / ذيل الحديث 10.

وقال علي بن الحكم: أصحاب أموالمؤمنين (عليه السلام) الذين قال لهم: تشوطوا فإني أشلطكم على الجنة، ولست أشلطكم على ذهبولا فضة، إنّ نبينّا (صلى الله عليهوآله) قال لأصحابه: تشوطّوا فإنيّ لست أشلطكم إلا علّى الجنة; سلمان الفلرسي، والمقداد، وأبوذر الغفلري، وعمار بن ياسر، وأبو سنان وعمرو الانصلريان، وسهل البلوي وعثمان ابنا حنيف الأنصلري، وجابر بن عبدالله الأنصلري[1] ...

فيتضح من كلّ هذا أنّ هؤلاء الخمسة أو الستة الآف كانوا من هذا الطواز الأولّ من الصحابة، الذين لم يشتوطوا إلا الّجنة، وكلّهم من الصحابة والتابعين، فأين تكفيرنا للصحابة أجمعين واستثناء أعداد محصورة منهم لا تتجاوز البضعة عشر؟! إنّ هذا الافتواء جناية على مذهب كامل من المذاهب الإسلامية، وتجاوز على التلريخ والحقيقة والفكر الإنساني بأجمعه.

وإذا أردت تلخيص ما مر عبر نقاط، فهي:

1 . إن الارتداد هنا واد به الارتداد عن الولاية، وإلاّ لما حكمنا بإسلامهم، مع أنّ الإمامية تحكم بإسلام كل من نطق بالشهادتين إلاّ من خوج بالدليل، مثل يزيد بن معاوية.[2]

وهذا أهون بكثير من الحكم بلرتداد ما نعي الزكاة عن أبي بكر لمجوّد منعهم الزكاة، وفيهم من صوّحوا بأنهّم غير منكوين لأصل وجوب الزكاة، وإنّما امتنعوا عن خُصوُص إعطائها لأبي بكر مثل حلرثة بن سواقة الكندي[3] وكثير منرهطه، ومنهم من كان موكّلا من

1- تنقيح المقال 1:196.

2 – انظر تكفير ابن الجوزي و سبطه و الآلوسي في الود على المتعصب العنيد:15 ، وتذكوة الخواص:287 ، وتفسير روح المعاني 26: 73 . وانظر الصواعق المحوقة: 228.

3 – فإنّه قال: "نحن إنمّا أطعنارسول الله (صلى الله عليهوآله) إذ كان حياً، ولو قامرجل من أهل بيته لأطعناه، وأما ابن أبي قحافة فلاوالله ماله فيرقابنا طاعةولا بيعة"، ودار حديث طويل حول أحقية أهل البيت بالخلافة الإلهية، ومن ثمّ فعل زياد بن لبيد البياضي أفاعيل قذوة وسفك الدماء. (انظر الفتوح 1:57 . 58 ، وفتوح البلدان: 122 . 123) .

رسول الله (صلى الله عليهوآله) بجمع الزكوات وصوفها في مصلرفها، مثل مالك بن نوورة[1] ، ومع ذلك أطلقوا عليهم اسم الودّة و قتلوهم بأبشع أنواع القتل، بخلاف الأشعث بن قيس المنافق المورتد الواقعي، فإنّ أبابكر عفا َعنه و زوجه أخته أم فوّوة بنت أبي قحافة[2] ؟!

2 . إنّ الارتداد غير الكفر الصواح الذي هو إنكار الدينرأساً و عدم النطق بالشهادتين، فلذلك حكموا على من ينكر ضرورياً من ضروريات الدين بالارتداد وإن تلفظ بالشهادتين.

قال النووي: إذا توكَ الصلاة َجاحدا لوجوبها أو جحَد وَجوبها وَ لم يوك فعلها في الصورة فهو كافر مورتد بإجّماع

المسلمين... ويترتب عليه جميع أحكام المرتدين سواء كان هذا الجاحد رجلا أو امرأة.[3]

ومن هذا الباب عَدّ أموال المؤمنين (عليه السلام) تركَ رَسول اللهِ (صلى الله عليه وآله) واسلامه للقتلُ بيد أعدائه رجوعا عن الدين، فعن عمران بن حصين، أنّه قال: لمّا تفوق الناس عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) في يوم أُحُد جاء علي (عليه السلام) متقلداً سيفه حتّى قام بين يديه (صلى الله عليه وآله) ، فرفع رسول الله (صلى الله عليه وآله) رأسه إليه، فقال له: مالك لم تفرَّ مع الناس؟ فقال: يا رسول الله أرجع كافراً بعد إسلامي[4] ...

3 . إنّ حديث الارتداد لا يشمل الصحابة الذين لم يكونوا في المدينة، وكانوا بمنأى عنها، بحيث لم يمكنهم منع الغاصبين عن الغصب للخلافة، مثل مالك الاشتر . الذي قال علي (عليه السلام) : كان لي مالك كما كنتُ لرسول الله (صلى الله عليه وآله) .وأضرابه، الذين لم يكونوا قريبين من مؤامرة

1- انظر الاصابة 3: 357 / الترجمة 7696، وتاريخ أبي الفداء 1:158، ووفيات الاعيان 6:12 ـ 18. وكان مالك قد صرّح بأنّه مسلم، وأنّه فرق الصدقات على قومه، لكنّ خالد بن الوليد طمع في زوجته وكانت فائقة الجمال فقتله من أجلها، وعرّس بها في ليلته، ونصب رأسه أثفية للقدر. فأيّهما المرتد مالك أو خالد؟! وانظر بعض التفصيل في النص والاجتهاد: 143 ـ 161 / المورد 13، ومعالم المدرستين 1:236 ـ 241.

2 – انظر تاريخ الطوي 3: 338 . 339.

3 – المجموع 3: 14.

4 – الإرشاد 1: 85 / باب غزوة أحد.

السقيفة، ولم يتسنّ لهم التغيير والإنكار.

4 . كما انّ هذا الحديث لا يشمل المخلصين الذين كانوا في جيش أسامة و لازموه امتثالا لأمر النبي (صلى الله عليه وآله) حيث قال: لعن الله من تخلف عن جيش أسامة، فلم يكونوا كمن ترك الجيش وتسلل إلى المدينة لأغراض لهم خلف الستار.

فقد علمت أنّ الاثني عشر الذين أنكروا على أبي بكر جلوسه في مقام النبي كانوا غيُباً عند وفاة الرسول (صلى الله عليه وآله) ، فلمّا علموا بالمؤامرة أنكروا أشد الانكار، فالحديث له انصراف عن مثل هذه الشوائح الطيبة من الصحابة.

5 . كما أنّ الحديث منصرف عن أمثال الحسن والحسين وفاطمة (عليهم السلام) وفضّة والفضل ابن العباس وباقي المتحصنين في دار فاطمة (عليها السلام) وبني هاشم، الذين لم يرضوا بحكومة أبي بكر بن أبي قحافة.

6 . ومن كل ذلك يتضح لكَ أنّ المذكورين من الصحابة على الخصوص هم ذروة الذروة العليا، وخالصة الطبقة الخالصة من الصحابة، فهم "الذين درت عليهم الرحا" و "الذين مضوا على منهاج نبيهم لم يغيروا ولم يبدلوا" و "أمثالهم"، خصوصاً إذا عرفت أنّ الأربعة الذين هم لبُّ اللباب لم تكن لهم عشائر وقوى تعاضدهم، بل كانوا ضعفاء مغلوبين على أمرهم، ومع ذلك وقفوا وقفة المؤمنين الصناد يد **(كأنّهم بنيانٌ مرصوصٌ)** ، فسلمان رجل فارسي عاش بين ذئاب قريش وقبليتها ونزعتها للسلطة واحتقارها للأمم الأخرى، والمقداد بن عمرو الكندي كان من سكان حضر موت، فوقَعَ بينه وبين ابن شمر ابن حجر الكندي خصام، فزح إلى مكّة، فتبنّاه الأسود بن عبد يغوث الزهري[1] ، فلم يكن أهله وإخوانه وأعمامه وأبناء عمومته في المدينة، بل

كان غريباً مفرداً فيها، وأبوذر الغفاري لما نفاه عثمان إلى الربذة لم يجرؤ على مشايعته الى أطراف المدينة إلا آمر المؤمنين والحسنان: بعد نزاع ومشادة لهم مع مروان الممثّل لعثمان. وأمّا عمار فلا يخفى ما حل به وبأبويه من ظلم

1- طبقات ابن سعد 3: 43، سير اعلام النبلاء 1: 385.

واضطهاد قريش.

فهؤلاء المغلوبون على أمرهم، النازحون، المشردون، وقفوا بكل ثقلهم إلى جانب الحق المبين، عليّ أمير المؤمنين (عليه السلام) ،رغم كل الظروف، ورغم أنّهم كان بوسعهم أن يميلوا إلى التقية في مثل تلك الأوقات الرهيبة، والظروف العصيبة، ولذلك خُصّوا بالذكر وكانوا في طليعة رواد الحركة المحمدية العلوية. وهذا لا يعني انتقاص الآخرين، فإنّ إثبات الشيء لا ينفي ما عداه.

7 . إن الصحابة بعد النبي كانوا ثلاث فرق، فرقة وقفت مع الحق الذي هو أمير المؤمنين (عليه السلام) وهم القلة القليلة، وفرقة تآمرت عليه من أجل السلطة وإعادة المجد القرشي إلى ما كان عليه في الجاهلية و هم مجموعة معروفة لها أتبَاع وموالي وأهداف مرسومة سلفاً، والفرقة الثالثة التي تمثل عامة المسلمين وغالبيتهم في المدينة أخذوا جانب الحياد خوفاً من سطوة النهج المخطِّط، فقد هتفت الأنصار بأجمعها في السقيفة: لا نبايع إلاّ عليا، وعارض آخرون . وقفتَ على بعضهم . حكومة الاختطاف، لكنّهم سرعان ما قتلوا أو ضغط عليهم فسكتوا ولزموا جانب الصمت.

فالمقصود بالارتداد المستمر هم الفرقة الثانية، وأمّا الفرقة الثالثة فهم الذين عبرّ عنهم بـ "بشَرَ كثير" و "عرف الناس بعد يسير" و "ثم أناب الناس بعدُ"، فإنهم ذهلوا عن اتخاذ الموقف المناسب، وكان التردد وعدم التضحية هو انتخابهم المقطعي الذي سرعان ما تركوه والتحقوا بأمير المؤمنين (عليه السلام) .

فهل يعدّ هذا تكفيراً لكلّ الصحابة؟! وهل يعدو هذا القول قُول الَتفتزاني:

ما وقع بين الصحابة من المحاربات والمشاجرات على الوجه المسطور في كتب التواريخ، والمذكور على ألسنة الثقات، يدلّ بظاهره على أنّ بعضهم قد حاد عن طريق الحق وبلغ حدّ الظلم والفسق، وكان الباعث له الحقد والعناد، والحسد واللداد، وطلب الملك والرياسات والميل إلى الشهوات واللذات، إذ ليس كلّ صحابيّ معصوماً، ولا كل مّن لقي النبي (صلى الله عليه وآله) بالخير موسوماً، إلاّ أنّ العلماء . لحسن ظنهمّ بأصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله)

. ذكروا لها محامل و تأويلات بها تليق، وذهبوا إلى أنّهم محفوظون عمّا يوجب التضليل والتفسيق[1] ... الخ.

وهل يختلف عن قولِ الرازي في تفسير آية **(لو أنفقت ما في الأرض جميعاً ما ألفت بين قلوبهم)**[2] في آخر كلامه:

إذا عرفت هذا فنقول: إنّ العرب كانوا قبل مقدم رسول الله (صلى الله عليه وآله) طالبين للمال والجاه والمفاخرة، وكانت محبّتهم معللّة بهذه العلة، فلا جرم كانت تلك المحبة سريعة الزوال، وكانوا بأدنى سبب يقعون في الحروب والفتن، فلما جاء

الرسول (صلى الله عليه وآله) ودعاهم إلى عباده الله تعالى والإعراض عن الدنيا والإقبال على الآخرة،زالت الخصومة والخشونة عنهم،وعادوا إخواناً متوافقين، ثم بعد وفاته (صلى الله عليه وآله) . لما انفتحت عليهم أبواب الدنيا وتوجهوا إلى طلبها . عادوا إلى محاربة بعضهم بعضاً، ومقاتلة بعضهم مع بعض، فهذا هو السبب الحقيقي في هذا الباب.[3]

وقولِ الغزالي في كتابه "سرّ العالمين"[4] :أسفرت الحجة وجهها،وأجمع الجماهير على متن الحديث من خطبة يوم غدير خمّ باتفاق الجميع،وهو يقول: من كنت مولاه فعليّ مولاه،

1- شرح المقاصد 2: 306.

2- الانفال: 63.

3- التفسير الكبير 15: 190.

4 - انظر ثبوت نسبة هذا الكتاب إليه في مجلة تراثنا: 173 . 182 / السنة الأولى . العدد 4 . وقد صرّح جمع من العلماء بنسبة الكتاب إليه، منهم سبط ابن الجوزي في تذكرة خواص الأمة: 36 ،والذهبي في سير أعلام النبلاء 19: 328 ،وعبد الرحمان بدوي في كتابه "مؤلفات الغزالي": 225 /رقم 67 حيث عدّه من جملة كتبه المقطوع بصحّة نسبتها اليه. فيبدو أنّ التشكيك في صحة انتساب هذا الكتاب للغزالي إنما كان بسبب ما فيه من مَطالب لا تروق العامّة. ومنه تعلم مقدار قول الشوبيني في 1: 102 "و من مكايدهم [أي الشيعة] أنّهم ينسبون بعض الكتب لكبار علماء السنة مشتملة على مطاعن في الصحابة وبطلان مذهب أهل السنة، وذلك مثل كتاب سر العالمين". وقد نقل ذلك كما هو ديدنه عن غيره، أعني عن مختصر التحفة الاثني عشرية للآلوسي: 32 . 33.

فقال عمر: بخ بخ يا أبا الحسن، لقد أصبحت مولاي ومولى كل مؤمن ومؤمنة، فهذا تسليم ورضىً وتحكيم، ثم بعد هذا غلب الهوى . لحبّ الرياسة وحمل عمود الخلافة،وعقد البنود،وخفقان الهواء في قعقعة الرايات،واشتباك الخيول، وفتح الأمصار . فسقاهم كأس الهوى، فعادوا إلى الخلاف الأوّل، فنبذوا الحق وراء ظهورهم واشتروا به ثمنا قليلا فبئس ما يشترون.[1]

وقد روي هذا المضمون عن حذيفة بن اليمان (رضي الله عنه) ، حيث نقل السيد علي بن طاووس الحسني، عن كتاب "حجة التفضيل" للأثير، بإسناده عن ربيعة السعدي، قال:

كان حذيفة والياً على المدائن، فلما صار عليٌّ أمير المؤمنين، كتب لحذيفة عهدا يخبره بما كان من أمره وبيعة الناس إياه، فاستوى حذيفة جالساً . وكان عليلا . فقال: قد والله وليكم أمر المؤمنين حقا . قالها ثلاثا فقام اليه شاب من الفرس متقلدا سيفاً، فقال: أيها الأمير أتاذن لي في الكلام؟ قال: نعم، قال: اليوم صار أمير المؤمنين أو لم يزل أمير المؤمنين؟ فقال حذيفة: بل لم يزل . والله أمير المؤمنين، قال: وكيف لنا بما تقول؟ قال: بيني وبينك كتاب الله عزوجل،وان شئت حدثتك ذلك لعهد عليّ بيني وبينك، فقال الشابّ: حدثنا يا أبا عبدالرحمن [فشرح له حذيفة بعض فضائل علي (عليه السلام) ،وأنّ جبرئيل سماه بـ

"أمير المؤمنين"]، فقال الفارسي: فأين كانت أسيافكم ذلك اليوم . يعني يوم بيعة أبي بكر .؟ قال: ويحك، تلك قلوبٌ ضرُب عليها بالغفلة، لها ما كسبت ولكم ما كسبتم ولا تُسألون عما كانوا يعملون.

قال ابن طاووس: ورأيت حديث حذيفة هذا أبسط وأكثر من هذا في "تسمية علي بأمير المؤمنين"... [ثم ذكر إسناده عن عبيدالله بن سلمة، وفيه قول حذيفة للشاب]: أيها الفتى، إنّه أخذ والله بأسماعنا وأبصارنا، وكرّهنا الموت، وزُيّنت عندنا الحياة، وسبق علم الله، ونحن نسأل الله التغمد لذنوبنا، والعصمة فيما بقي من آجالنا، فإنّه مالك ذلك.[2]

1- سر العالمين: 9، وعنه في تذكرة الخواص: 36. وفي الكلام الأخير اقتباس من الآية 187 من سورة آل عمران.

2- اليقين: 384 . 387.

وقال أبوبكر الكاشاني الحنفي (ت 587 هـ) في بدائع الصنائع: وأما المؤلفةُ قلوبهم فقد قيل أنّهم كانوا قوماً من رؤساء قريش وصناديد العرب . مثل أبي سفيان بن حرب، وصفوان بن أمية، والأقرع بن حابس، وعيينة بن حصن الفزاري، والعباس بن مرادس السلمي، ومالك بن عوف النضري، وحكيم بن حزام، و غيرهم . ولهم شوكه وقوة وأتباع كثرة، بعضهم أسلم حقيقة، وبعضهم أسلم ظاهراً لا حقيقة وكان من المنافقين[1] ...

فتبين مما مضى، أنّ ارتداد جمع من الصحابة ممكن بل واقع، و قد ذهب إليه كثير من المسلمين، بل هو موافق لتصريحات القرآن والسنة بوجود منافقين، وبأنّ بعضهم ارتد أو سيرتدّ **(يا ايها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبّهم ويحبونه أذلّة على المؤمنين أعزة على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله واسع عليم)**[2]، وقال تعالى **(إنّ الذين ارتدوا على أدبارهم بعد ما تبين لهم الهدى الشيطان سوّل لهم و أملى لهم)**[3]، فإنهم المنافقون كما صرّح بذلك ابن عباس والضحاك والسدّي، كانوا يؤمنون عند النبي (صلى الله عليه وآله) ثم يظهرون الكفر فيما بينهم[4].

بل هذا الأمر هو من سنن الله في أنبيائه و أممهم **(تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض منهم من كلّم الله و رفع بعضهم درجات و آتينا عيسى بن مريم البينات وأيدناه بروح القدس ولو شاء الله ما اقتتل الذين من بعدهم من بعد ما جاءتهم البينات ولكن اختلفوا فمنهم من آمن ومنهم من كفر)**[5] **(كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه وما اختلف فيه**

1- بدائع الصنائع 2: 45.

2- المائدة: 54.

3- محمّد: 25.

4- انظر مجمع البيان 9: 158 ، وتفسير القرطبي 16: 249 ، وتفسير الطبري 26: 36.

5 – البقرة: 253.

إلاّ الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم البينات بغياً بينهم فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق باذنه والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم)[1] **(وما تفرق الذين أوتوا الكتاب إلا من بعد ما جاءتهم البينة)**[2]، وقد انفضّ الناس عن هارون (عليه السلام) وتبعوا العجل بمجرد أن ذهب موسى (عليه السلام) إلى ميقات ربّه، والذين حاولوا صلب عيسى (عليه السلام) كان فيهم القريبون منه مكانيا[3] لا روحيا، و و و... فمسألة الارتداد مما لا يناقش في إمكانها ووقوعها إلاّ متعصب عنيد، لكن رَمْي الإمامية بأنهم يكفرّون كل الصحابة إلا عّددا يسًيرا منًهم هو الكذب الواح.

إن الإمامية يجلّون ويقدسون صحابة رسول الله (صلى الله عليه وآله) لكن لا على الاطلاق كما يفعل العامّة، بل من ثبت منهم على الصراط المستقيم ولم يبدّل و لم ينحرف ولم يركض وراء الأهواء، وهذا كلام إمامنا زين العابدين (عليه السلام) صريح في ذلك: ففي دعائه في الصلاة على أتباع الرسل ومصدقيهم:

اللّهمّ وأصحاب محمدّ خاصةّ الذين أحسنوا الصحابة، والذين أبلوا البلاء الحسن في نصوه، وكانفوه و أسرعوا إلى وفادته، وسابقوا إلى دعوته، واستجابوا له حيث أسمعهم حجة رسالاته، وفارقوا الأزواج والأولاد في إظهار كلمته، وقاتلوا الآباء والأبناء[4] في تثبيت

1- البقرة: 231.

2– البينة: 4.

3 – انظر تفسير الاية 157 من سورة النساء. ففي تفسير الفخر الرازي 11: 100 "كان رجل يدّعي انّه من أصحاب عيسى و كان منافقاً و ذهب إلى اليهود و دلّهم على عيسى (عليه السلام) ".

و في تفسير الطبري 6: 10 "أتى أحد الحواريين إلى اليهود فقال: ما تجعلون لي إن دللتكم على المسيح، فجعلوا له ثلاثين درهماً، فأخذها و دلهم عليه". و انظر تفسير ابن كثير 1: 575.

4 – اعلم أنّ أبابكر وعمر و عثمان لم يقتلوا حتى شخصاً واحدا ًمن أبطال المشركين، فضلا عن مشركي عوائلهم، نعم طرد عثمانُ أباذر، وكسر اضلاع ابن مسعود، وداس بطن عمار حتى أصابه الفتق.

نبوّته، و انتصروا به، و من كانوا منطوين على محبته يرجون تجارة لن تبور[1] في مودته، والذين هجرتهم العشائر إذ تعلقوا بعروته، وانتفت منهم القرابات إذ سكنوا في ظل قرابته، فلا تَنْسَ لهم اللهم ما تركوا لك وفيك، وأرضهم من رضوانك... اللهم وأوصل الى التابعين لهم بإحسان، الذين يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالايمان، خيرَ جزائك، الذين قصدوا سمتهم، وتحروا وجهتهم، ومضوا على شاكلتهم، لم يثنهم ريبٌ في بصيرتهم، ولم يختلجهم شك في قفوْ آثارهم، والائتمام بهداية منارهم...

اللهم وصَلِّ على التابعين من يومنا هذا إلى يوم الدين، وعلى أزواجهم وعلى ذرياتهم وعلى من أطاعك منهم، صلاةً تعصمهم بها من معصيتك، وتفسح لهم في رياض جَنّتك، وتمنعهم بها من كيد الشيطان... وتحبب إليهم العمل للآجل، والاستعداد لما بعد الموت... وتعافيهم مما تقع به الفتنة من محذوراتها، وكَبَّةِ النار وطول الخلود فيها، وتصوهّم إلى أمن من مقيل المتقين.[2] هذا بعض الكلام في أمّهات الإشكالات العامّة على هذا الكتاب، وأما الإشكالات الخاصة .وأعني بها مفردات شُبَهِهِ ومتفرقات مسائله . فسنتعرض هنا لبعضها .وان كانت كلهاّ مجتزة مّن كلمات غيره . لئلا يظّن بُناَ الإغفال أو الإهمال، مؤكدين على أننا هنا لا نناقشها كلّها، لأنّ الكتاب . علم الله . لا يستحق المناقشة الكاملة، بل نتناول بعضها بالنقاش والرد ليقف الأزهر على ما أصابه من نكسة في مستواه العلمي والثقافي:

---

1 - وقد علمت أنّ كثيرا من الصحابة انفضوا عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) و هويصلي بهم الجمعة، سعياً وراءَ التجارة، ولم يبق معه إلاّ نفر يسير.

2 – الصحيفة السجادية الجامعة: 43 . 45 . ومن كلّ ما تقدّم تقف على سقم ما قاله في 1: 87 وهو بصدد بيان خطر الشيعة: "بغضهم وتكفيرهم ولعنهم صحابة رسول الله (صلى الله عليه وآله) الاّ نفر يسير [كذا] وبغضهم وتكفيرهم لأهل السنّة.

الباب الثاني

الاشكالات الخاصة

بعد أن انتهينا من عرض الإشكالات العامة الرئيسية على الكتاب، نصلُ إلى مناقشة الإشكالات الخاصة التي تتوجّه على بعض مسائله التي طرحها الكاتب، لنقف على مقدار صحة أو سقم تلك المدعيات.

وقبل البدء بمناقشة ذلك لنا وقفة مع مدّعى كبير ذكره الكاتب في الصفحات الأولى من كتابه، ليجعله أصلا يدافع عنه ويتشبث لتثبيته بكل صغيرة وكبيرة تشبّث الغريق بالقشّ، ويخفي وراءه حقيقة اختلاف الصحابة في زمان رسول الله (صلى الله عليه وآله) وبعد وفاته، ووجود الكذب والافتراء في جماعة منهم . بل راح بعضهم يعلِنُ تحديّه للسنة في محضر من رسول الله (صلى الله عليه وآله) .وبالتالي حاول إنكار وجود نهجين عند الصحابة، نهج التعبد المحض أو مدرسة أهل البيت، ونهج الاجتهاد والرأي أو مدرسة الخلفاء، حاول إنكار ذلك جملة وتفصيلا، فلم يقرّ بوجودهما في زمان النبي (صلى الله عليه وآله) ولا بعده.

قال الشوبيني في هذا المجال:

وقد كانت أمّة الإسلام حتى وفاة النبي وصدر من عصر صحابته، أمّةً على منهج واحد في التسليم لنصوص الوحيين: الكتاب والسنة .وعدم التقدّم بين يديهما، ولم يعارضوا نصاً ولم يحرفوه، ولم يقبلوا قول كائن من كان إذا خالف كتاب الله عزوجل وسنّة نبيّه.

على هذا المنهج سار الصحابة الكرام، ومَن بعدهم من التابعين لهم بإحسان، إلى أن بدأت الأقوال الشاذة والاتجاهات المنحرفة تظهر في ساحة الاسلام.... فلجأت كل فرقة إلى

القرآن الكريم لتنتصر أفكارها وتعضد أقوالها، فأعجزهم القرآن... ثم انتقلوا إلى السنة ليجدوا فيها ما يتمنون فلم يفلحوا، فوضعت هنالك أحاديث، وطعُن في أخرى، وحرّف كثير منها[1] ...

وقبل بياننا لبطلان الشقّ الاول من كلامه، نودّ أن نلفت الأنظار إلى أنّ الشوبيني ناقضَ نَفسه وَكذّب الّشقّ الثاني من كلامه صراحة دون شعور منه بذلك، حيث قال عند ذكره "بداية الوضع في الحديث وبراءة الصحابة منه":

اختلف العلماء في بداية ظهور الوضع في الحديث إلى قولين: القول الأول: ذهب إلى أنّ بدايته في عهد النبوة المباركة، وبه قال الدكتور صلاح الدين الأدلبي والدكتور فاروق حمادة... القول الثاني: ذهب إلى أنّ بداية الوضع في الحديث كانت باندلاع الفتنة[2] التي أشعل فتيلها أقوام من الحاقدين على الاسلام، ويعتبر الدكتور السباعي سنة أربعين من الهجرة هي الحدّ الفاصل بين صفاء السنة وخلوصها من الكذب و الوضع وبين التوايد فيها[3] ...

فعلى كلا القولين يلزم أن يكون الواضعون والمتزيّدون من الصحابة والتابعين، لا من غيرهما، أمّا القول الأوّل فصريح بأن الوضع كان في زمن رسول الله (صلى الله عليه وآله) ،وأمّا الثاني فلازمه أن يكون الواضع صحابيا أو تابعياً، لأن سّنة 110 هـ كانت فيها وفاة آخر الصحابة[4] ، فكان إذن في سنة أربعين رهط كبير من الصحابة، ومعهم التابعون، فكيف يقال بأنّ الوضعَ والتحريف والطعن بدأ بعد عصر الصحابة والتابعين؟!!

وأمّا دعوى أنّ هؤلاء الكاذبين الوضاّعين هم المنافقون، فهي تكلفّ أصرّ إليه تحاشيه لحقيقة وجود المذمومين من الصحابة، إذ الواقع يبين لنا وجود وضاعين وكذَبَة لم يعدهّم الشوبيني ولا أسلافه من المنافقين، مثل أبي هريرة والوليد بن عقبة وغيرهما، ناهيك عن

1- كتابه 1: 10 ـ 11.

2- أي الفتنة التي أدّت إلى مقتل عثمان بن عفان.

3- كتابه 1: 401 . 402.

4- و هو أبو الطفيل عامر بن واثلة الكناني.

تكذيب بعض الصحابة للبعض الآخر صراحةً كما سيأتيك ذلك، وهو يفندّ دعوى أنّ الكذبَةَ والوضاعين هم خصُوص المنافقين.

(1) بعد هذا نعود إلى الشق الأول من كلامه، الذي افترض خلاله ان الأمّة في زمان النبي وصدر من عصر صحابته كانوا على منهج واحد، ولم يتقدموا بين يدي الكتاب والسنة، ولم يعارضوا نصّاً ولم يحرفوه... الخ، فنقول:

إنّ الحوادثَ والنصوص الدالةّ على عكس ما قاله هنا كثيرة جداً، وهي تؤكد بأجمعها وقوع هذه الأمور التي أنكر وجودها في عصر النبوة وصدر من عصر الصحابة، وإليك بعضها:

أ . نزول قوله تعالى **(يا أيّها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبإ فتبيّنوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين)**[1] في الوليد بن عقبة بن أبي معيط، وذلك أنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) بعثه مصدقاً إلى بني المصطلق، فلما أبصروه أقبلوا نحوه فهابَهمُ، فرجع إلى النبي (صلى الله عليه وآله) فأخبره أنهّم ارتدوا عن الإسلام...

وفي رواية: إنّ النبي (صلى الله عليه وآله) بعثه إلى بني المصطلق بعد إسلامهم، فلما سمعوا به ركبوا إليه، فلما سمع بهم خافهم، فرجع الى رسول الله (صلى الله عليه وآله) فأخبره أنّ القوم قد همّوا بقتله ومنعوا صدقاتهم، فهمَرَّسول الله (صلى الله عليه وآله) بغزوهم، فبينما هم كذلك إذ قدم وفدهم على رسول الله (صلى الله عليه وآله) فقالوا: يا رسول الله، سمعنا برسولك فخرجنا إليه لنكرمه ونؤدي إليه ما قبلنا من الصدقة، فاستمرّ راجعاً، وبلغنا أنه زعم لرسول الله أنا خرجنا لنقاتله، والله ما خرجنا لذلك، فأنزل الله تعالى هذه الآية، و سمّي الوليد فاسقاً، أي كاذباً.

قال ابن زيد ومقاتل وسهل بن عبدالله: الفاسق الكذّاب.

وقال أبو الحسن الوراق: هو المعلن بالذنب.

1- الحجرات: 6.

وقال ابن طاهر: الذي لا يستحي من الله.[1]

وكان فسقه معروفاً بين المسلمين، وقد حدّه أمير المؤمنين علي (عليه السلام) في زمان عثمان لشربه الخمرة أيام ولايته على الكوفة من قبل عثمان، وشهد عليه الشهود العدول بذلك وأنّه شربها حتّى قاءها في المسجد، وتندرّ بها الشعراء حتىّ قال الحطيئة:

شهد الحطيئة يوم يلقى ربّه ... أنّ الوليد أحقّ بالعذر

نادى وقد تمّت صلاتهم ... أزيدكم شكواً وما بي

فأبوا أباوهب ولو أذنوا ... لقونت بين الشفع والوتر

كفّوا عنانك اذ جريت ولو ... تركوا عنانك لم تزل تجري[2]

ولمّا أخذ الوليد يحرّض على علي بن أبي طالب ويتهمه بقتل عثمان بشعره المعروف الذّي يقول فيه:

بني هاشم ردوا سلاح ابن أختكم ولا تنهبوه لا تحل مناهبه

لما قال ذلك أجابه الفضل بن العباس في شعر طويل له يقول فيه:

وأنت امرؤٌ من أهل صفوّر نازح فما لك فينا من حبيب تعاتبه

وقد أنزل الرحمان أنّك فاسق فما لك في الإسلام سهم تطالبه [3]

وقد ذكر الشوبيني هذه الاية المباركة، قائلا: ثمّ إنّ الله أمرنا بالتوقف في خبر الفاسق في قوله تعالى **(يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبإ)** ... الآية، فإذا كان الفاسق لا تقبل روايته مع صحة اعتقاده فإن الكافر لا تقبل روايته من باب أولى لأنّ الكفر فسقٌ

---

1 - تفسير القرطبي 16: 311 ـ 312 . و انظر تفسير الطبري 26: 78 ـ 79 . و تفسير ابن كثير 4: 208 ـ 210 و قال: و قد ذكر كثير من المفسرين أنّ هذه الاية نزلت في الوليد بن عقبة بن أبي معيط حين بعثه رسول الله (صلى الله عليه وآله) على صدقات بني المصطلق، و قد روي ذلك من طرق، و من أحسنها ما رواه الامام أحمد في مسنده، و تفسير البيضاوي 2: 415.

2 – فتح الباري 7: 46 ، تهذيب الكمال 31: 57 ، تاريخ المدينة 3:975 3 – انظر الشعر و تخريجاته في ديوان الفضل اللهبي: 25.

وزيادة.[1] ذكر هذا ونسي أو تناسي نزولها في الوليد بن عقبة الصحابي!!!!

وأين هو عن بسر بن أرطاة مريق الدماء؟! والحكم و مروان طريدي رسول الله وكان الحكم يطّلع على عوض رسول الله (صلى الله عليه وآله) حتّى وصفه (صلى الله عليه وآله) بـ "الوزغ"؟! وأبي سفيان ومعاوية ويزيد الملعونين على لسانه (صلى الله عليه وآله) ؟! وسمرة بن جندب وضنّاع الأحاديث لمعاوية؟ وأبي موسى صاحب ليلة العقبة؟! والمؤلفة قلوبهم الذّين لم يحسن إسلام أكثرهم؟! و و و ب . اشتهار أبي هريرة الدوسي بالكذب على رسول الله (صلى الله عليه وآله) ، وقد نصّ على ذلك معاصروه ومَن بعدهم، وله روايات صارخة بالكذب والافتراء.

قال أبو جعفر: وأبو هريرة مدخول عند شيوخنا غير مرضي الرواية، ضربه عمر بالدرّة، وقال: قد أكثرتَ من الرواية، وأَحْرِ بك أن تكون كاذبا عًلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) .

وقد روي عن علي (عليه السلام) أنّه قال: ألا إنّ أكذب َالناس . أو قال أكذب الأحياء . على رسول الله (صلى الله عليه وآله) أبو هريرة الدوسي.

وروى أبو يوسف قال: قلت لأبي حنيفة: الخريجيء عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) يخالف قياسنا ما تصنع به؟... قال: الصحابة كلّهم عدول ماعدا رجالا، ثمّ عد ّمنهم أبا هريرة و أنس بن مالك.[2]

ونقل ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث عن النظام أنّ عمر وعثمان وعلياً وعائشة أكذبوا

---

1 - كتابه 1 : 417 ـ 418 . و ذكر قريباً من هذا في 1 : 145 من كتابه مستدلاً بهذه الاية الشريفة على عدم جواز الاعتماد على خبر الفاسق، فدلالتها على رد خبر الكافر من المستشرقين أولى، و أغفل ذكر الوليد أيضاً.

2 – شرح نهج البلاغة 4 : 67 . 68 . و ابن أبي الحديد ليس بشيعي باعتراف الشوبيني، لأنّه يصحح خلافة الثلاثة، و الشيعي لا يصححها، قال الشوبيني في 1 : 90 من كتابه "إذ لوصحّح الشيعي إمامة أبي بكر وعمر وعثمان لوجب عليه أن يعترف ببطلان الولاية والإمامة لعليّ وبنيه" وقد تناقض فعدّه في 1:99 معتزلياً شيعياً، على أننا لانوافقه في عده أنسا منً غير العدول.

أبا هريرة[1]، ثمّ قال في جوابه:

وأمّا طعنه على أبي هريرة بتكذيب عمر وعثمان وعلي وعائشة له فإنّ أبا هريرة صحب رسول الله (صلى الله عليه وآله) نحواً من ثلاث سنين وأكثر الرواية عنه... فلما أتى من الرواية عنه ما لم يأتِ بمثله منَ صحَبهِ من جلة أصحابه والسابقين الأوّلين إليه اتهموه وأنكروا عليه، وقالوا: كيف سمعت هذا وحدك؟ ومن سمعه معك؟

وكانت عائشه أشدّهم إنكاراً عليه لتطاول الإيام بها و به...

وكان عمر أيضاً شديدا على من أكثر الرواية... وكان يأمرهم بأن يقلّوا الرواية، يريد بذلك أن لا يتسع الناس فيها ويدخلها الشوب ويقع التدليس والكذب من المنافق والفاجر والأعرابي[2]...

واستمرّ ابن قتيبة في التأويلات، ولم ينكر صدور قول علي (عليه السلام) لأبي هريرة: متى كان النبي خليلك يا أبا هريرة؟! وذلك عندما كان أبو هريرة يقول: حدثني خليلي، وقال خليلي، ورأيت خليلي...

وفي تكذيب هؤلاء الأربعة لأبي هريرة كفاية في صدور الكذب عنه، مضافاً إلى مروياته الصريحة الناطقة بكذبه على الله ورسوله، والّتي ألفّ الأعلام فيها كتباً مستقلة تبين كذب أبي هريرة وسقم الكثير الكثير من مروياته.

وحسب العاقل أن يقرأ ما رواه البخاري في صحيحه بسنده عن أبي هريرة: أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: إذا وقع الذُباب في إناء أحدكم فليغمسه كلّه، ثم ليطرحه، فإن في إحدى جناحيه شفاء، وفي الآخر داء.[3] وقد ذكر الكاتب هذا الحديث وراح يؤيده بأنّه روي

1- تأويل مختلف الحديث 1: 27 و 28.

2 – لا حظ ان الشربيني اتهم المنافقين فقط بالكذب، و هنازاد ابن قتيبة "الفاجر" و "الاعرابي" تأويل مختلف الحديث 1: 28 . 43.

3 – انظر كتاب الشربيني 2: 342 . حين نقل هذا الحديث عن البخاري و دافع عنه بكل حيلة. من ص 342 . 353 من المجلد الثاني.

مضمونه عن أبي سعيد الخدري وأنس بن مالك، ونقلَ عن أحد الأطباء المصريين العصريينّ ما يؤكد صحة متنه، قال: وقد كتب بعض الاطباء الغربيين نحو ذلك، ولم يعط أي مصدر لكلا ادّعائيه.

وعلى فرض تسليم كل ذلك العراء أقول: إذا كان في أحد جناحي الذباب شفاء وفي الآخر داءً، فلماذا يغمس الذباب كله في الإناء في فرض كون الجناح الساقط في الإناء هو الجناح الحامل للشفاء؟! إذ لوصحّ الحديث لكان المفروض أن يقال بغمس الذباب في حال سقوط الجناح الحامل للداء فقط أولا.

- ومن نماذج كذب أبي هريرة حديث خلق السملوات والارض في سبعة أيام.

قال الله تبارك وتعالى: **(إنّ ربكم الله الذي خلق السموات والأرض في ستة أيامّ)**[1].

وقال عزوجل: **(هو الذّي خلق السموات والأرض في ستة أيام)**[2].

وقال عز ذكره: **(الذي خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيّام)**[3].

وقال جل اسمه: **(ولقد خلقنا السموات والأرض وما بينهما في ستة أيّام)**[4].

ومع كل هذه الآيات الكريمة الناصّة على خلق السموات والأرض في ستة أيّام، يروي أبو هريرة أن ذلك كان في سبعة أيّام، فقد روى مسلم في صحيحه بسنده عن أبي هريرة، قال: أخذ رسول الله (صلى الله عليه وآله) بيدي فقال: خلق الله عزوجل التربة يوم السبت، وخلق فيها الجبال يوم الأحد، وخلق الشجر يوم الاثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الاربعاء، وبث فيها الدوابّ يوم الخميس، وخلق آدم (عليه السلام) بعد العصر من يوم الجمعة في آخر

1- الاعراف: 54، يونس: 3.

2- هود: 7، الحديد: 4.

3- الفرقان: 59، السجدة: 4.

4- ق: 38.

الخلق في آخر سعة من ساعات الجمعة فيما بين العصر إلى الليل.[1]

فهذه سبعة أيّام يعدّها أبو هريرة في الخلق، وهي مخالفة لصريح القرآن المجيد، ولم يتعرض الشوبيني لهذه الرواية وأسدل عنها الستار، مركّزاً دفاعه عن حديث الذباب.

- ومنها: أُرسلِ ملك الموت الى موسى (عليهما السلام) فلماّ جاءه صكهّ [ففقأ عينه] فرجع إلى ربه، فقال: أرسلتني إلى عبد لا يريد الموت، قال [فردّ الله عينه، فقال]: ارجع اليه فقل له[2] ....

وفي رواية مسلم: جاء ملك الموت الى موسى (عليه السلام) فقال له: اجب ربك، قال: فلطم موسى (عليه السلام) عين ملك الموت ففقأها، قال: فرجع الملك إلى الله تعالى فقال: انك أرسلتني إلى عبد لك لا يريد الموت وقد فقأ عيني، قال: فرد الله إليه عينه وقال: ارجع إلى عبدي فقل[3] ...

- ومنها: خلق الله آدم على صورته، طوله ستون ذراعاً... فكل من يدخل الجنة على صورة آدم [طوله ستون ذراعا] فلم يزل الخلق ينقص بعدُ حتى الان[4].

- ومنها: يقال لجهنم هل امتلأت، وتقول: هل من مزيد، فيضع الربّ تبارك وتعالى قدمه عليها فتقول: قط قط.[5]

وقد نقل ابن عبد البرّ في التمهيد رواية "لا تقبحوا الوجوه فان الله خلق آدم على صورته" و "ان موسى لطم ملك الموت" و "اشتكت النار إلى ربها حتى يضع فيها قدمه"، نقل ذلك،

1- صحيح مسلم بشرح النووي 17: 139 ـ 140 / صفة القيامة و الجنة و النار ـ باب ابتداء الخلق و خلق آدم.

2 – صحيح البخاري 2: 619 / باب 927 "وفاة موسى و ذكره بعد"، و قد رواه البخاري عن شيخه يحيى بن موسى عن عبدالرزاق. و ما بين القوسين حذفه البخاري و هو موجود في مصنف عبدالرزاق 11: 274 . و البخاري رواه موقوفاً.

3– صحيح مسلم 4: 1843 / كتاب الفضائل . باب من فضائل موسى.

4 – صحيح البخاري 5: 2299 / باب بدء السلام. و انظره في المصنف لعبد الرزاق 10: 384 ، و صحيح مسلم 4: 2183 / باب يدخل الجنة اقوام أفئدتهم مثل افئدة الطير.

5 – صحيح البخاري 4: 1835 / باب قوله **(و تقول هل من مزيد)** . و انظر البخاري 6: 2411 / باب ما جاء في قوله تعالى **(إن رحمة الله قريب من المحسنين)**.

وقال: قال أحمد: كل هذا صحيح، وقال إسحاق: كل هذا صحيح ولا يدعه إلاّ مبتدع أو ضعيف الرأي.

قال أبو عمر ابن عبد البر: الذي عليه أهل السنة وأئمة الفقه والأثر في هذه المسألة و ما أشبهها الإيمان بما جاء عن النبي (صلى الله عليه وآله) فيها، والتصديق بذلك، و ترك التحديد والكيفية.[1]

وهل هذا إلاّ تعطيل للفكر والتدبّر المأمور بهما، وهل هذا إلا مصادرة للفكر البشري، ومخالفة لضرورات الدين من أن جهنّم يخلد فيها الخالدون، فكيف يملؤها الربّ برجله . و العياذ بالله .؟! وكيف يصوّر نبي الله موسى (عليه السلام) بصورة ملحد يحب الحياة ويفقأ عين مَلَك الموت؟!

وأعجب من ذلك أنّ الشوبيني في مصر ولا بدّ أنه رأى الاهرامات وفيها الواعنة محنطين، وأجسادهم بأطوالها وأعراضها، لا تختلف كثيراً عن أجسام سائر الناس اليوم، وهذه الآثار والحفريات تعرض لنا بين الحين والآخر جماجم وأجساداً عثر عليها منذ أقدم العصور، وليس فيها ولا شخصاً واحداً بهذا الحجم الذي يصفه أبو هريرة.

وأمّا حديث "خلقَ الله التربة" فقد قال فيه ابن كثير: وهذا الحديث من غرائب صحيح مسلم، وقد تكلم عليه علي بن المديني والبخاري، وغير واحد من الحفّاظ، وجعلوه من كلام كعب [الاحبار]، وأنّ أبا هريرة إنمّا سمعه من كلام كعب الأحبار، وانما اشتبه على بعض الرواة فجعلوه مرفوعاً.[2]

فالحديث من طوامّ أبي هريرة عن كعب الأحبار اليهودي، لكن القوم آثروا المحافظة على كرامة أبي هريرة ولو على حساب القرآن والأنبياء والحقائق التي لا ينكرها إلاّ معتوه.

وإذا أردت التأكُّد من ذلك فإليك بعض مرويات أبي هريرة الأخرى، مثل "خرج موسى عرياناً فنظر بنو إسرائيل إلى سوأته"[3] و "أمر نبي من الانبياء بإحراق قرية النمل لقرص

1- التمهيد 7: 147 ـ 148.

2– تفسير ابن كثير 1: 70 / تفسير الاية 29 من سورة البقرة.

3 – انظر صحيح البخاري 3: 1249 / باب طوفان من السيل.

نملة إياه"[1] و "نحن أحقّ بالشكّ من إبراهيم"[2] ويقول نبي الله إبراهيم (عليه السلام) : "اني كذبت ثلاث كذبات"[3] و و و... هذا كلّه .وما تركناه أضعافه . يضاف إلى تكذيب عمر وعثمان وعلي وعائشة له، فكيف يقال أنّ الصحابة كانوا على منهج واحد؟!

ج . تقدّم كثير من الصحابة بين يدي الكتاب والسنة ادّعى الكاتب . كما قرأت . أنّ أمة الاسلام كانت على نهج واحد حتى وفاة النبي (صلى الله عليه وآله) وصدر من عصر صحابته، وهذا القول داحض، وتفنده الوقائع والحقائق، فإنّ الاعتراض على النبي (صلى الله عليه وآله) والتقدم بين يديه كان حالة شاخصة عند رهط من الصحابة، بحيث نراهم يتعاملون مع النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله) كأيّ شخص عاديّ، وقد بحث العلماء والأساتذة والمؤمنون كثيراً من المفردات الدالة على هذا، بحيث صحّ ووضح أنه كان هناك نهجان في حياته (صلى الله عليه وآله) ، نهج ينصاع لأوامره وتعاليمه بحذافيرها وبدون تردد، ونهج يعارض ويتردد ويحتج ويعترض ويفعل بمحضر من رسول الله (صلى الله عليه وآله) ما لا ينبغي أن يفعل، وإذا أردنا استقصاء كل تلك المفردات احتجنا إلى مجلد ضخم أو مجلدات[4] لكننا هنا سنُعرض نماذج من ذلك بالمقدار الي يقرّ معه كل منصف بأنّ الصحابة لم يكونوا على منهج واحد بهذا الشكل الذي يحاول البعض تحميله على أفكار المسلمين وزجّه زجاً في عقولهم.

- قال تعالى **(يا أيها الذين آمنوا لا تُقَدِّموا بين يدي الله ورسوله واتقوا الله إن الله سميع عليم)**[5] ،وهذه الآية الكريمة صريحة بوجود مجموعة من الصحابة كانوا

1 - انظر صحيح البخاري 3: 1099 / باب إذا حرق المشرك المسلم هل يحرق، و صحيح مسلم 4: 1759 / باب النهي عن قتل النمل، سنن ابن ماجة 2: 1075 / ح 3225.

2 – انظر صحيح البخاري 3: 1233 / باب قوله **(و نبئهم عن ضيف إبراهيم)**.

3 – انظر صحيح البخاري 3: 1225 / باب قوله تعالى **(و اتخذ إبراهيم خليلا)**، 4: 1746 / باب **(ذرية من حملنا مع نوح)**، 5: 1955 / باب "اتخاذ السراري و من اعتق جاريته ثمّ تزوجها"، و صحيح مسلم 4: 1840 / باب من فضائل إبراهيم الخليل.

4 – انظر في هذا السياق النص و الاجتهاد ومنع تدوين الحديث.

5 – الحجرات: 1.

يقدِّمون بين يدي الرسول، قال القرطبي: قال العلماء: كان في العرب جفاء وسوء أدب في خطاب النبي (صلى الله عليه وآله) وتلقيب الناس.[1]

وقال علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس: **(لا تقدّموا بين يدي الله ورسوله)** لا تقولوا خلاف الكتاب والسنة، و قال العوفي عنه: نُهوا أن يتكلّموا بين يدي كلامه، وقال مجاهد: لا تفتاتوا على رسول الله (صلى الله عليه وآله) بشيء حتى يقضي الله تعالى على لسانه، وقال الضحاك: لا تقضوا امراً دون الله ورسوله من شرائع دينكم، وقال سفيان الثوري: **(لا تقدموا بين يدي الله ورسوله)** بقول ولا فعل[2] ...

وقال الطوسي: يعني تعالى ذكره بقوله **(يا أيها الذين آمنوا)** يا أيها الذين أقروا بوحدانية الله و بنبوة نبيه محمد (صلى الله عليه وآله) **(لا تقدموا بين يدي الله ورسوله)** يقول: لا تعجلوا بقضاء أمر حروبكم أو دينكم قبل أن يقضي الله لكم فيه ورسوله، فتقضُوا بخلاف أمر الله وأمر رسوله.[3]

وفي تفسير النيسابوري: عن الحسن: نزلت في المنافقين كانوا يرفعون أصواتهم فوق صوت رسول الله (صلى الله عليه وآله) استخفافاً واستهانةً، و ليقتدي بهم ضعَفةُ المُسلمين، فنهيُ المؤمنون عن ذلك، وعلى هذا فإما أن يكون الإيمان [في قوله تعالى **(يا أيها الذين آمنوا)**] أعم من ان يكون باللسان أو به وبالقلب، وإمّا أن يكون الإيمان حقيقة فيكون تأديبا للمؤمنين الخلّص حتّى يكون حالهم بخلاف حال أهل النفاق، ويكون كلامهم لرسول الله (صلى الله عليه وآله) أخفض من كلامه لهم رعاية لحشمته وصيانة على مهابته[4] .

وفي تفسير أبي السعود: يروى عن الحسن أنّها نزلت في بعض المنافقين الذين كانوا يرفعون

1- تفسير القرطبي 16: 300.

2- تفسير ابن كثير 3: 205.

3 - تفسير الطوسي 26: 73 . 74.

4 - تفسير النيسابوري بهامش تفسير الطوسي 26: 74.

أصواتهم فوق صوته (صلى الله عليه وآله) .[1]

فإذا عرفت ذلك، فاقرأ ما في صحيح البخاري، بسنده عن ابن أبي مليكة، أن عبدالله بن الزبير أخبرهم أنه قدم ركب من بني تميم على رسول الله (صلى الله عليه وآله) ، فقال أبوبكر: أمِّر القعقاع بن معبد، وقال عمر: أمِّر الأقرع بن حابس، فقال أبوبكر: ما أردتَ إلاّ خلافي، فقال عمر: ما اردتُ خلافك، فتماريا حتىّ ارتفعت أصواتهما، فنزل في ذلك **(يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله)** ... حتّى انقضت الآيه[2] ...

ومعنى هذه الاية وشأن نزولها يكذّبان صراحةً ما قاله الشوبيني من عدم التقدم بين يدي الكتاب والسنة.

- ومن مفردات التقدُّم المذكور وعدم التسليم: أمرُ النبي (صلى الله عليه وآله) أبابكر وعمر بقتل الرجل الخارجي المصليّ وامتناعهما من ذلك، فقد روى أرباب المسانيد والسنن والحفاظ، عن أنس بن مالك، قال: كان في عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله) رجل يعجبنا تعبده واجتهاده، وقد ذكرناه لرسول الله (صلى الله عليه وآله) باسمه فلم يعرفه، فوصفناه بصفته فلم يعرفه، فبينا نحن نذكره إذ طلع الرجل

علينا، فقلنا: هو هذا، قال: إنكم لتخبروني عن رجل إنّ في وجهه لسفعة من الشيطان...

ثمّ دخل يصلي فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : من يقتل الرجل؟ قال أبوبكر: أنا، فدخل عليه فوجده يصلي، فقال: سبحان الله، أقتل رجلا يصلي؟ وقد نهى رسول الله عن قتل المصلين؟ فخرج فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : ما فعلت؟ قال: كرهت أن أقتله وهو يصلي وقد نهيت عن قتل المصلين.

قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : من يقتل الرجل؟ قال عمر: أنا، فدخل فوجده واضعاً جبهته. قال عمر: أبوبكر أفضل مني، فخرج فقال النبي (صلى الله عليه وآله) : مهيم؟ قال: وجدته واضعاً جبهته لله فكرهت أن

1- تفسير أبي السعود 8: 115.

2 – صحيح البخاري 4: 1834 / كتاب التفسير . سورة الحجرات. و انظر الدرالمنثور 7: 546 . في تفسير الجلالين 1: 684 "نزلت في مجادلة أبي بكر و عمر عند النبي (صلى الله عليه وآله) في تأمير الأقرع بن حابس أو القعقاع بن معبد و نزلت في من رفع صوته عند النبي (صلى الله عليه وآله) ".

أقتله.

فقال (صلى الله عليه وآله) : من يقتل الرجل؟ فقال علي: أنا، فقال (صلى الله عليه وآله) : أنت إن أدركته، فدخل عليه فوجده قد خرج، قال (صلى الله عليه وآله) : لو قُتل ما اختلف من أمتي رجلان[1] ...

- ومن ذلك ما رواه أحمد في مسنده، بسنده عن علي (عليه السلام) ، قال: جاء النبيَّ (صلى الله عليه وآله) أناسٌ من قريش، فقالوا: يا محمّد إنّا جيرانك وحلفاؤك، وإنّ ناساً من عبيدنا قد أتوك ليس بهم رغبة في الدين، ولا رغبة في الفقه، إنما فرّوا من ضياعنا وأموالنا، فاردهم إلينا، فقال لابي بكر: ما تقول؟ قال: صدقوا إنهم جيرانك، قال: فتغيّر وجه النبي (صلى الله عليه وآله) ، ثمّ قال لعمر: ما تقول؟ قال: صدقوا إنّهم لجيرانك و حلفاؤك، فتغيّر وجه النبي (صلى الله عليه وآله) .[2]

وروى هذا الحديث النسائي في خصائصه، وفيه تتمه هي: ثمّ قال (صلى الله عليه وآله) : يا معشر قريش والله ليبعثن الله عليكم رجلا امتحن الله قلبه للإيمان فيضربكم على الدين . أو يضرب بعضكم . قال أبوبكر: أنا هو يا رسول الله؟ قال: لا، قال عمر: أنا هو يا رسول الله؟ قال: لا، ولكن ذلك الذي يخصف النعل، وقد كان أعطى عليا نعلا يخصفها.[3]

- ومن ذلك تخلُّفُ من تخلّفَ عن جيش أسامة، وكان النبي (صلى الله عليه وآله) قد أمر بتجهيز جيش أسامة، ولعن من تخلف عنه[4] ، ولم يُبقِ أحداً من وجوه المهاجرين والأنصار كأبي بكر

1- الإصابة 2: 409، عن أبي يعلى في مسنده 6: 341. و انظره في الزهد لابن مبارك 1: 64، و نوادر الأصول 1: 222 / في الاصل الحادي و الأربعين، ومجمع الزوائد 7: 257 ـ 258 عن أبي يعلي، قال: "و قد تقدمت لهذا الحديث طرق. في قتال الخوارج"، و انظر مسند أحمد 3: 15 عن أبي سعيد الخدري و عنه في مجمع الزوائد 6: 225 قال "و رجاله ثقات". و العقد الفريد 2: 244 ـ 245، و حلية الاولياء 3: 227، و البداية و النهاية 7: 298.

2– مسند أحمد 1: 155 ، و انظره في الاحاديث المختارة للضياء المقدسي 2: 69 قال "إسناده حسن".

3 – خصائص أمير المؤمنين: 69 . و نقله المتقي في كنز العمال 13: 127 عن أحمد و ابن جرير . و صحّحه . و سنن سعيد بن منصور.

4– انظر السقيفة و فدك: 77 ، و عنه في شرح النهج 6: 52، و الملل و النحل 1: 23.

وعمر وأبي عبيدة وسعد وأمثالهم، لكنّ بعضهم مكثوا وتعللّوا بمرض رسول الله، وبعضهم ذهب إلى الجيش ورجع، وطعن بعضهم بتأميره أسامة بن زيد.

قال العضد الايجي في المواقف: وكاختلافهم [أي الصحابة] بعد ذلك في التخلف عن جيش أسامة; فقال قوم بموجب الاتباع لقوله: جهزوا جيش أسامة، لعن الله من تخلف عنه، وقال قوم بالتخلف انتظاراً لما يكون من رسول الله (صلى الله عليه وآله) في مرضه.[1]

وقد كان أبوبكر وعمر من المأمورين بالانضواء تحت لواء أسامة[2] ، لكنّهما رجعا وتخلفا عن الجيش لأمر دبُرٍّ بليلٍ، وكان ما كان من أمر السقيفة.

- وكان طلحة وعثمان طامِعَين في بعض زوجات رسول الله (صلى الله عليه وآله) ، إذ كان الأول طامعاً في أم المؤمنين عائشة، والثاني طامعاً في أمّ المؤمنين أم سلمة، ونزل في ذلك قوله تعالى **(وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله ولا أن تنكحوا أزواجه من بعده أبداً إنّ ذلكم كان عندالله عظيماً)**[3] ، وقوله **(إن تبدوا شيئاً أو تخفوه فإنّ الله كان بكل شيء عليما)**[4] ، وقوله **(النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمّهاتهم)**[5] ، وقوله **(إن الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة وأعدّلهم عذاباً مهينا)**[6] ، وقد تلفظا بألفاظ ينبو عنها اللسان، ولولا توخّينا إظهار الحقيقة لأعرضنا عن ذكرها، فقد

1- المواقف 3: 650. و انظر الملل و النحل 1: 23.

2 – انظر طبقات ابن سعد 2: 90، 4: 66 ، و تاريخ اليعقوبي 2: 113، و الكامل لابن الأثير 2: 317 ، و شرح النهج 1: 159 ، و سمط النجوم العوالي للعاصمي 2: 224 ، و السيرة النبوية لزيني دحلان 2: 339، و كنز العمال 5: 312، و منتخبه بهامش مسند أحمد 4: 180 ، و أنساب الأشراف 1: 474 ، و تهذيب تاريخ ابن عساكر 2: 391 ، و أسد الغابة 1: 68، و السيرة الحلبية 3: 234، و تاريخ أبي الفداء 1: 156.

3 – الأحزاب: 53.

4 – الأحزاب: 54.

5 – الأحزاب: 6.

6 – الأحزاب: 57.

تلفظا بمثل قولهما "اينكح محمد نساءنا إذا متنا ولا ننكح نساءه إذا مات؟ لو مات لقد أجلنا على نسائه بالسهام"، وبمثل "لو

مات محمد لتزوَّجْتُ عائشة" فبلغ ذلك رسول الله (صلى الله عليه وآله) فتأذى به، وبمثل "لئن عشت بُعد مَحمد لأنكحن عائشة".[1]

- وفرّ طلحة و عثمان يوم أحد، وأراد أحدهما أن يتهود والآخر أن يتنصّر.

فقد روى ابن جرير الطوي بسنده عن السدي، قال: وفشا في الناس أنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) قد قتل، فقال بعض أصحاب الصخرة [الذين صعدوا إلى صخرة الجبل منهزمين في حرب أحد]: ليت لنا رسولا إلى عبدالله بن أُبيّ فيأخذ لنا أمَنةً من أبي سفيان!! يا قوم إن محمدا قَد قتل، فارجعوا إلى قومكم قبل أن يأتوكم فيقتلوكم...[2]

و روى السدي في تفسير قوله تعالى **(يا أيّها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولّهم منكم فإنّه منهم إنّ الله لا يهدي القوم الظالمين)**[3] ، قال: لمّا أصيب أصحاب النبي (صلى الله عليه وآله) بأُحُدُ، قال عثمان: لألحقن بالشام فإن لي به صديقا من اليهود . يقال له: دهلك . فلآخذنّ منه أماناً، فإني أخاف أن يدال علينا اليهود، وقال طلحة بن عبيدالله: لأخرجنّ إلى الشام فإنّ لي صديقا من النصارى فلآخذنّ منه أمانا، فإني أخاف أن يدال علينا النصارى، قال السدي: فأراد أحدهما أن يتهود و

---

1 - انظر تفسير القرطبي 14: 228 ـ 229 ، و تفسير الفخر الرازي 25: 225 ، و تفسير الثعلبي 8: 60 ، و تفسير ابن كثير 3: 505 ـ 506، و تفسير الطبري 22: 29 ـ 30 ، و معاني القرآن للنحاس 5: 373 ، و أسباب النزول: 243 ، و زاد المسير 6: 213 ، و طبقات ابن سعد 8: 201، و الاصابة 3: 433 ، و الدر المنثور 5: 214 ـ 215 ، و غيرها. و قد اتفقت كلّها على ذكر طلحة، و تحفّظت على عثمان إلاّ أنّ السديّ روى ذلك مصرّحاً باسمه. (انظر دلائل الصدق 3: 337 ـ 339) و ثبوت هذا القول في طلحة فقط كاف في المقام لدحض افتراء عدم تقدّمهم بين يدي الله و رسوله.

2 – تفسير الطوي 4: 149 ، و تاريخ الطوي 2: 201، و الدر المنثور 2: 80، و البداية و النهاية 4: 26.

3– المائدة: 51.

الآخر أن يتنصّر.

قال: فأقبل طلحة على النبي (صلى الله عليه وآله) و عنده علي بن أبي طالب (عليه السلام) فاستأذنه طلحة في المسير إلى الشام. و قال: إن لي بها مالا آخذه ثمّ أنصرف، فقال له النبي (صلى الله عليه وآله) : عن مثل هذا الحال تخذ لنا وتخرج و تدعنا؟! فأكثر على النبي (صلى الله عليه وآله) من الاستئذان، فغضب علي (عليه السلام) فقال: يا رسول الله ائذن لابن الحضرمية، فو الله ما عزّ من نَصَرَ وَلا ذلّ مَنَّ خذل، فكف طلحة عند ذلك، فانزل الله عزوجل فيهم **(ويقول الذين آمنوا أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم أنّهم لمعكم حبطت أعمالهم)**[1] يعني أولئك، يقول: إنّه يحلف لكم أنّه مؤمن معكم فحبط عمله بما دخل فيه من أمر الإسلام حين نافق فيه.[2]

وإذا لم يَرُق ذلك لأتباع طلحة وعثمان. فيكفي في المقام رواية السدي الأولى المصرّحة بأن بّعض أصحاب الصخرة من الصحابة أرادوا المساومة مع المنافقين على حساب الدين، كما إنها دالّة على وجود جماعة من الصحابة خالفوا أمر النبي (صلى الله عليه وآله) وتركوه في أحرج اللحظات، فهل هذا هو المنهج الواحد الذي تعنية في التسليم للسنة النبوية؟!!

- وهناك مفردات كثيرة جدّاً جداً في تقدم الصحابة بين يدي الله ورسوله، وذلك التقدم منبثق من قربهم بعهد الجاهلية وعدم فهمهم لروح الاسلام ومقام الرسول والرسالة على واقعهما، وقد ألّفت في كثير منها الكتب والأسفار والمجلدات، وذكروا منها:

أ . إنّ عمر جاء إلى النبي (صلى الله عليه وآله) وفي يده كتاب من أخ له من اليهود من بني زريق وأشار على النبي (صلى الله عليه وآله) بأن يزداد به علماً إلى علمه، قالوا: فغضب رسول الله (صلى الله عليه وآله) حتى أحمرّت وجنتاه،

1- المائدة: 53.

2 – الطرائف 2: 494 ، نقلا عن تفسير السدي. و قد نقل صدرَ هذه الرواية عن السديِّ الثعلبيُّ في تفسيره 4: 76 لكنه حذَفَ اسميَ الصحابيين عثمان و طلحة، فقال: "فقال رجل من المسلمين: أما أنا فألحق بدهلك اليهودي... و قال رجل آخر: أما أنا فألحق بفلان النصراني ببعض اهل الشام فآخذ منه اماناً، و أنزل الله هذه الاية ينهاهما".

ثم نودي بـ "الصلاة جامعة"، فقالت الأنصار: أُغضب نبيكم، السلاح السلاح...[1]

ب .ولاقى عمرُ صفيةَ بنت عبدالمطلب عمةَ رسول الله (صلى الله عليه وآله) ، فقال لها: يا صفيةَ سمعت صواخك . وكانت قد مات لها ولد فبكته . إنّ قرابتك من رسول الله (صلى الله عليه وآله) لن تغني عنك من الله شيئاً، فلما أخبرت رسول الله (صلى الله عليه وآله) بذلك غضب، قال الراوي وهو ابن عباس: فغضب النبي وقال: يا بلال هجّر بالصلاة، فهجّر بلال بالصلاة، فصعد المنبر (صلى الله عليه وآله) فحمدالله واثنى عليه ثم قال: ما بال أقوام يزعمون أنّ قرابتي لا تنفع، كل سبب ونسب منقطع يوم القيامة إلاّ سببي ونسبي فانها موصولة في الدنيا والآخرة...[2]

ج .ولما توفّي عبدالله بن أُبيّ جاء ابنه إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) وطلب منه أن يكفنه في قميصه ويستغفر له ويصلي عليه، فلما جاء النبي (صلى الله عليه وآله) ليصلي عليه جذبه عمر[3] من ثوبه[4] .

د .واعترض عمر اعتراضاً فيه كثير من الغلظة على النبي (صلى الله عليه وآله) والتقدم بين يديه في صلح الحديبية، وجعل يردّ على رسول الله الكلام، وقال له رسول الله (صلى الله عليه وآله) : إني رضيتُ وتأبى[5] ؟! وكان عمر يقول: فعملتُ لذلك أعمالا[6] ، ويقول: ما شككت منذ أسلمت إلاّ

---

1 - انظر تقييد العلم: 52 ، و مصنف عبدالرزاق 10: 313 ، و مجمع الزوائد 10: 174 ، و مسند أحمد 3: 387 ، و مصنف بن أبي شيبة 6: 228 ، السنة لابن أبي عاصم: 27، و الفائق 3: 412 "هَوَك". و لا حظ غضب رسول الله (صلى الله عليه وآله) مع أنّه على خلق عظيم بنصّ القرآن، و في المجموع للنووي 15: 328 قول النبي (صلى الله عليه وآله) لعمر "أفي شكّ أنت يابن الخطّاب".

2 – مجمع الزوائد 8: 215 . 216 . و في المعجم الكبير للطواني 24: 424 روى عن عبدالرحمن بن أبي رافع مثل ذلك، و أن عمر قال لأم هانئ: "اعلمي أنّ محمدًا لا يغني عنك شيئا".

3 – انظر هذه الجرأة على الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله) في صحيح البخاري 7: 26 / كتاب اللباس، و سنن النسائي 4: 37 ، و سنن الترمذي 4: 343، و صحيح ابن حبان 7: 447.

4 – صحيح البخاري 5: 206، و صحيح مسلم 7: 116، 8: 120 / كتاب صفات المنافقين، و السنن الكبرى 3: 402.

5 – السيرة الحلبية 2: 706.

6 – صحيح البخاري 3: 182 / كتاب الصلح، و تفسير ابن كثير 4: 213 / في سورة الحجرات، و الدر المنثور 6: 77. و قال ابن حبان في صحيحه 11: 224. فعملت لذلك اعمالا، يعني في نقض الصحيفة".

يومئذ[1]. ولم يكن عمر الوحيد في هذا المجال لكنه كان الرقم الصارخ، فقد روى الثعلبي ما أصاب الصحابة من الشك برؤيا النبي دخول المسجد الحرام. قائلا: وقد كان اصحاب رسول الله خرجوا و هم لا يشكون في الفتح لرؤيا رآها رسول الله (صلى الله عليه وآله) ، فلما رأوا ذلك [الصلح] دخل الناس أمر عظيم حتى كادوا يهلكون... فقال عمر: والله ما شككت منذ أسلمت إلاّ يومئذ.[2]

هـ. ومن طوامّ عمر ما قاله عند وفاة النبي (صلى الله عليه وآله) ، و ذلك حين أراد أن يكتب لهم كتاباً لن يضلوا بعده أبداً. إذ قال ألفاظاً في حق رسول الله (صلى الله عليه وآله) هي عين التقدم بين يديه وعينُ الردّ عليه.

فقد روى بسنده عن ابن عباس. قال: لما اشتدّ بالنبي (صلى الله عليه وآله) وجعهُ قال: ائتوني بكتاب، أكتب لكم كتابا لاً تضلوا بعده، قال عمر: إنّ النبي غلبَهَ الوُجع، وعندنا كتاب الله حسبنا، فاختلفوا وكثر اللغط، قال: قوموا عني ولا ينبغي عندي التنازع، فخرج ابن عباس يقول: إنّ الرزية كلّ الرزية ما حال بين رسول الله (صلى الله عليه وآله) وبين كتابه.[3]

وروى البخاري أيضاً بسنده عن ابن عباس، انه قال: يوم الخميس وما يوم الخميس، ثم بكى حتى خضب دمعه الحصباء، فقال: اشتد برسول الله (صلى الله عليه وآله) وجعه يوم الخمس، فقال: ائتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً، فتنازعوا ولا ينبغي عند نبيّ تنازع.

---

1 - صحيح ابن حبان 11: 224 ، و مصنف عبدالرزاق 5: 339 ، و تفسير الطبري 26: 129 ، و الدر المنثور 6: 77 ، و تفسير الثعلبي. و قال الصالحي الشامي في سبل الهدى و الرشاد 5: 53 "و قال [عمر] كما في الصحيح: و الله ما شككت منذ أسلمت إلاّ يومئذ، و جعل يردّ على رسول الله (صلى الله عليه وآله) الكلام".

2– تفسير الثعلبي 9: 59 . 60.

3 – صحيح البخاري 1: 119 . 120 / كتاب العلم . باب كتابة العلم. و لا حظ مقولة "حسبنا كتاب الله" فهي دالة بالملازمة على منع عمر من التدوين و التحديث و الكتابة.

فقالوا: هَجَرَ رسول الله (صلى الله عليه وآله) ، قال: دعوني فالذي أنا فيه خير مما تدعوني اليه[1] ...

وروى البخاري أيضاً بسنده عن سعيد بن جبير، قال: قال ابن عباس: يوم الخميس وما يوم الخميس، اشتد برسول الله (صلى الله عليه وآله) وجعهُ، فقال: ائتوني أكتب لكم كتابا لّن تضلوا بعده أبدا، فتنازعوا ولا ينبغي عند نبي تنازع، فقالوا: ماشأنه: أَهَجَرَ استفهموْهِ، فذهبوا يردون عليه، فقال: دعوني فالذي أنا فيه خير مما تدعونّي إليه[2] ...

وروى بسنده عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة، عن ابن عباس، قال: لمّا حُضر رَسول الله (صلى الله عليه وآله) و في البيت

رجال. فقال النبي (صلى الله عليه وآله) : هلموا أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده، فقال بعضهم: إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قد غلبه الوجع وعندكم القرآن، حسبنا كتاب الله، فاختلف أهل البيت واختصموا، فمنهم من يقول: قرّبوا يكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده، ومنهم من يقول غير ذلك، فلما أكثروا اللغو والاختلاف قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : قوموا. قال عبيدالله: فكان يقول ابن عباس: إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله (صلى الله عليه وآله) وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب لاختلافهم ولغطهم.[3]

وروى بسنده عن عبيدالله بن عبدالله، عن ابن عباس، قال: لمّا حُضر رَسول الله (صلى الله عليه وآله) وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب، قال النبي (صلى الله عليه وآله) : هلم أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده، فقال عمر: إنّ النبي قد غلَبَ عليه الوجع. وعندكم القرآن حسبنا كتاب الله، فاختلف أهل البيت فاختصموا، منهم من يقول: قربوا يكتب لكم النبي (صلى الله عليه وآله) كتاباً لن تضلوا بعده، ومنهم من يقول ما قال عمر، فلما أكثروا اللغو والاختلاف عند النبي (صلى الله عليه وآله) قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : قوموا. قال عبيدالله: فكان ابن عباس يقول: إنّ الرزية كلّ الرزية ما حال بين رسول الله (صلى الله عليه وآله)

1- صحيح البخاري 2: 490 / كتاب الجهاد و السير ـ باب جوائز الوفد.

2 – صحيح البخاري 3: 317 . 318 / كتاب المغازي . باب مرض النبي و وفاته / ح 871.

3 – صحيح البخاري 3: 318 / كتاب المغازي . باب مرض النبي و وفاته / ح 872 . قال العيني في عمدة القاري 9: 63 "و في البيت رجال، أي و الحال أنّ في بيت النبي رجال من الصحابة و لم يرُد أهل بيت النبي (صلى الله عليه وآله) ".

وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب من اختلافهم ولغطهم.[1]

وقد صوّح الحميدي في الجمع بين الصحيحين في حديث القرطاس: فقالوا ما شأنه؟ فقال عمر: إن الرجل ليهجر.[2]

وقال القاضي عياض في نسيم الرياض: وأمّا الاختلاف الذي وقع عنده (صلى الله عليه وآله) كما ورد في الأحاديث الصحيحة من أنّ النبي (صلى الله عليه وآله) قال في مرضه: ائتوني بدواة أكتب لكم كتاباً لا تضلون بعدي، فقال عمر: إن الرجل ليهجر حسبنا كتاب الله.[3]

قال العيني في عمدة القاري: واختلف العلماء في الكتاب الذي هَمَّ (صلى الله عليه وآله) بكتابته، قال الخطابي: يحتمل وجهين، أحدهما أنه أراد أن ينصّ على الإمامة بعده فترتفع تلك الفتن العظيمة كحرب الجمل وصفين[4] ...

وقال ابن حجر: قوله "أَهجر" بهمزة الاستفهام، والاسم الهُجْرُ وهو الهذيان، ويطلق على كثرة الكلام الذي لا معنى له، قيل: وهو استفهام إنكار.[5]

وقال العيني . عند شرحه الحديث المروي في باب جوائز الوفد .: قوله "أهجر" ويروى "هجر" بدون الهمزة... وقال ابن بطال: قالوا هجر رسول الله (صلى الله عليه وآله) أي اختلط، وأهجر إذا أفحش، وقال ابن التين: يقال هَجَرَ العليل . إذا هذى .

يهجُرُ هجرا ًبالفتح،والهجرُ ْبالضم: الإفحاش. وقال ابن دريد: يقال هجر َالرَجل في المنطق إذا تكلم بما لا معنى له،وأهجر إذا أفحش. قلت [و الكلام للعيني]: هذه العبارات كلّها فيها ترك الأدب والذكر بما لا يليق بحق

1 - صحيح البخاري 4 : 225 ـ 226 / كتاب المرضى و الطب ـ باب قول المريض قوموا عني. و رواه أيضاً في صحيحه 4 : 774 / كتاب الاعتصام بالكتاب و السنة ـ باب كراهية الخلاف.

2- 3- 4 - عمدة القاري 2: 171 . و انظر في آخر كلامه اختلاق المعاذير لتنزيه عمر على حساب النيل من مقام رسول الله (صلى الله عليه وآله) .

5 - مقدمه فتح الباري 1: 200.

النبي، و لقد أفحش من أتى بهذه العبارة.[1]

وقال العيني أيضاً . عند شرحه الحديث المروي في باب مرض النبي ووفاته من كتاب المغازي .: قوله "أهجر" بهمزة الاستفهام الإنكاري عند جميع رواة البخاري، وفي رواية الجهاد "هَجَرَ" بدون الهمزة، وفي رواية الكشميهني هناك "هجرَ َهجرَ َ رسول الله" بتكرار لفظ هَجرَ. وقال عياض: معنى هجرَ َأفحش، ويقال: هجر الرَجل، إذا هذى،وأهجر إذَا ْأفحَش.

قلت [القول للعيني]: نسبة هذا إلى النبي (صلى الله عليه وآله) لا يجوز، لأنّ وقوع مثل هذا الفعل عنه (صلى الله عليه وآله) مستحيل لأنّه معصوم في كل حالة في صحته و مرضه.

وقد تكلموا في هذا الموضع كثيراً،وأكثره لا يجدي،والذي ينبغي أن يقال: إنّ الذين قالوا "ما شأنه أهَجرَ َأوَ هجر" َ بالهمزة و بدونها . هم الذين كانوا قريبي العهد بالاسلام و لم يكونوا عالمين بأنّ هذا القول لا يليق أن يقال في حقّ (صلى الله عليه وآله)[2] لأنّهم ظنوا أنّه مثل غيره من حيث الطبيعة البشرية، إذا اشتد الوجع على واحد منهم تكلم من غير تحرٍّ في كلامه...

ومن أجل ذلك وقع بينهم التنازع حتى أنكر عليهم النبي (صلى الله عليه وآله) بقوله "لا ينبغي عند نبيّ التنازع" وفي الرواية الماضية "لا ينبغي عندي تنازع" ومن جملة تنازعهم ردّهم عليه، و هو معنى قوله "فذهبوا يردّون عليه".[3]

وهنا للقارئ أن يحكم بين تصريحهم وتصريح القاري العيني بالردّ على النبي (صلى الله عليه وآله) ، وبين قول هذا الكويتب أنّ الصحابة كانوا على منهج واحد في التسليم،وأنّهم لم يعارضوا نصَا ّإذَا كان يخالف سنة النّبي (صلى الله عليه وآله) ؟! فهذا مصرّح ٌبه،وهذا بكاءُ ابن عباسٍ ماثل للعيان،وها هو استياء الرسول الاكرم منهم،وهاهي التصريحات بان نسبة الهجر إلى النبي (صلى الله عليه وآله) تطاولٌ على حرمة النبوة.

1- عمدة القاري 14: 298.

2 - و قد عرفت أنّ عمر هو قائل هذا القول.

3 - عمدة القاري 18: 62.

وهذه الامثلة التي سقناها لك من الاختلافات والتقدم بين يدي رسول الله (صلى الله عليه وآله) مسبوقة وملحقة بعشرات بل مئات مثلها، اعترف بها القوم لكنهم حملوها . بتعسّف . على انها اختلافات اجتهادية!!! وأين كان المتنازعون في كتابة الكتاب عن قوله تعالى مخاطبا لنبيه الأكرم (صلى الله عليه وآله) **(فلا و ربك لا يؤمنون حتّى يحكموك فيما شجر بينهم)** وقوله **(وما ينطق عن الهوى * إن هو إلاّ وحي يوحى)**؟!

قال الشهرستاني بعد ذكره حديث ذي الخويصرة وردّه على النبي (صلى الله عليه وآله) : وذلك خروج صريح على النبي (صلى الله عليه وآله) ، ولو صار مَن اعترض على الإمام الحقّ خارجياً، فمن اعترض على الرسول أحق بأن يكون خارجيا[1] ، أو ليس ذلك قولا بتحسين العقل وتقبيحه؟ وحُكماً بالهوى في مقابلة النص؟ واستكبارا على الأمر بقياس العقل؟[2]

وقال: وأما الاختلافات الواقعة في حال مرضه (صلى الله عليه وآله) وبعد وفاته بين الصحابة فهي اختلافات اجتهادية كما قيل... فأول تنازع وقع في مرضه (صلى الله عليه وآله) فيما رواه الامام أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري... [وساق رواية "قد غلبَهُ الوجع"]...

الخلاف الثاني في مرضه (صلى الله عليه وآله) : أنه قال جهزوا جيش أسامة لعن الله من تخلف عنه، فقال قوم: يجب علينا امتثال أمره... و قال قوم: قد اشتد مرض النبيّ فلا تسع قلوبنا مفارقته...

الخلاف الثالث: في موته (صلى الله عليه وآله) ، قال عمر بن الخطاب: من قال أنّ محمدًا قُدمات قتلته بسيفي هذا، وانما رفع إلى السماء كما رفع عيسى (عليه السلام) ...

الخلاف الرابع: في موضع دفنه (صلى الله عليه وآله) ...وأرادت جماعة نقله إلى بيت المقدس...

الخلاف الخامس: في الإمامة، وأعظم خلاف بين الأمة خلاف الإمامة، إذ ما سُلّ سيف في الاسلام على قاعدة دينية مثل ما سُلّ على الامامة في كل زمان[3] ...

الخلاف السادس: في أمر فدك والتوارث عن النبي (صلى الله عليه وآله) ...

1- ولاحظ ان ذا الخويصرة اتّهم الرسول (صلى الله عليه وآله) بعدم العدل، و أنّ عمر اتّهمه بالهذيان.

2- الملل و النحل 1: 21.

3 – لا حظ ما قاله الخطابي قبل قليل من أن النبي أراد أن ينص في الكتاب على الإمامة بعده.

الخلاف السابع: في قتال مانعي الزكاة، فقال قوم: لا نقاتلهم قتال الكفرة، وقال قوم: بل نقاتلهم...

الخلاف الثامن: في تنصيص أبي بكر على عمر بالخلافة وقت الوفاة...

الخلاف التاسع: في أمر الشورى واختلاف الآراء فيها...

الخلاف العاشر: في زمان أمر المؤمنين علي (عليه السلام) بعد الاتفاق عليه وعقد البيعة له[1]...

هذه الخلافات و أضعافها حملها المتعصبون على انّها اجتهادية، وحملوا الابداعات الفقهية على أنّها خلافات في الفروع، مع أنها واضحة جلية في أنّ مصدرها هو عدم الانصياع لأوامر الكتاب والسنة، و قد طالبت فاطمة بنت رسول الله (صلى الله عليه وآله) بفدك. فاختلق أبوبكر نزعمة "نحن معاشر الانبياء لا نورث، وحاجج عمارٌ عمَرَ في حديث التيمم لكن الثاني أصر على أنّ فاقد الماء لايتوضأ ولو دهراً، و أرجع عثمان الحكم بنَ العاص طريد رسول الله مدعيا أنّ رسوله (صلى الله عليه وآله) كان وعده بإرجاعه، حتّى أنّ إحداثاته جعلت مقتله بيد الصحابة، و و و و... فهل كل هذه الطامات والمخالفات الوقحة لسنة الرسول، وإراقة كل تلك الدماء، تعدّ منهجاً واحداً؟!!!

ونظرة عابرة في أحاديث السقيفة توقفنا على غير ما يدعيه القوم، فإنّ النزاع في أمر الامامة وصل ذروته، وهدّد بعضهم بعضاً بالقتل، وشهر بعضهم سيفه، وقتل سعد بن عبادة بعد ذلك غيلة، وكان الهجوم على دار عليّ والتهديد بالحرق أو الحرق الفعلي، مع أنّ دم المسلم حرام على أخيه المسلم. فكيف يحاول بعضهم قتل البعض الآخر، وكيف قتلوا عثمان والقوه في المزبلة، ومنعوا من دفنه في مقابر المسلمين، و و و... وكلّها تخالف النصوص الصريحة عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) ، في حفظ المال والدم والحرمات، فهل يريدون أن يقولوا أنّ تكذيب النبي ومخالفته لا تكون .والعياذ بالله . إلاّ بقولهم له "كذبتَ" و "لا نرضى بما تقوله" وما أشبهها من العبارات؟!!

1- الملل و النحل 1: 27 ـ 22. و انظر قريبا من ذلك في المواقف 3: 651 ـ 649.

وإذا غضضنا النظر عن كل ذلك، فما يقول المرء في الحارث بن سويد بن الصامت الانصاري الأوسي، وهو ممن شهد أحداً، و عدّه في الطبقة الأولى من الصحابة، مع أنّ النبي (صلى الله عليه وآله) قتله قودا بالمجذر بن زياد البلوي، وصرّح هو بأنّه لم يكن من المنافقين، ألم يكن مخالفاً لنصوص الوحيين من أنّ الإسلام يجبُّ ما قبله؟!

وقد ترجم له ابن الأثير في أسد الغابة، وابن حجر في القسم الأوّل من إصابته، قال ابن الأثير: ولا خلاف بين أهل الأثر أنّ هذا قتله النبي (صلى الله عليه وآله) بالمجذر بن زياد لأنّه قتلَ المجذر يوم أحد غيلة... وانما قتل الحارث المُجذر لأنَّ المجذّرَ قتل أباه سويد بن الصامت في الجاهلية في حروب الأنصار، فهاج بسبب قتله وقعة بعاث، فلما رآه الحارث يوم أحد قتله بأبيه.[1]

وقال ابن حزم الاندلسي: و قد قيل أنّه تورأ عند القتل من النفاق، وقال: يا رسول الله، والله ما قتلت المجذَّر شكاً في ديني

ولا نفاقاً، ولكني لمارأيت قاتل أبي لم أتمالك أن قتلته.[2]

وفي قتل الحارث للمجذر، ونزول جبرئيل (عليه السلام) و إخباره النبيَّ (صلى الله عليه وآله) بذلك، وقتله الحارث قصاصاً، يقول حسان بن ثابت:

يا حار في سنة من نوم أوّلكم أم كُنتَ ويحك مغتراً بجبريل

أم كنت يابن زياد حين تقتله بغرة في فضاء الأرض مجهولِ[3]

فهذا صحابي تزوجوا له في الصحابة، ومن المشركين في معركة أحد، وصرّح بأنه ليس منافقا، وإنما تحركته غيرة الانتقام والثار الجاهلية، فكيف يدعي الشوبيني وغيره أن الصحابة كلهم عدول إلاّ المنافقين وهم مفضوحون؟! وكيف يقال أنهّم كانوا على منهج واحد في التسليم؟!

ومن نفس منطلق تقديس الصحابة . على حساب الكتاب والسنة . انطلق هذا الرجل[2]

1- اسد الغابة 1: 332.

2 – جمهرة انساب العرب: 337.

3– الاصابة 1: 280.

ليُنكر تكذيب بعض الصحابة للبعض الآخر، فضلا عن إنكار السباب والتشاتم والتهاتر الواقع بينهم. قال:

وما يردُ من ألفاظ التكذيب على ألسنة بعضهم [أي بعض الصحابة] فإنمّا هو تخطئة بعضهم لبعض، وبيان ما وقع فيه بعضهم من وَهَمَ الكلام...

وقد جاءت كلمة "الكذب" في أحاديث كثيرة بمعنى "أخطأ"، من ذلك قول النبي (صلى الله عليه وآله) : كذبَ من قال ذلك، في الردّ على من ظنّ أن عامر بن الأكوع قتل نفسه في غزوة خيبر...

ثم ضرب أمثلة متعدّدة حمَلَ فيها الكذب على معنى الخطأ، ثم قال:

فهذا كُلُّه مُن الكذب الخطأ، ومعناه "أخطأ قائل ذلك"، وسمُيّ كذبا لأنّه يشّبهه لأنه د الصوّاب كما أن الكذبّ ضد الصدقّ و إن افترق من حيث النية والقصد.[1]

وفي هذا الكلام مواضع من الكذب الذي إن شاء سمّاه مواضع من الخطأ:

أ . إنّ الكذب في لغة العرب هو نقيض الصدق، وهذا هو أصل وضعه اللغوي.

قال ابن منظور: الكذب: نقيض الصدق.[2]

وفي التاج: الكذّابان مسيلمة الحنفي والأسود العنسي.[3]

وقال ابن فارس: الكاف والذال والباء أصلٌ صحيح يدل على خلاف الصدق.[4]

وقال ابن عباد: الكذب معروف.[5]

وفي الطراز الأوّل: كذَبَ ـَ كضوبَ ـَ كذبا ـِـْ أخبر بغير ما عليه المخبرُ عنْهَ.[6]

فالكذبُ في أصلِ الوضع اللغوي معروف ولا يصارُ إلى غيره إلا إذا امتنع حمله على الحقيقة،

1- كتابه 1: 408 ـ 406.

2 – لسان العرب 1: 704.

3 – تاج العروس 1: 448.

4– معجم مقاييس اللغة 5: 167.

5– المحيط في اللغة 6: 237.

6 – الطراز الاول للسيد علي خان المدني / مخطوط . فصل الكاف من كتاب الباء.

ومن هذا الباب يحمل الكذب على الخطإ.

قال ابن منظور: وقد استعملت العربُ الكذبَ في موضع الخطإ. وأنشد بيت الأخطل:

كَذَبَتكْ عينكُ أمَ رأيت بواسط

وقال ذو الرمة:

وما في سَمْعِهِ كِذبَ

وفي حديث عروة، قيل له: إنّ إبن عباس يقول: إنّ النبي (صلى الله عليه وآله) لبث بمكة بضع عشرة سنة، فقال: كذَبَ أي أخطأ[1] ...

وقد صوّح الزمخشري والسيد علي خان المدني، بأن قوله "كذبتك عينك" بمعنى أرتك ما لا حقيقة له، أنّه من المجاز[2]، فما يجري مجراه أيضاً من المجاز الذي لا يصارُ إليه إلا عند تعذرّ الحمل على الحقيقة.[3]

ب .وعلى فرض التنزل وحمل ذلك على الحقيقة، نقول: إنّ هناك نصوصاً جمةً تأبى الحمل على معنى الخطأ.

ومن تلك الموارد المورد الذي نقله عن كتاب الفكر المنهجي عند المحدثين للدكتور همام عبدالرحيم، قال: و على نحو هذا الاستعمال لكلمة "كذب" جاء استعمال الصحابة لها، كقول ابن عبّاس عن نوف البكالي: "كذب نوف" عند ما قال: صاحبُ الخضر ليس موسى بني إسرائيل، وإنّما موسى آخر، ونوف من الصالحين العباد، ومقصود ابن عباس: أخطأ نوف.[4]

مع أن الكاتب خانَ في النقل، لأنّ هذا النص رواه البخاري في صحيحه . الذي هو أصح

1- لسان العرب 1: 709.

2- انظر الاساس: 389 ، و الطراز الاول . "و من المجاز".

3 - و قد نقل في التاج 1: 451 عن التوشيح أن اهل الحجاز يقولون: كذبت، بمعنى أخطات و قد تبعهم فيه بقية الناس. و هذا النقل تكذبه لغة الحجاز و لغة القرآن. و هو نقل متأخر، انفوربه السيوطي.

4- كتابه 1: 407. نقلا عن ص 52 من كتاب الفكر المنهجي عند المحدثين.

كتاب عندهم بعد كتاب الله . كما رواه غيره، وفيه "كذبَ عدوُّ الله"[1] ، فيكف يصح أن تؤول هذه العبارة بـ "أخطأ عدوّ الله"؟! إنّ قوله "عدوالله" يأبى حمل "كذب" على معنى "أخطأ".

- ومن الموارد النقضية ما رواه الترمذي بسنده عن سعيد بن جهمان، قال: حدثني سفينة، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : الخلافة في أمتي ثلاثون سنة ثم مُلكٌ بعد ذلك. ثم قال لي سفينة: أمسك عليك خلافة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي فوجدناها ثلاثين، قال سعيد: فقلت له: إنّ بني امية يزعمون أنّ الخلافة فيهم، قال سفينة: كذبَ بنَو الزرقاء، بل هم ملوك من شر الملوك[2] .
- ومن الموارد ماروووه من أنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) بعث عبدالله بن أبي حدرد ليعلمه خبر المشركين من هوازن قبل معركة حنين، قالوا: فأقام معهم حتى سمع وعلم ماقد أجمعوا له من حرب رسول الله (صلى الله عليه وآله) ،وعلم أمر مالك بن عوف وأمر هوازن وما هم عليه.

ثم أتى رسول الله (صلى الله عليه وآله) فأخبره الخبر، فدعا رسول الله (صلى الله عليه وآله) عمرَ بن الخطاب، فأخبره خبر ابن أبي حدرد، فقال عمر: كذبَ!! فقال ابن أبي حدرد: إن تكذبني فطالما كذّبتَ بالحق يا عمر! فقال عمر: ألا تسمع يا رسول الله إلى ما يقول ابن أبي حدرد! فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : قد كنت ضالا فهداك الله.[3]

- ومن ذلك أن عبدالرحمن بن عديس البلوي . و هومن أجلة الصحابة ومن أهل بيعة الشجرة، وممن شارك في قتل عثمان . صعد المنبر فصلى بالناس الجمعة، وتنقّص عثمان في خطبته، قال أبو نور الفقيمي: فدخلت على عثمان فأخبرته بما قال فيه، فقال: كذبَ و الله ابن

1 - صحيح البخاري 1: 38 / كتاب العلم. و 4: 127 / كتاب بدء الخلق، 5: 230 و 232، 5: 234 . و صحيح مسلم 7: 103 / باب فضائل موسى (عليه السلام) ، 7: 105، و سنن الترمذي 4: 371.

2- انظر سنن الترمذي 3: 341 / أبواب الفتن . باب ما جاء في الخلافة.

3 - تاريخ الطبري 3: 73 ، و سيرة ابن هشام 2: 287.

(1) عديس ...

وفي صحيح مسلم بسنده عن أبي موسى في حديث طويل قال فيه: فدخلت أسماء بنت عميس .وهي ممن قدم معنا على حفصة زوج النبي (صلى الله عليه وآله)زائرة وقد كانت هاجرت إلى النجاشي فيمن هاجر اليه . فدخل عمر على حفصة

وأسماء عندها، فقال عمر حين رأى أسماء: من هذه؟ قالت [حفصةُ]: أسماء بنت عميس، قال عمر: الحبشية هذه؟ البحرية هذه؟ فقالت أسماء: نعم، فقال عمر: سبقناكم بالهجرة فنحن أحقّ برسول الله (صلى الله عليه وآله) منكم، فغضبت وقالت كلمةً: كذبتَ يا عمر. كلاّ والله... وأيم الله لا أطعم طعاماً ولا أشرب شرابا حتى أذكر ما قلتُ لرسول الله (صلى الله عليه وآله) ... فلما جاء النبي (صلى الله عليه وآله) قالت: يا نبي الله إنّ عمر قال كذا وكذا، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : ليسَ بأحق بي منكم، وله ولأصحابه هجرة واحد، ولكم أنتم أهل السفينة هجرتان[2] ...

وقد عقد ابن عدي في كتابه الكامل في ضعفاء الرجال فصلا من الباب الثلاثين تحت عنوان "ذكر من استجاز تكذيب من تبيَّن كذِبهُ مُن الصحابة والتابعين وتابعي التابعين و من بعدهم إلى يومنا هذا رجلا رجلا" ثم قال: فمن الصحابة عمر بن الخطاب [ونقل قضية عمر وأُبيّ الآتية]، ثم قال: وعلي بن أبي طالب (عليه السلام) ، حدثنا سعيد بن عثمان بن سعيد الحراني... عن عبدالله بن الحارث، قال: اعتمرت مع علي بن أبي طالب في زمن عمر أو في زمن عثمان فذكره، فدخل عليه نفر من أهل العراق فقالوا: يا أبا الحسن جئنا نسألك عن أمر يجب أن تجيبنا، قال: أظن المغيرة بن شعبة يحدثكم أنّه أحدث الناس عهداً برسول الله؟ قالوا: أجل، عن ذلك جئنا نسألك، قال: كذَبَ، أحدث الناس عهدا برسول الله (صلى الله عليه وآله) قثم بن العباس.

قال: و عبدالله بن العباس بن عبدالمطلب [و نقل قوله في نوف: كذب عدو الله، و نقل تكذيبات أخرى منه لبعض الصحابة]، ثمّ قال: وعبدالله بن سلام... وعبادة بن الصامت...

1- البداية و النهاية 4: 189.

2 – شرح صحيح مسلم للنووي 15: 297 . 298 / كتاب فضائل الصحابة . باب فضائل جعفر بن أبي طالب. و من المهزل قول النووي "كذبت أي أخطات".

وأنس بن مالك... وعائشة أم المؤمنين... ثم قال: ومن التابعين ممن تكلّم فيهم[1] ... و استرسل في كلامه دون أن يقول أنّ الكذب بمعنى الخطأ. وما تركناه من تكذيب بعضهم لبعض أضعاف ذلك، وفيه عبارات لا يمكن حملها بوجه من الوجوه على معنى أخطأ. مثل قول سعيد بن المسيب في عكرمة "كذب مخبثان، اذهب فسُبَّهُ"، وقوله لمن رَدَّ عَلاه: "لا تكذب علي كَمَا كذب عكرمة على ابن عباس"[2] ، وكقول ابن سيرين في عكرمة: "ما يسوءني أنّه يكون من أهل الجنة، ولكنّه كذاّب[3] "، فهل تحتمل هذه النصوص أن يراد منها التخطئة لا التكذيب؟!

ج . إن الكاتب نسي نفسه . كما هو دأبه . فروى من نماذج ما كان عليه سلفه من جُرأة في الحق مع خلفائهم وملوكهم وأمرائهم، ما هذا نصّه.

وروي أنّ أبيّ بن كعب قرأ (الَّذينَ استحق عَليهم الأولَيانَ)[4] فقال عمر: كذبتَ، قال: أنتَ أكذَبُ، فقال رجل: تكذبُ أمير المؤمنين؟! قال: أنا أشدّ تعظيماً لحق أمير المؤمنين منك، ولكن كذبتَه في تصديق كتاب الله، ولم أصدق أمير المؤمنين في

تكذيب كتاب الله عزوجل، فقال عمر: صدق.[5]

ومثل ذلك ما نقله من نماذج من جراءة الصحابة في حفظ الشريعة، حيث نقل قول الحجاج: إنّ ابن الزبير بدّل كلام الله، فقال ابن عمر: كذبت لم يكن ابن الزبير يستطيع أن يبدل كلام اللهولا أنت.[6]

وهذا الحديثان ظاهران واضحان في التكذيب بالمعنى اللغوي المفهوم لكلّ عربيّ اللسان،

1- الكامل في ضعفاء الرجال 1: 66 ـ 47.

2- تهذيب الكمال 20: 280، و سير أعلام النبلاء 5: 22.

3- تهذيب الكمال 20: 282، و سير أعلام النبلاء 5: 25.

4- المائدة: 107.

5- كتابه 1: 435.

6- كتابه 1: 406 ، عن تذكرة الحفاظ 1: 37، 39.

خصوصاً مع وضع تكذيب أبيّ لعمر مقابل تصديق القرآن المجيد.

د . إذا كان الأمر كذلك، فلماذا لا يحمل قول البراء بن عازب "ليس كلّنا سمع حديث رسول الله (صلى الله عليه وآله) . كانت لنا ضيعة وأشغال . و لكن الناس كانوا لا يكذبون يومئذ"[1] على أنّه "ولكن الناس كانوا لا يخطؤون"؟!

ويحمل على ذلك أيضاً قول أنس بن مالك "والله ما كل ما نحدثكم عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) سمعناه منه، ولكن لم يكن يكذِّبُ بعضا بعضاً"[2] . فيكون معناه "ولكن لم يكن يخطّئ بعضنا بعضاً".

وقياساً على هذا فلكَ أن تحمل كل ما ورد في القرآن من مشتقات "كذب" على معنى الخطأ و تصويفاته، وهذا ما لا يقوله عاقل فضلا عن مسلم. نعم، إنّ الذي حدا به لهذا التكلّف هو محاولته تبييض صحائف كذب بعض الصحابة، وانٍ فلرق ذلك الحقائق العلمية وجافاها، وإلاّ كيف استدل على عدم كذب الصحابة بقول رسول الله (صلى الله عليه وآله) "من كذب عليَ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار"، قال: وكيف يكذبون وقد اشتهر وأعلن فيهم وتواتر عنهم قوله (صلى الله عليه وآله) "من كذب عَلَيَّ"[3] ... مع أنّ هذا أدلّ على وجود الكذابين عليه (صلى الله عليه وآله) ، وإلا لّما كان لهذا التحذير والإنذار كثير فائدة.

خصوصاً إذا لا حظت ما نقله في توجيه زيادة "متعمدا" حيث قال: والسر في ذكرها أنّ الحديث لمارتب وعيدا شَديدا علًى الكاذب . و المخطئ والساهي والناسي لا إثم عليهم . كان من الدقة و الحيطة في التعبير التقييد بالعمد، وذلك لرفع توهّم الإثم على المخطئ و الغالط والناسي، وهو ما نقله الامام النووي عن مذهب السنة والمعتزلة أيضاً[4] .

1- كتابه 1: 343.

2- كتابه 1: 343.

3- كتابه 1: 404.

4 - كتابه 1: 411 . هذا و لا يفوتك أننا لا نوافق على هذا الكلام. لأن معنى الكذب بنفسه فيه قيد التعمّد، لكنّ القوم لمّا أوجوا فيه الخاطئ الجأهم ذلك إلى وضع قيد التعمد، مع أنك قد عرفت أنّ الكذب لا يتناول الخطأ إلاّ بنحو عناية و مجازية.

وهذا ما يؤكّد أنّ النبي (صلى الله عليه وآله) كان ناظرا إلى الكاذبين المتعمدين، المفروض وجودهم حال الخطاب أو إمكان وجودهم، اللهم إلاّ أن يدّعي أنّ هذا التحذير لا يشمل الصحابة و لا التابعين ولا تابعي التابعين. بإصطلاحهم. ودون ذلك خرط القتاد.

- ومن الطرائف أن يستدل الشوبيني على عدم كذب الصحابة بقوله آخذا ذلك عن السباعي بتصرّف .:"يستحيل أن يكذبوا على رسول الله (صلى الله عليه وآله) اتباعاً لهوى أو رغبة في دنيا، إذ لا يكذب إلاّ الجبان"[1].

ونحن من هذا المنطلق نقول: إنّ هذا التعليل يدلّ بلاريب على وجود الكذابين في الصحابة، لأنّ منهم الجبناء بلاريب، مثل حسّان بن ثابت الجبان الذي عجز عن قتل رجل يهودي واحد بل عجز عن جزّ رأسه والقائه بعد أن قتلته صفية، بل جبن وعجز عن سلبه،[2] وجبن عمر بن الخطّاب يوم خيبر، فوجع يجبّن أصحابه ويجبنّونه"[3]، ومثله أبوبكر يوم خيبر أيضاً، وعثمان لما فرّ الى الاعوض يوم احد،و و ....وقد كذب أبوبكر في قوله "نحن معاشر الانبياء"وغيره وقد كذبّته الزهراء (عليها السلام) صريحاً[4] بذلك، وكذب عمر في قوله "لا تجتمع النبوّة والخلافة في بيت واحد"[5] وغيره، وكذب عثمان في "ادّعائه أنّ النبي كان وعده بإرجاع العاص والحكم"[6] وكذب حسّان في قوله:

1- كتابه 1: 406.

2 - انظر المستدرك على الصحيحين 4:51 : قال "هذا الحديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه"، والسنن الكبرى للبيهقي 6: 308 ،ومسند أبي يعلى الموصلي2:43 ، والمعجم الكبير للطواني24:319و322 ، والاوسط4:116 . وغيرها.

3 - المستدرك على الصحيحين 3:83 قال، "هذا الحديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه"، والمصنّف لابن أبي شيبة8:521.

4- مرّ ذلك.

5 - انظر الدرر المنثور2:173 ، وشرح النهج1:189.

6 - انظر الفصول في الاصول للجصاص3:103 ، وأسد الغابة2:34 ، والتراع والتخاصم:53

يا ليت شعري وليت الطير تخطفني ما كان شأن علي وابن عفّانا

لتسمعنّ وشيكاً في ديارهم الله أكبر يا ثارات عثمانا[1]

فهل ترى هذا الاستدلال ينفع في ردّ كذب الصحابة، أو أنّه يؤكدّ وجود الجبناء الكذابيّن فيهم؟! وهل هكذا يكون سبيل الاستدلال العلمي؟! وهل تكون امّة كاملة وجيل كامل ورهط بأجمعه، ليس فيهم جبان؟! اللهم لا يكون ذلك ولا يصدقّ إلا ّعند ضعاف العقول المعتصبين.

(3) انكار وجود مدرستين أو طائفتين وإشكالية الحديبية

أنكر الكاتب وجود مدرستين [2] أو طائفتين [3] من الصحابة باعتبار تعاملهم مع منصوص النبويّة وعدّوا كلّ ما صدر عن الصّحابة من المخالفات لأقوال الرسول (صلى الله عليه وآله) وسنتّه إلى الإجتهاد الجائز بعد حياته (صلى الله عليه وآله) باتفاّق أصولييهم، وفي حياته (صلى الله عليه وآله) على ما ذهب إليه أكثرهم.

واستدل على جواز الاجتهاد ووقوعه بحديث معاذ بن جبل، الّذي ادّعي انهُ ّقال للنبيّ (صلى الله عليه وآله) : أجتهدرأيي، فأقرّه النّبي على ذلك.

ثم قال: واجتهد سعد بن معاذ في بني قريظه وحكم فيهم باجتهاده، فصوّبه النبّي وقال: لقد حكمت فيهم بحكم الله.

ثم نقل أنّ أمير المؤمنين علياً (عليه السلام) قضى في اليمن في امرأة وطئها ثلاثة نفر في طهر واحد، فرفع ذلك للنبيّ فضحك حتى بدت نواجذه، وفي رواية فقال: لا أعلم إلاّ ما قال علي.

1- انظر أسد الغابة 3:384، وتاريخ الطبري3:449، والبداية والنهاية7:219، ومقتل الشهيد عثمان1:208.

2 – قال الكاتب في الهامش: على حدّ تعبير السيدّ مرتضى العسكري في كتابه (معالم المدرستين) .

3 – قال الكاتب في الهامش: على حدّ تعبير على الشهرستاني في كتابه (منع تدوين الحديث اسباب ونتائج) مشيرين الى أنّ الشهرستاني اصطلح النهجين بدلّ الطّائفتين.

ثم قال: وعن البراء بن عازب قال: لما صالح رسول الله أهل الحديبية كتب علي بن أبي طالب (عليه السلام) بينهم كتاباً، فكتب "محمّد رسول الله" فقال المشركون: لا تكتب "محمدّ رسول الله" لو كنت رسولا لم نقاتلك، فقال لعلي: امحه، فقال علي: ما أنا بالذي امحاهُ، فمحاه رسول الله (صلى الله عليه وآله) بيده...الحديث.

ففي امتناعه من محو إسمه الشريف من الصحيفة أبلغ رد على ما يذهب اليه غلاة الشيعة من تقسيم الصحابة الى مدرسين أو طائفتين زاعمين أن الامام علي (كذا، والصواب: عليّاً) لم يجتهد زمن النبوة وانهّ وشيعته من طائفة التعبد المحض...

ولا يخفى ان امتناعه (عليه السلام) بعد طلب النّبي (صلى الله عليه وآله) محو ما كتب، اجتهاد منه في مقابل النص النبوي.

وإذا كان هذا موقف اجتهادي[كذا، والصواب: موقفاً اجتهادياً] منه في صلح الحديبية فموقف الفاروق عمر الاجتهدي في نفس

الصلح طعن به علي الشهرستاني في عقيدة عمر... استدل بذلك على أنّه شكّ في صحة قول الرسول وعدم الاطمئنان بكلامه، وأنّ هذا النّص يوضح أنه [اي عمر] لم يكن من أتباع مسلك التعبد المحض.

والحقيقة أنّه لو لم يرد عن سيدنا عمر سوى حديث تقبيله الحجر الاسود وقوله: إني أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع، ولو لا أني رأيت النّبي (صلى الله عليه وآله) يقبلك ما قبلتك لكفي في بيان أنه من أصل التعبد [1].

ثم استرسل في توّهاته وقرر جواز اجتهاد الصحابة، وان ما سنه الخلفاء سنة لا يجوز تجاوزها، ثم قال: واذا ظهر لهم النّص مع اجتهادهم رجعوا اليه وتركوا رأيهم [2] وفي هذا الكلام من التخليط والبتر والمغالات ما سنبيّنه لك:

1- انظر كتابه 1: 315 - 319 2- كتابه 1: 323

أمّا انكار وجود مدرستين أو طائفتين

فإنه يعدّ من أكبر الغباء، لأنّ فيه مصادرة واضحة بالمطلوب، ودورا صريحا، لأنه أبطل التقسيم بناء على جواز اجتهاد الصحابي، الّذي هو بدورة مبتن على مخالفاتهم للنصوص.

وبعبارة أخرى: إنّه صوّب اجتهاد الصحابة. بادعّاء اتفاق أصوليهمّ على جوازه. وهو يعني وجود المجتهدين في زمانه (صلى الله عليه وآله)، فأمّا وجودهم فمما لا ينكر، وأمّا كون ذلك الاجتهاد مسموحا به فهو عين المتنازع فيه، إذ نحن نقول إنّه غير مسموح به ولا هو من الشرع في شيء، بل هو باطل بإجماع أصوليينا.

وهل مدار البحث إلاّ حول جواز الاجتهاد وعدمه بمحضر الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله) وبعدة اذ نحن نقول أنّ كل ما دار من تلك الاعتراضات والمخالفات منهم غير شرعي، ولذلك جعلناهم في مقابل "التعبد المحض" وإلاّ لو قبلنا بشرعية الاجتهاد لما قسّمنا ذلك التقسيم.

فإذن الشوبيني معنا في وجود المعترضين والمخالفين لرسول الله (صلى الله عليه وآله) في حياته. لكنّه يدّعى تصحيح اعتراضاتهم. ونحن سنثبت لك أنّ علياً وشيعته ليسوا من المجتهدين المعترضين. وأن ما اعترض به علينا للخدش بتعبد امير المؤمنين علي (عليه السلام) سقيم. فيثبت لا محالة التقسيم المذكور.

هذا ناهيك عن أنّ هناك مواقف تدلّ بكل صراحة على وجود مدرستين أو الطائفتين على نحو التنافر والتضاد لا على نحو الاجتهاد، وذلك في مثل رزية الخميس وقول النّبي (صلى الله عليه وآله): قوموا عني ولا ينبغي عندي التنازع [1]، ومثل غضب رسول الله (صلى الله عليه وآله) واحمرار وجنتيه ومجيء الأنصار بالسلاح، وطمع عثمان وطلحة ببعض زوجات النّبي (صلى الله عليه وآله)، و و و... مما تقدم بعضه تحت عنوان "تقدم كثير من الصحابة بين يدى الكتاب والسنة"، فهل كل هذا لا يعدّ مدرستين ولا نهجين، خصوصاً وأن في رزية الخميس التصريح بانقسام الصحابة إلى قسمين، بعضهم يقول بما يقول عمر من منع النّبي من الكتابه، وبعضهم يقول بتنفيذ ما أمر به

1- صحيح البخاري 1: 119 - 120/ كتاب العلم - باب كتابة العلم.

رسول الله (صلى الله عليه وآله) ، ونص عبارة رواية البخاري "فاختلف أهل البيت [وهم رجال من الصحابة كما تقدم قريباً] واختصموا فمنهم من يقول: قربوا يكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده ومنهم من يقول غير ذلك"[1]

وانظر التقابل الصريح بين ما قاله وأنبأ به رسول الله (صلى الله عليه وآله) من جملة تنبؤاته الصادقة[2] وبين ما قاله أبوبكر بعد وفاة النّبي، حيث قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) في حديث الاريكة:

يوشك الرجل متكىء على أريكته يحدّث بحديثي، فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله، فما وجدناه فيه من حلال احللناه ومن حرام حرمناه[3].

وفي بعض النصوص قول النّبي (صلى الله عليه وآله) : يأتيه الأمر مما أمرت به أو نهيت عنه، فيقول: لا أدري، ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه[4].

وفي بعضها: "وهو متكىء على أريكته فيقول: دعونا من هذا ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه[5]".

وفي نص ابن حزم: "أيحسب أحدكم متكئاً على أريكته، قد يظن أنّ الله تعالى لم يحرّم شيئا إلّا ما في القرآن، ألا واني والله قد أمرت ووعظت ونهيت عن اشياء، انها لمثل القرآن[6].

اقرأ هذا التنبؤ العظيم والتأنيب الشديد، وقارنه، بقول أبي بكر حين استلامه لازمّة الامور: فلا تحدثوا عن رسول الله شيئاً، فمن سألكم فقولوا: بيننا وبينكم كتاب الله، فاستعملوا حلاله

1- صحيح البخاري 3: 318/ كتاب المغازي - باب مرض النّبي ووفاته.

2 – كما قاله البيهقي في دلائل النبوة 1: 24، 6: 549 حيث قال: "فكان هذا من أعظم دلائل النّبوة وأوضح أعلامها".

3 – أنظر تخريجاته في منع تدوين الحديث: 29 عن مسند أحمد 4: 132 ، وسنن ابن ماجة 1:6/ ح 12 ، وسنن أبي داؤد 4: 200 / ح 4604 ، وسنن البيهقي 9: 331 ، ودلائل النّبوة 1: 25، 6: 549 ، والأحكام لابن حزم 2: 161 ، والكفاية في علم البداية: 9 4– سنن ابن ماجة 1: 6/ ح 13 ، مستدرك الحاكم 1: 108، الكفاية للخطيب: 10.

5– الكفاية: 10.

6– الاحكام 1: 159.

وحرموا حرامه[1].

ألا يعدّ هذا النهج نهجاً ومدرسة تقابل نهج ومدرسة رسول الله (صلى الله عليه وآله) ؟!!

وإذا كان العسكري والشهرستاني قد ذهباً إلى تقسيم المسلمين إلى طائفتين أو نهجين فقط، فإن الشربيني . تبعاً للسباعي . ذهب إلى انهم انقسموا إلى طوائف متعدّدة، لكنه فارق السباعيّ بأنهّ قرّب زمن نشوء هذه الطوائف، حيث ذهب السباعي إلى

سنة أربعين كانت هي الحدّ الفاصل بين السنة وخلوصها من الكذب والوضع، وبين التوايد فيها، لكن الشوبيني رجّح بأنّ ذلك كان في زمن عثمان، قال: "ان بداية الوضع في الحديث كانت باندلاع الفتنة... وبعد أن انقسم المسلمون إلى طوائف متعددة"[2] ، فإذا كان المسلمون .وغالبيتهم من الصحابة في المدينة . قد انقسموا طوائف متعدّدة حتى وضع بعضهم الحديث، وذلك في زمن عثمان المقتول بيد الصحابة سنة 30 للهجرة، فما تنكر أن يقسّموا إلى قسمين متعبدّ ومجتهد؟!!

وهى سنّة الله في أرضه ورسالاته، إذ ما من نبيّ إلا وّقد وجد له أعداء احتالوا عليه بشتى السبل والحيل، واختوقوا صفوف المؤمنين ووشوا بهم إلى الظالمين، وذلك في مثل اندساس بعض المنحرفين في صفوف الحواريين، وفي صفوف أصحاب الكهف، و و و....

على أنّنا قدمّنا .وقد فصل الشهرستاني ذلك . أنّ السبب في ذلك لا يكاد ينحصر بالاندساس، بل ربما له أكثر من علاقة بذكاء وفطنة الأشخاص، إذ أنّ رائد الاجتهاد عمر بن الخطاب كان . كما تقدم . قليل الذكاء والفطنة، ضعيف الحافظة، ولذلك نحر جزوراً بعد ان حفظ سورة البقرة في اثنتي عشرة سنة، وذلك ماحدا به إلى أن يمنع التحديث والكتابة والتدوين، وأن يفتح باب الاجتهاد على مصراعيه ليسدّ به عوزه العلمي، وهذا الإشكال القاتل هو الذي فرّ منه الشوبيني ولم يتعرض له بالرد لا من قريب ولا من بعيد، مع أنّه من

1- تذكرة الحفاظ 1: 32، وحجية السنة: 394.

2- انظر كتابه 1: 402.

الاسُس الكبرى في كتاب "منع تدوين الحديث" وهكذا كثير من المجتهدين قبال نصوص النبّي (صلى الله عليه وآله) فتحوا لأنفسهم هذا الباب لقلة بضاعتهم.

وبهذه المناسبة أدعو الله أن لا يؤاخذ الشوبيني على مبلغ علمة ومقدار عقله، وإنكاره للواضحات، ولعلّ خير ما نقرأه في هذا المجال هو ما رواه البرقي بسنده عن أبي جعفر الباقر (عليه السلام) ، قال:

كان يرى موسى بن عمران (عليه السلام) رجلا من بني إسرائيل يطول سجوده، ويطول سكوته، فلا يكاد يذهب [موسى (عليه السلام)] الى موضع إلاّ وهو معه فبينا هو يوماً من الايام في بعض حوائجه، اذ مرّ على أرض معشبة تهو وتهتز، قال: فتأوّه الرجل، فقال له موسى (عليه السلام) : على ماذا تأوّهت؟ قال: تمنيت أن يكون لي حمار أرعاه هاهنا، قال: فأكب موسى (عليه السلام) طويلا ببصره على الأرض اغتماماً بما سمع منه، قال: فانحطّ عليه الوحي، فقال له: ما الذّي أكبرت من مقالة عبدي؟! أنا أؤاخذ عبادي على قدر ما أعطيتهم من العقل[1] .

أقول: ومن العجائب ما قاله أخيراً مما نقلناه، من أنّ الصحابة مع اجتهادهم كانوا يرجعون إلى النصّ إذا ظهر لهم ويتركون اجتهادهم.

ولا أدري كيف يوفّق بين هذه القاعدة التي قرّرها وبين إصرار عمر على عدم وجوب الصلاة على الجنب الفاقد للماء، مع

تصويح القرآن المجيد والسنة النّبوية بأنّ فرضه التيمم.

قال تعالى: (وإن كنتم جنباً فاطهروا وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماءً فتيمّموا صعيدا طيباً) [2].

وقال تعالى: (وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحدٌ منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماءً فتيمموّا صعيدا ً طيّبا) [3].

وروى عمران بن الحصين، وعمار بن ياسر، وأبوذر الغفاري التيمّم للجنب، وروى عمارٌ

1- المحاسن 1: 308/ باب العقل - الحديث 10.

2- المائده: 6 3- النساء: 43.

ذلك لعمر بالخصوص لكنّه هددّ عمارا ولم يرتض قوله.

قال محمد رواس قلعجي: إذا احتاج المسلم إلى الوضوء ولم يجد الماء جاز له التيمم بالإجماع، أمّا إذا كان جنباً ولم يجد الماء فهل يجوز له التيمّم؟ كان الصحابة يجيزون ذلك له الى ان يجد الماء، فإذا وجده اغتسل... ولكن ذلك خفي على عمر... وبقي عمر كذلك إلى أن ذكّره عمّار بن ياسر بحادثة معهما، فلم يذكرها عمر...

روى عبدالرحمن بن أزى أنّ رجلا أتى عمر فقال: إنّي أجنبت ولم أجد ماء؟ فقال: لا تصُل، فقال عمار: أما تذكر يا أمير المؤمنين إذ أنا وأنت في سرية، فأصابتنا جنابة، فلم يجد الماء، فأمّا أنت فلم تصل، وأمّا أنا فتمعكت في التراب وصليت؟ فقال رسول الله: انّما يكفيك ان تضرب بيديك الأرض ثم تنفخ ثم تمس بهما وجهك وكفيّك، فقال عمر: اتق الله يا عمار، فقال: إن شئت لم أحدّث به، فقال عمر: نوليّك ما توليّت[1].

قال العيني: ان عمر لم يكن يرى للجنب التيمم، لقول عمار له: فأمّا أنت تصلّ.

وقال: انّه جعل آية التيمّم مختصة بالحدث الأصغر، وأدىّ اجتهاده إلى أن الجنب لا يتيمم[2].

قال ابن حجر: هذا مذهب مشهور عن عمر[3].

فإذا كان عمر لم يفهم آية التيمم، ولا عرف ما رواه الصحابة فيه، ولا ذكر ما ذكّره به عمار، وأعمل اجتهاده فرفض تيمم للجنب، فأين رجوعه عن اجتهاده بمجرد الوقوف على النص؟!

ألا يعدّ هذا .وعشرات امثاله . من عمر من جملة معالم مدرسة اجتهاد، ومن جملة الأدلّة على وجود طائفة المجتهدين مقابل مدرسة وطائفة التعبد المحض التي قادها أمير المؤمنين علي (عليه السلام) وتبعه عمار . كما في هذا الوقع الانف .وجماعة من خلص الاصحاب؟!

1- موسوعة عمر بن الخطاب: 228 - 229.

2 – عمدة القاري 4: 19.

3 – فتح الباري 1: 352.

فإذا لم تنفع معه الآيه، ولا من الصحابة الرواية، ولا من عمار التذكير، فما الذي ينفعه، وكيف يمكن أن تقنعه بالرجوع عن اجتهاده الغريب هذا؟ وعن مدرسته الاجتهادية هذه؟

وأمّا ما استدل به على جواز الاجتهاد:

فانّه استدل بحديث معاذ بن جبل، ولما دار في خلده أنّه حديث موضوع ولا يصح له اسناد، قال في الهامش:

وقال أبو عيسى [الترمذي]: هذا حديث لا نعرفه إلاّ من هذا الوجه، وليس إسناده عندي بمتصل.

قال ابن قيم الجوزية: هذا الحديث وإن كان عن غير مسمّين فهم أصحاب معاذ فلا يضره ذلك... فلا يعرف في أصحابه متهم ولا كذاب ولا مجروح، بل أصحابه من أفاضل المسلمين وخيارهم، لا يشك أهل العلم بالنقل في ذلك، كيف وشعبة حامل لواء هذا الحديث؟...

وقال الشوكاني: هو حديث مشهور له طرق متعددة ينهض مجموعها للحجية.

هذا والحديث ممّا تلقاه الناس بالقبول وأجمعوا على معناه واشتهر عند ائمة الحديث بغير نكير منهم، وما كان كذلك يحكم له بالصحة وكان غنياً عن الاسناد.

فالحديث صحيح رغم أنف بعض غلاة الشيعة في زعمهم أنّ الحديث من وضع أهل السنة[1]...إنتهى.

أقول: إذا أردت أن تعرف مقدار خيانة هذا الرجل وتعتيمه على الحقائق فاقرأ معي سند هذا الحديث كاملا، لتعرف أنّ فيه آفة غير عدم تسمية أصحاب معاذ، خان الشوبيني فلم ينقلها ولا أشار إليها، واليك السند كاملا.

قال أحمد بن حنبل: حدثنا وكيع، حدثنا شعبة، عن أبي عون الثقفي، عن الحارث بن عمرو،

1- هامش كتابه 1: 316 ـ 317.وقال عند الفقرة الأخيرة: انظر"الشيعة هم أهل السنة" للدكتور محمد التيجاني: 155.

عن رجال من أصحاب معاذ، أنّ النبّي (عليه السلام) لما بعثه الى اليمن قال: كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟ قال معاذ: أقضي بكتاب الله، قال: فان لم يكن في كتاب الله؟ قال معاذ: فبسنّة رسول الله، قال: فان لم يكن في سنة رسول الله؟ قال معاذ: أجتهد رأيي.

قال: فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : الحمد لله الذي وفق رسولُ رسولِ الله (صلى الله عليه وآله)[1].

هذا هو السند، وكل من رواه من أصحاب السنن والمسايند، فانما يروية عن أبي عون عن الحارث بن عمرو، عن رجال أو أناس من أصحاب معاذ.

فإذا غضضنا النظر عن غير المسمّين من أصحاب معاذ . الذين اقتصر الكويتب الشوبيني على إشكاليتّهم . فإن ّالحقيقة العلمية تقتضي أن نقول أنّ الحارث بن عمرو مجهول، فهذا الأسناد ساقط من جهة الحارث كما هو ساقط من جهة جهالة أصحاب معاذ.

قال البخاري: الحارث بن عمرو عن أصحاب معاذ عن معاذ، روى عنه أبو عون، ولا يصح ولا يعرف إلاّ بهذا، مرسل[2].

وقال ابن الجوزي في العلل المتناهية: هذا حديث لا يصح... لأنّ الحارث بن عمرو مجهول، وأصحاب معاذ من أهل حمص لا يعرفون، وما هذا طريقه فلا وجه لثبوته[3].

وقال ابن حزم: لا يصح، لأنّ الحارث مجهول، وشيوخه لا يعرفون، فلا يحل الاحتجاج به لسقوطه، وهو باطل لا أصل له[4].

وقال المبارکفوري: قال عبد الحق: لا يسندولا يوجد من وجه صحيح [5].

وقد ذكره العلاّمة الألباني في ضعيف سنن الترمذي قائلا: إنّه لا يصح [6].

1- مسند أحمد 5: 236، وسنن الترمذي 3: 616/ الحديثان 1327و1328، وسنن أبي داؤد3: 303/ الحديث 35092.

2 – التاريخ الكبير 2: 277.

3 – العلل المتناهية في الاحاديث الواهية 2: 758/ 1264.

4 – الاحكام لابن حزم 6: 373، المحلّى 1:162.

5– تحفة الأحوذي 4: 464.

6 – ضعيف سنن الترمذي 2: 254.

وقد ذكر الحارث بن عمرو، العقيلي وابن الجارود وأبو العرب في الضعفاء [1].

ومع هذه الجهالة، وتصريح الاعلام بأنّه لا يصح، كيف يكون صحيحاًرغم أنف بعض غلاة الرافضة؟! إن ّذلك يستلزم أن يكون صحيحاًرغم أنف البخاري وابن الجوزي وابن حزم والمبارکفوري والالباني و و و...واذا كان كذلك فهنيئاً للبخاري وأتباعه.

واذا أردت التأكد من عدم صحة هذا الحديث، فلاحظ تعجب العلماء من عدّ امام الحرميين الجويني لهذا الحديث في الصحيح، وأنّه العمدة في الباب، وعدّهم ذلك من هنواته وزلاته.

وأمّا ما قاله ابن قيم الجوزي، فقد علمت مقدار اعتبار بعد وقوفك على حقيقة الحال، وأنّ مثل هذا الحديث الذي صرّح بعدم صحته الائمة، لا يرفع حمل شعبة له ولا غيره، ولذلك قال المبارکفوري بعد أن ماشى ابن قيم في كلامه: لكن ما قاله في تصحيح حديث الباب [أي حديث معاذ هذا] ففيه عندي كلام [2].

وأمّا ما نقله من قول الشوكاني أنّه حديث مشهور له طرق متعددّة ينهض مجموعها للحجية. فيكذبه ّالاستقراء والتتبع، ّكما يكذّبه ما قاله ابن طاهر في تصنيف له مفرد في الكلام على هذا الحديث، حيث قال:

اعلم أنّي فحصت عن هذا الحديث في المسانيد الكبار والصغار، وسألت عنه من لقية من أهل العلم بالنقل، فلم أجد له غير طريقين، أحدهما طريق شعبة، والاخرى عن محمد بن جابر عن أشعث بن أبى الشعثاء عن رجل من ثقيف عن معاذ، وكلاهما لا يصح [3]. فأين الطرق المتعددة التي ينهض مجموعها للحجيّة؟!

أهي طريق الحارث بن عمرو المجهول، وطريق ٍرجال من أصحاب معاذ" أم طريق أشعث بن أبي الشعثاء عن ٍرجل من ثقيف" والتي لم نجدها في أمهات المصادر والسنن اليوم؟! وهل هذه هي طرقك التي تتحد بها طرق الشيعة الامامية الضاربة الجذور في عمق الاسلام

1- تهذيب التهذيب 2: 152.

2- تحفة الاحوذي 4: 466 3- تحفة الأحوذي 4: 466، تلخيص الحبير 4: 183.

الممتدة إلى أهل البيت ثم إلى النّبي (صلى الله عليه وآله) ثم إلى جبرئيل عن الله؟! وهل من الإنصاف أن ينهض هذا الحديث الكسير الجناح للحجية وتكسر أجنحة حديث الغدير التي تفوق المائة طريق؟!

إنّ هذا خلاف الدين والعقل والإنصاف.

على أنّ رواية معاذ الانفة الذكر معارضة برواية أخرى احسن منها سنداً، وهي:

قال ابن أبي شيبة: حدثنا أبو معاوية، عن الشيباني، عن محمد بن عبدالله الثقفي، قال: لما بعث رسول الله (صلى الله عليه وآله) معاذاً إلى اليمن قال له: يا معاذ بم تقضي؟

قال معاذ: أقضي بكتاب الله، قال: فإن جاءك أمرٌ ليس في كتاب الله ولم يقض فيه نبيه ولم يقض به الصالحون؟

قال معاذ: أؤمّ الحق جهدي [1].

وهذه الرواية أرجح بمرّات من رواية الحارث، وليس فيها ذكر للاجتهاد بالرأي أصلا [2].

وروى ابن ماجة قائلا: حدثنا الحسن بن حمّاد – سجّادة – حدثنا يحيى بن سعيد الاموي، عن محمد بن سعيد بن حسان، عن عبادة بن نسي، عن عبد الرّحمن بن غنم، عن معاذ، قال: لما بعثني رسول الله (صلى الله عليه وآله) إلى اليمن قال: لا تقضينّ ولا تفصلنّ إلا بما تعلم، وان أشكل عليك أمر فقف حتى تتبينّ أو تكتب إلي فيه [3].

وهذه الرواية وان كان سندها ربّما يعدّ ضعيفاً، لكنها معتضدة بالرواية التي قبلها، وليس فيهما ذكر الاجتهاد بالرأي، وقد قال ابن قيم الجوزية في حاشيته على سنن أبي داؤد: وهذا أجود إسناداً من الأول [اي حديث الحارث بن عمرو] ولا ذكر فيه للرأي [4].

وفوق كل ذلك، فإنّ السيرة العملية لمعاذ تكذّب إلصاق هذه التهمة به لأننا لم نجد ولا مرة

1- مصنف ابن أبي شيبة 5: 358.

2 – انظر كتاب الرسول المصطفى ومقولة الرأي: 37 – 38، لفضيلة الشيخ باسم الحلي.

3- سنن ابن ماجة.

4- حاشية ابن قيم 9: 368.

واحدة عنه في إنّه اجتهد في اليمن، بل وجدنا عكس ذلك تماماً، وأنهّ كان يتوقف فيا لا يعرفه حتى يسأل الرسول (صلى الله عليه وآله) عن ذلك.

روى الإمام مالك في موطّئه: عن حميد بن فيس المكي، عن طاؤوس اليماني، أنّ معاذ بن جبل الأنصاري أخذ من ثلاثين

بقرة تبيعاً، ومن أربعين بقرة مسنة، وأتي بما دون ذلك فأبى أن يأخذ منه شيئاً وقال: لم اسمع من رسول الله (صلى الله عليه وآله) فيه شيئاً، حتّى ألقاه فأسأله[1].

هذا، مع أنّ دأب عمال النبّي (صلى الله عليه وآله) المخلصين أنهّم كانوا يتوقفوّن فيما لا يعلمون حتى يكتبوا للرسول أو يقدموا المدينة فيسألوه[2].

نعم يبقي له مدعى واحد وهو "تلقاه الناس بالقبول" فيكون حسب زعمه "غنيا عن الاسناد" وهذا عين ما قلناه من وجود نهجين، فإن هذه الزعمة امتداد لمقولة نهج الاجتهاد بالرأي، التي لم يقبلها المتعبدون المتمحضون في التعبد، إذ كيف تلقي الناس هذا الحديث الضعيف الساقط الذي لا يحتج به بالقبول لو لا فتح باب الاجتهاد؟!

وهل ان البخاري وابن الجوزي وابن حزم و و و... ليسوا من الناس؟! فانهم لم يتلقوا هذا الحديث بالقبول، بل جابهوه بالتضعيف والإنكار.

وما شأن هذا الحديث والحارث بن عمرو، إلاّ شأن حمران بن ابان طويداً اليهودي وشأن عمران بن حطان الخارجي، وشأن الوليد الفاسق، وشأن عمر بن سعد قاتل الحسين الثقة

1- الموطأ 1: 260/ باب ما جاء في صدقة البقر.

2 – انظر مكاتبة أنس بن حذيفة صاحب البحرين لرسول الله (صلى الله عليه وآله) في أمر الأشربة، في كنز العمال 5: 524، وأسد الغابة: 1: 123 . أخرجه ابن منده وأبو نعيم. وهو وإن كان مرسلا لكنه أحسن حالا من رواية الحارث بن عمرو. وانظر كتابة خالد بن الوليد للنّبي في أمر اصطفاء علي (عليه السلام) صفيّة من السبي في فتح البلاي 8: 53، وخصائص النسائي: 103 ، والسنن الكبرى 5: 135، وفيض القدير 4: 471.

وانظر كتابة عتاب بن أسيد إلى النّبي في أمر الربا الذّي كان بينهم في الجاهلية فكيف حكمة بعد ما أسلموا. الاصابة 6: 81 / ترجمة مسعود بن عمرو بن عمير الثقفي، و6: 432 ترجمة هلال الثقفي.

عندكم وهذا هو شأن أسانيدكم التي تتحدون بها طرق الشيعة الامامية في كتبهم.

- ثم استدل بأن سعد بن معاذ اجتهد في بني قريظة وحكم فيهم باجتهاده فصوّبه النبّي (صلى الله عليه وآله) ، وقال: "لقد حكمت فيهم بحكم الله".

وهذا الحديث ظاهر جدّاً في أنّ ما حكم به سعد هو حكم الله من فوق سبع سموات أو أرفعة[1] ، إذ أنّ حكم المحاربين – خصوصاً بني قريظة من اليهود – كان معروفاً معلوماً عند المخلصين من الاصحاب، خصوصا وأن غزوة بني قريظة كانت مسبوقة بغيرها من الغزوات التي علم حكمها، وانّ الإمام لا بدّ أن يحكم بما فيه المصلحة للمسلمين والمقاتلين، فالحكم هو أن يقتل المقاتلون.

ويسترق الذرية ومن لم يبلغ، ولذلك نرى أنّ اليهود من بني قريظة لما اشتد عليهم الحصار، قيل لهم انزلوا على حكم

رسول الله (صلى الله عليه وآله) ، فأشار أبو لبابة بن عبد المنذر إنّه الذبح [2] ، فكان حكمهم معروفاً سلفاً.

لكنهم تولوا على حكم رسول الله (صلى الله عليه وآله) من خلال حكم سعد بن معاذ، فقد روى مسلم في صحيحه أنّ النبّي (صلى الله عليه وآله) قاتل بني قريظة حتى تولوا على حكمة، فردّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) الحكم فيهم إلى سعد بن معاذ [3].

فقد كان الحكم الواقعي لرسول الله (صلى الله عليه وآله) ، لكن اليهود طلبوا من النّبي أن يحكّم فيهم سعد بن معاذ، لأنهّم ظنوا أنّه سيحابيهم، لأنّه من الاوس وهم مواليهم.

1- انظر المجموع للنووي 13: 363، 19: 323، وبدائع الصنائع 7: 108، والمغني لابن قدامة 10: 546.

2 – تاريخ الطبري 2: 583 ،زاد المسير 3: 233 قال: "ان النّبي (صلى الله عليه وآله) لما حاصر قريظة سألوه أن يصالحهم على ما صالح عليه بني النضير، على أن يسيروا إلى أرض الشام، فأبى أن يعطيهم ذلك إلاّ أن ينزلوا على حكم سعد بن معاذ، فأبوا، وقالوا: ارسل إلينا أبالبابة، وكان مناصحاً لهم، لأنّ ولده وأهله كانوا عندهم، فبعثه إليهم، فقالوا: ما ترى؟ انتزل على حكم سعد بن معاذ؟ فأشار أبولبابة بيده إلى حلقه: انّه الذبح فلا تفعلوا".

3– صحيح مسلم 5:161 / باب جواز قتال من نقض العهد.

قال الخطاب الرعيني: إنّما كان ذلك تطييباً منه (صلى الله عليه وآله) لنفوس الاوس لمّا طلبوا منه تخليتهم لهم، لأنهم مواليهم، وما كان إنزالهم إلاّ على حكم رسول الله (صلى الله عليه وآله) [1].

وقال السيد المرتضى علم الهدى: لأنّ بني قريظة لما حاصرهم النبّي (صلى الله عليه وآله) في حصنهم... وضاق ذرعهم، وعرض عليهم رسول الله (صلى الله عليه وآله) أن ينزلوا على حكمه فيهم، فأبوا ذلك ورضوا على حكم سعد بن معاذ، لأنّه كان جلداً لهم، لأنّهم ظنوا أنهّ يحكم بما يوافقهم فحكموّه، فحكم عليهم أن يقتل مقاتلتهم ويسبي ذراريهم وان يقسم أموالهم، فقال له النّبي (صلى الله عليه وآله) : لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبعة أرقعة [2] ...

هذا، وقد اختار أبو الخطاب أنّ حكم من حكّموه لا يلزم إذا لم يكن للمسلمين فيه حظ، وهذا يعني أن للامام أن لا يقر حكمه إذا حكم بالمن والفداء دون القتل والأسر وتقسيم الأموال [3].

وقال الامام الباقر (عليه السلام) في ردّ فكرة الخوارج المعترضة على أمير المؤمنين (عليه السلام) في أمر الحكمين: وحكّم رسول الله (صلى الله عليه وآله) سعد بن معاذ في بني قريظة فحكم فيهم بما امضاه الله، أوَ ما علمتم أنّ أمير المؤمنين (عليه السلام) إنّما أمر الحاكمين أن يحكما بالقرآن ولا يتعديا، واشترط ردّ ما خالف القرآن من أحكام الرجال [4] ...

وروى عبد الرزاق في مصنفه رواية طويلة فيها قول الراوي: فاخذت قريظة تذكّره[أي تذكّر سعدا] بحلفهم، وطفق سعد بن معاذ ينفلت إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) مستأمراً، ينتظره فيما يريد أن يحكم به فيجيب به رسول الله (صلى الله عليه وآله) ، يريد أن يقول: انظر بما انا حاكم، وطفق رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول: نعم، قال سعد: فانّي أحكم بأن تقتل

مقاتلتهم وتقسم أموالهم وتسبى

1- مواهب الجليل 4: 558.

2 – رسائل المرتضى 4: 129.

3 – انظر الشرح الكبير 10: 424، والمغني 10: 547.

4 – الإرشاد للمفيد 2: 165

نزلهم [1] ....

فقضية حكم سعد بن معاذ أجنبية عن الاجتهاد المدّعى شرعيته، إذ الحكم الأصلي لرسول الله (صلى الله عليه وآله) ، وسعد كان يعرف الحكم سلفاً كما يعرفه أبو لبابة وغيره، لكنّ اليهود حاولوا استعطاف سعد لكنهّ حكم بحكم الله ولم يرجّح الحلف على الحقّ المبين.

- وأمّا استدلاله بقضاء أمير المؤمنين (عليه السلام) باليمن في المرأة التي وطئها ثلاثة في طهر واحد، فالنص الذي نقله نفسه يكذّب مارام الوصول إليه، لأنّ فيه قول النبّي (صلى الله عليه وآله) "لا أعلم إلا ّما قال علي"، لأن قضاء علي كان بتعليم من رسول الله (صلى الله عليه وآله) لعلي، لأنّه علمّه الف باب من العلم يفتح له من كل باب منها ألف باب [2] ، وهو نفس رسول الله وأخوه ووصيه ووارث علمه، فلا غرو أن يكون علمه من علم النّبي (صلى الله عليه وآله) ، فهو أجنبي عن قضية جواز الاجتهاد بالمرّة.

وكيف يكون هذا مساوقاً لاجتهادزعماء قريش المتسلطين الجاهلين، مع أنّرسول الله (صلى الله عليه وآله) دعا لعلي ومسح صدره فلم يشك في حكمه بين اثنين.

روى ابن ماجة في سننه بسنده عن أبي البختري، عن علي (عليه السلام) ، قال: بعثني رسول الله (صلى الله عليه وآله) إلى اليمن، فقلت: يا رسول الله! تبعثني وأنا شابٌّ أقضي بينهم،ولا أدري ما القضاء؟ قال: فضرب بيده في صدري، ثم قال: اللّهم اهد قلبه وثبّت لسانه، قال: فما شككت بعد في قضاء بين اثنين [3] .

فأين هذا من الاجتهاد؟! وكيف يقاس من لم يفهم آية التيمم ورواياته ولم يذكر ما ذكّره به

1- المصنف لعبد الرزاق 5: 371 من حديث الزهري عن ابن المسيّب.

2 – انظر نظم در السمطين: 113 ، وكنز العمال 13: 114 ، فتح الملل العلي: 48 ، قال: أخرجه أبو نعيم وأخرجه الاسماعيلي في معجمه من حديث ابن عباس، واسناده على شرط الحسن. وتاريخ دمشق 42: 385 . ولم يعبه القوم إلاّ بأنّه منكر لأنّه لا يروق لهم.

3 – سنن ابن ماجة 2: 774/ الحديث 231 . ورواه الحاكم في مستدركه 3: 135 وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، والبيهقي في السنن الكبرى 10: 86 ، ومسند أحمد 1: 83 ، وابن أبي شيبة في مصنفه 7: 13و 495 ، وأبو داؤد

الطياسي في مسنده: 16.

عمار فاجتهد، بمن دعا له رسول الله (صلى الله عليه وآله) وعلّمه فلم يشك في قضاء قطّ؟!

وقد قال أمير المؤمنين (عليه السلام) : أنا من رسول الله كالضوء من الضوء [1].

قال المجلسي: أي كالضوء الحاصل أو المنعكس من الضوء، لكون علمه وكمالاته من النّبي (صلى الله عليه وآله) [2]، كنور القمر المستفاد من ضوء الشمس [3].

وإذا خفيت على الغبيّ فعاذرٌ أن لا تراني مقلة عمياءُ

وأمّا اشكالية الحديبية

فقبل بيان ردّ الإشكال، نقول: إنّ الشوبيني خان . كما خان قبله شيخه البخاري . فلم ينقلا تتمة هذه القضية وبتوا الرواية وإخبار النّبي (صلى الله عليه وآله) لعلي (عليه السلام) بأنّه سيدعى إلى مثل ذلك، وهو ما وقع في صفين، حيث أبي ابن النابغة ومن ورائه ابن هند، أن يكتب في الكتاب "علي أمير المؤمنين"، إذ قال له القاسطون "لو علمنا انك أمير المؤمنين ما قاتلناك" كما قال المشركون للنّبي (صلى الله عليه وآله) : "لا تكتب محمد رسول الله، لو كنت رسولا لم نقاتلك".

قال ابن خلدون في تاريخه: وحضر عمرو بن العاص عند علي (عليه السلام) لتكتب القضية بحضوره، فكتبوا بعد البسملة "هذا ما تقاضي عليه أمير المؤمنين"، فقال عمرو: ليس هو بأميرنا، فقال له الأحنف: لا تمحها فإني أتطيّر بمحوها، فمكث (عليه السلام) مليّاً، ثم قال الاشعث: امحها، قال علي: الله أكبر وذكر قصة الحديبية وفيها "انك ستدعى إلى مثلها فتجيبها"، فقال عمرو: سبحان الله!! نشبّه بالكفار ونحن مؤمنون؟! فقال علي (عليه السلام) : يابن النابغة ومتى لم تكن للفاسقين ولياً وللمؤمنين عدوّاً، فقال عمرو: والله لا يجمع بيني وبينك مجلس بعد اليوم، فقال علي (عليه السلام) : أرجو أن يطهرّ الله مجلس منك ومن أشباهك، وكتب الكتاب "هذا ما تقاضى

1- شرح نهج البلاغة 16: 289، عيون الحكم والمواعظ لليثي: 167، الجوهرة في نسب الامام علي: 82 2البحار 33: 480.

3- البحار 40: 344.

عليه علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان" [1]...

وقال ابن حجر في فتح الباري عند شرحه لحديث صلح الحديبية الّذي نقله البخاري مبتوراً: وفي حديث النسائي، وزاد: وقال (عليه السلام) : "أمّا إنّ لك مثلها وستأتيها وأنت مضطر" يشير إلى ما وقع لعلي يوم الحكمين، فكان كذلك [2].

وبعد غضّ النظر عن هذا الحذف المتعمّد . لئلا يّظهر عوار معاوية والقاسطين . نقول:

أ: إنّ الاشكال برمّته لا يتوجّه علينا، وذلك لأننا نقول بعصمة أمير المؤمنين (عليه السلام) ، ونثبت ذلك بطرقنا الصحيحة وأدلّتنا الدامغة، بل هو من ضروريات مذهب الإمامية، ومع هذا الحال يكون كل ما يصنعه علي (عليه السلام) ويقوله فإنمّا هو مقتبس من تعليم الله ورسوله إياه وبأمرهما، وموافق للمصالح والحكم المحفوظة في اللوح المحفوظ، فالإشكال مرتفع من أساسه.

ويكون حال قضية الحديبية . على فرض التنزل لإنك ستقف على حقيقة الأمر من أنّ علياً لَم يرد النّبيّ فيها ابدا . حال قضية داؤد وسليمان (عليهما السلام) ، حيث قال تعالى **(وداؤد وسليمان إذ يحكمان في الحرث إذ نفشت فيه غنم القوم وكنّا لحكمهم شاهدين ففهّمناها سليمان وكلاًّ آتينا حكماً وعلماً)**[3] ، وكانت القضية مرفوعة الى داؤد (عليه السلام) لأنه هو الملك الحاكم في بني اسرائيل... وإنّما كان سليمان يداخل في حكم الواقعة عن إذن من داؤد ولحكمة هي إظهار أهليته للخلافة بعد داؤد[4] .

وقال: إن قوله تعالى **(وكنّا لحكمهم شاهدين)** لا يخلو من إشعار بل دلالة على أنّ الحكم كان واحداً ومصوناً عن الخطاء، وكان حكمهما واحداً في نفسه مختلفاً من حيث كيفية

1- تاريخ ابن خلدون 2: 175.

2 – فتح الباري 7: 386 . وانظر أنباء النّبي (صلى الله عليه وآله) بذلك في تاريخ الخميس 2: 21 ، والكامل في التاريخ 2: 204 ، والخصائص للنسائي: 50 (طبع التقدم بمصر) ، وشرح النهج 1: 190، 2: 588 ، والمغني للقاضي عبد الجبّار 16: 422، وصبح الأعشى 14: 92.

3– الأنبياء: 78 – 79.

4 – انظر تفسير الميزان 14: 310 – 311.

الإجراء، وكان حكم سليمان أوفق وأرفق[1] .

وعين هذا الكلام متأتّ في ما نحن فيه، إذ الحكم المطلق لرسول الله (صلى الله عليه وآله) ، وانمّا أشرك علياً (عليه السلام) فيه ليبيّن أهليته للخلافة من بعده، خصوصاً مع إخباره بما سيحدث له من إجبار عمرو بن العاص والأشعث والمنافقون له (عليه السلام) على محو "أمير المؤمنين" كما أجبر سهيل بن عمرو والمشركون رسول الله (صلى الله عليه وآله) على محو "رسول الله"، وكذلك الحكم هنا كان واحداً، لكنّ حكم رسول الله (صلى الله عليه وآله) كان أرفق.

وعلى كل حال، فالقضية . على فرض تسليمها بالشكل الذي رواه البخاري . تدور بين خاتم الانبياء المعصوم وبين سيّد الاوصياء المعصوم ولا علاقة لها بالاجتهاد بالرأي أساساً لا من قريب ولا بعيد.

ب . بعد رفع اليد عن قضية العصمة، نقول:

إن روايات الحديبية لا تقتصر على ما رواه البخاري، بل هي وفق الاستقواء يمكن تقسيمها إلى طوائف متعددة:

أوّلها: الروايات التّي فيها امتثال أمير المؤمنين (عليه السلام) دون تلكوّء أو بعده وبعد إخبار، النبيّ (صلى الله عليه وآله) له بأنّه سيدعى إلى مثلها مثل رواية ابن حبان في ثقاته، حيث قال في روايته:

ثم دعا رسول الله (صلى الله عليه وآله) علي بن أبي طالب فقال: اكتب "بسم الله الرحمن الرّحيم" فقال سهيل: لا اعرف هذا، ولكن اكتب "باسمك اللهم" فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : اكتب "باسمك اللهم، هذا ما صالح عليه محمد رسول الله وسهيل بن عمرو" فقال: لو شهدت انك رسول الله (صلى الله عليه وآله) لم اقاتلك، ولكن اكتب "محمد بن عبدالله" اسمك واسم أبيك، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : "اكتب محمد بن عبدالله وسهيل بن عمرو"، فكتب "محمد بن عبدالله"، "هذا ما صالح عليه محمد بن عبدالله وسهيل بن عمرو على وضع الحرب" [2] ...الى آخره.

1- الميزان 14:312.

2- الثقات لابن حبان 1: 300 - 301.

وفي مجمع البيان: قال محمد بن اسحاق بن يسار، حدثني بريدة بن سفيان، عن محمد بن كعب: انّ كاتب رسول الله (صلى الله عليه وآله) في هذا الصلح كان علي بن أبي طالب (عليه السلام) ، فقال له رسول الله: اكتب "هذا ما صالح عليه محمد بن عبدالله سهيل بن عمرو"، فجعل علي (عليه السلام) يتلكأ ويأبي أن يكتب إلاّ محمد رسول الله (صلى الله عليه وآله) ، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : فإن لك مثلها تعطيها وأنت مضطهر، فكتب ما قالوا [1] .

وروى الكليني في الكافي بسنده عن الصادق (عليه السلام) ذلك، قال: فقال (صلى الله عليه وآله) لعلي (عليه السلام) : اكتب "بسم الله الرحمن الرحيم"، قال (صلى الله عليه وآله) : واكتب "هذا ما قاضي رسول الله سهيل بن عمرو" فقال سهيل: فعلي ما نقا تلك يا محمّد؟ فقال: انا رسول الله وانا محمد بن عبدالله، فقال الناس: أنت رسول الله، قال: اكتب، فكتب "هذا ما قاضي عليه محمد بن عبدالله [2] ...

وروى اليعقوبي في تاريخة أنّ أصحاب علي (عليه السلام) لما اختلفوا في حذف امرة المؤمنين عنه (عليه السلام) ، قال: الله اكبر، قد كتب رسول الله (صلى الله عليه وآله) يوم الحديبيته لسهيل بن عمرو: "هذا ما صالح رسول الله" فقال سهيل: لو علمنا أنّك رسول الله ما قاتلنان، فمحا رسول الله اسمه بيده، وأمرني فكتبت: "من محمد بن عبدالله" [3] ...الى آخره.

ثانيها: الروايات التي فيها اعتراض المسلمين، ومنهم عمر.

ففي مجمع الزوائد، قال الهيثمي: وعن عمر انّه قال: اتّهموا الرأي على الدين، فذكر حديث الحديبية، الى أن قال: إنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) كان يكتب بينه وبين أهل مكة، فقال: اكتب "بسم الله الرحمن الرّحيم"، فقالوا: ما نرى ذلك صدقنا، ولكن اكتب كما كنت تكتب "باسمك

1- مجمع البيان 9: 199، ومناقب الخوارزمي: 193/ الحديث 231.

2- الكافي 8: 269.

3 - تاريخ اليعقوبي 2: 189 .وانظر كتابة علي (عليه السلام) دون امتناع في البداية والنهاية4: 168 ،وأنساب الاشراق 1: 349 - 350 ، وسيرة ابن هشام 3: 331 - 332 ، وسيرة ابن كثير 3: 320 - 321، ومسند أحمد1: 86 ، ومستدرك الحاكم 3: 153 ، وتاريخ الطبري 5: 634 ، وشرح النهج 2: 232 ، وفيه "اما إنّ لك مثلها ستعطيها وأنت مضطهد".

اللهم"، قال: فرضي رسول الله (صلى الله عليه وآله) وأبيت، حتى قال لي: يا عمر، تراني قد رضيت وتأبى؟! قال: فرضيت .قلت [القول للهيثمي]: حديث عمر في الصحيح بغير هذا السياق .رواه البزار ورجاله رجال الصحيح[1] .

ولا يخفى عليك أنّ هذا ثاني اعتراض لعمر في الحديبية، إذ الأول كان على أصل الصلح، وهذا الثاني كما تراه.

وفي رواية الواقدي: فضجّ المسلمون منها...حتى ارتفعت الاصوات، وقام من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقولون: لا نكتب إلاّ "محمد رسول الله" فحدثني ابن أبي سبرة، عن اسحاق بن عبدالله، عن أبي فروة، عن واقد بن عمرو، قال: حدثني من نظر إلى اسيد بن حضير وسعد بن عبادة أخذاً بيد الكاتب [وهو أمير المؤمنين علي (عليه السلام)] فأمسكاها، وقالا: لا نكتب إلاّ محمد رسول الله، وإلاّ فالسيف بيننا، علام نعطي الدنية في ديننا؟! فجعل رسول الله (صلى الله عليه وآله) يخفضهم ويومىء اليهم: اسكتوا[2] ...

ثالثها: الروايات الناصّة على أنّ علياً (عليه السلام) امتنع على سهيل بن عمرو لا على النبيّ (صلى الله عليه وآله) .

فقد روى النسائي بسنده عن أمير المؤمنين (عليه السلام) أنه قال: قالوا: لو نعلم انّه رسول الله ما قاتلناه، امحها، قلت: هو والله رسول الله وإن رغم انفك، ولا والله لا أمحوها، فقال لي رسول الله (صلى الله عليه وآله) : أرنيه، فأريته، فمحاها وقال: أما إنّ لك مثلها، وستأتيها وأنت مضطر[3] .

وروى ذلك أمير المؤمنين (عليه السلام) قائلا: فغضبت، فقلت: بلى والله إنّه لرسول الله وإن رغم انفك [والكلام موجّه لسهيل]، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : اكتب ما يأمون، إن لك مثلها ستعطيها وأنت

1- مجمع الزوائد 6: 145 - 146. وانظره في كتاب الشربيني 1: 321 منقولا عن صحيح البخاري/ كتاب المغازي ـ باب غزوة الحديبية.

2 - المغازي للواقدي 2: 610 - 611 .وانظر سبل الهدى والرشاد 5: 54 ،وإمتاع الاسماع 1: 296 ،والسيرة النبوية لزيني دحلان 2: 43.

3- خصائص أمير المؤمنين (عليه السلام) للنسائي: 149.

مضطهد[1] .

وروى الطوسي في اماليه ذلك، وفيه: فقال سهيل بن عمرو: امسح رسول الله فإنا لا نقرّ لك بذلك، ولا نشهد لك به، اكتب

اسمك واسم أبيك، فإمتنعت من محوه، فقال النّبي (صلى الله عليه وآله) : امح يا علي وستدعى لمثلها فتجيب وأنت على مضض[2].

وفي نص الراوندي: قال علي (عليه السلام) : فغضبت فقلت: بلى والله انّه لرسول الله وإن رغم انفك، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : اكتب ما يأمرك، إنّ لك مثلها ستعطيها وأنت مضطهد[3].

ومن مجموع الروايات يظهر للمنصف أنّ أمير المؤمنين (عليه السلام) لم يعترض على رسول الله (صلى الله عليه وآله) ، بل كان اعتراضه على سهيل بن عمرو، وعناده معه، لكنّه لمّا أمره رسول الله بالكتابة امتثل (عليه السلام) لأمره (صلى الله عليه وآله) ، أو لعل رسول الله (صلى الله عليه وآله) محا بيده الشريفة "رسول الله" من الكتاب لكي لا يحصل سهيل بن عمرو على امتياز ظاهريّ على أمير المؤمنين (عليه السلام) في ذلك النزاع المحتدم، ولكي يرضي المسلمين الذين أمسكوا يد علي (عليه السلام) عن المحو والكتابة باسم النّبيّ (صلى الله عليه وآله) واسم والده عبدالله[4].

هذا، مع أنّ مقايسة هذا الموقف من أمير المؤمنين بموقف عمر، ومحاولة قولبته بقالب الاجتهاد، غلطٌ فاضح، لأنّ النبيّ جزى موقف أمير المؤمنين بالبشارة والإنباء بانّه الخليفة الحق الذي سيضطهد، وان معاوية وعمرو بن العاص والاشعث لهم موقف مثل موقف سهيل والمشركين، وجزى عمر بن الحطاب بالتأنيب والتقبيح لفعله، وكان عمر قد صرّح بانّه شك شكاً عظيماً[5] ذلك اليوم، وكان يعمل الأعمال[6] ، لمعرفته بذنبه وجرأته وتطاوله

1- وقعة صفين: 509.

2- أمالي الطوسي 1: 190 - 191.

3 - الخرائج والجرائح 1: 116.

4 - انظر رسالة "موقف علي في الحديبية" للعلامة السيد جعفر مرتضى العاملي.

5- انظر صحيح ابن حبان 11: 224 ، ومصنف عبد الرزاق 5: 339 ، وتفسير الطبري 26: 129، وقد مرّ.

6- لا تنس قول ابن حبان "فعملت لذلك أعمالا، يعني في نقض الصحيفة".

على مقام النّبي (صلى الله عليه وآله) والنبوّة، وأين هذا من بشارة المصطفى له، ومن قوله (عليه السلام) : ما شككت في الحق منذ أريته[1].

ولمّا بعثه رسول الله (صلى الله عليه وآله) لفتح خيبر . بعد رجوع الشيخين كلّ منهما يجبنّ اصحابه ويجبنونه . قال له: "اذهب ولا تلتفت حتى يفتح الله عليك.

فمشى (عليه السلام) هنيهة ثم قال ولم يلتفت للغزمة ثم قال: علام أقاتل الناس؟

قال النّبي (صلى الله عليه وآله) : قاتلهم حتى يشهدوا أن لا إله إلاّ الله[2] ...

فها هو أمير المؤمنين لم يسوّغ لنفسه أن يلتفت فيسأل، لئلا يخالف ظاهر الغزيمة من امر رسول الله (صلى الله عليه وآله) ، وها ذاك عمر يجتهد ويخالف ويعارض . بمحضر من الرسول وبعده . في كل صغيرة وكبيرة، حتى كان هو الفاتح الأكبر لباب الاجتهاد بالرأي على مصراعيه، فكيف يقاس هذا بذاك، والثريا بالثرى؟! وكيف يقال بعدم وجود مدرستين أو طائفتين عند الصحابة؟!

وأمّا تقبيل عمر للحجر الأسود:

الذي نقل الكاتب نصه عن صحيح البخاري، وفيه قول عمر: "انّي أعلم أنّك حجر لا تضر ولا تنفع، ولو لا أني رأيت النبيّ يقبّلك ما قبلتك"[3] فإنّ هذا النصّ أدل على جهل عمر

1- نهج البلاغة: 1: 39/ ضمن الخطبة 4، والارشاد للمفيد 1: 254.

وقول الشوبيني تعليقاً على ما قاله الشهرستاني من شك عمر في الحديبية:" فان أراد علي شهرستاني بذلك الشك في الدين فمردود...وان أراد علي شهرستاني الشك في المصلحة وعدمها فمردود أيضاً".

أقول: كان على الشوبيني أن يوجّه سؤاله الى عمر ليبين هو مراده من الشك الذي صرّح بوقوعه منه، أمّا نحن فلا نشك في أنّ شك عمر كان في أصل الدين ولذلك عمل أعمالاً يكفرّ بها عن هذا الشك المميت.

2 – الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان 15: 380 واسناده صحيح، ومسند أحمد 2: 384 – 385 ، وصحيح مسلم 17: 121 بشرح النووي، وسنن سعيد بن منصور 2: 179، وخصائص النسائي: 58.

3 – كتابه 1: 319 ، عن صحيح البخاري بشرح فتح الباري 3: 540 /رقم 1597 . ومسلم بشرح النووي 5: 20 /رقم 1270.

وشكّه منه على تعبدّه، إذ كيف يكون الحجر الأسود حجراً كسائر الاحجار لا يضر ولا ينفع؟!

وقد روى السرخسي هذه القضية فقال في تتمة الحديث: فبلغت مقالته عليّاً (عليه السلام) فقال: أما إنّ الحجر ينفع، فقال له عمر: وما منفعته يا ختن رسول الله؟ فقال (عليه السلام) : سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول: إنّ الله لما أخذ

الذرية من ظهر آدم (عليه السلام) وقررهم بقوله: **(ألست بربكم قالوا بلى)** أودع إقرارهم الحجر، فمن يستلم الحجر فهو يجددّ العهد بذلك الإقرار، والحجر يشهد له يوم القيامة، استلام الحجر للطواف بمنزلة التكبير للصلوات، فيبدأ به طوافه[1].

وقال العيني في عمدة القاري عند شرحه لقول عمر "لا تضر ولا تنفع": وروى الحاكم من حديث أبي سعيد "حججنا مع عمر، فلما دخل الطواف استقبل الحجر فقال: اني اعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع" ولو لا أني رايت رسول الله (صلى الله عليه وآله) قبّلك ما قبلتك ثم قبلّه فقال علي (عليه السلام) : إنه يضر وينفع، قال: بم؟ قال: بكتاب الله تعالى; قال عز وجّل **(وإذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم الست بربكم قالوا: بلي)** ، وذلك أنّ الله لما خلق آدم مسح يده على ظهره فقررهم بأنّه الرب، وأنهّم العبيد، وأخذ عهودهم ومواثيقهم، وكتب ذلك في رق، وكان لهذا الحجر عينان ولسان، فقال: افتح، ففتح فاه، فألقمه ذلك الرق، فقال: اشهد لمن وافاك بالموافاة يوم القيامة، وإني أشهد لسمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول: يؤتي يوم القيامة بالحجر الأسود وله لسان ذلق يشهد لمن يستلمه بالتوحيد، فهو . يا أمير المؤمنين . يضرّ وينفع.

فقال عمر: أعوذ بالله من قوم لست فيهم يا أبا الحسن. وفي سنده ابو هارون عمارة بن جوين ضعيف[2].

1- المبسوط 4: 9.

2 لم يضعفوه إلاّ لتشيعه، قال بشار عواد في تحرير التقريب 3: 62 "متروك ومنهم من كذّبه شيعي". وفي تهذيب التهذيب 7: 412 – 413 "وكانت عنده صحيفة يقول: هذه صحيفة الوصي". وكان فيه تشيّع وأهل البصرة يفرّطون فيمن تشيع بين أظهرهم لأنّهم عثمانيون". واقرأ تعليقة ابن حجر واضحك قال "قلت: كيف لا ينسبونه إلى الكذب وقد روى ابن عدي في الكامل عن الحسن بن سفيان عن عبد العزيز بن سلام، عن علي بن مهران، عن بهز بن أسد، قال: أتيت إلى أبي هارون العبدي فقلت: أخرج إليّ ما سمعت من أبي سعيد[الخدري]، فاخرج لي كتاباً فإذا فيه: حدثنا أبو سعيد أنّ عثمان أدخل حضرته وإنّه لكافر بالله، قال: قلت: تقرّ بهذا؟ قال: هو كما ترى، قال: فدفعت الكتاب في يده وقمت. فهذا كذب ظاهر على أبي سعيد" إنتهى كلام ابن حجر. فسبب تضعيفه كما ترى تشيعه وقرأته ما في صحيفة علي (عليه السلام) ،ولأنّه يقول . كما تقدم أم المؤمنين عائشة وغيرها من الصحابة . بكفر عثمان بن عفان.

هذا ناهيك عن أنّ أصحابنا رووا جهل عمر في قضية الحجر الاسود وجواب أمير المؤمنين بأسانيد متعددة ومعتبرة. انظر أمالي الطوسي: 476 ، وتفسير العياشي 2: 38 ، ومختصر بصائر الدرجات: 226 ، وعوالي اللالى 4:10 ، وجواهر الكلام 19: 342 ، وعلل الشرائع 2: 426 ، والمسائل العكبرية: 105 ، ومناقب ابن شهر آشوب 2: 185 عن الغزالي في أحياء علوم الدين.

ورواه الأزرقي أيضاً في تاريخ مكة، وفي لفظه "أعوذ بالله أن أعيش في قوم لست فيهم".

ومن حكمة تقبيل الحجر الأسود . غير ما ذكر عن علي (عليه السلام) . أنّ النبّي (صلى الله عليه وآله) أخبر أنهّ من أحجار

الجنّة. فإذا كان كذلك فالتقبيل لرتياح إلى الجنة وآثارها.

ومنها أن النّبي (صلى الله عليه وآله) أخبر انّه يمين الله في الأرض، رواه أبو عبيد في غريب الحديث، وفي فضائل مكة للجندي من حديث ابن جريج، عن محمد بن عباد بن جعفر، عن ابن عباس "إنّ هذا الركن الأسود هو يمين الله في الأرض يصافح به عباده مصافحة الرجل أخاه".

ومن حديث الحكم بن أبان، عن عكرمة، عنه زيادة "فمن لم يدرك بيعة رسول الله (صلى الله عليه وآله) ثم استلم الحجر فقد بايع الله ورسوله".

وفي سنن ابن ماجة من حديث أبي هريرة، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : "من فاوض الحجر الأسود فكانما يفاوض يد الرحمن".

وقال المحبّ الطبري: والمعني في كونه يمين الله .والله اعلم . أنّ كل ّملك إذا قدم عليه قبلتّ يمينه، ولها كان الحاج والمعتمر اول ما يقدمان يسنّ لهما تقبيله، يتزل منزلة يمين الملك ويده،

ولله المثل إلاّ على، ولذلك من صافحه كان له عند الله عهد، كما أن الملك يعطي العهد بالمصافحة[1] .

ترى هل يختلج عند المنصف شك في أنّ عمر كان جاهلا جهلا مطبقاً، بحيث أنهّ لم يفهم حكمة تقبيل الحجر الأسود، مع ما قرأت من جواب أمير المؤمنين علي (عليه السلام) ، وما رواه الصحابة من انّه من أحجار الجنة وانّه يمين الله وان استلامه بمنزلة بمبايعة الله ورسوله؟!

إنّ كتاب الشهرستاني "منع تدوين الحديث" يرتكز بشكل كبير على إثبات أن جهل عمر . مع حرصه على اخفاء ما يمسّ حكومته . كان هو الدافع القوي لمنعه التدوين والتحديث والكتابة وفتحه باب الاجتهاد، مقابل أصحاب التعبد المحض السباقين الى التدوين وزعيمهم علي بن أبي طالب، وما مفردة تقبيل الحجر إلاّ نموذجاً لجهل عمر وشكر بأحكام الإسلام، بل هذه المفردة أيضاً هي من اجتهاداته، لأنّه اجتهد فأطلق الحكم بعدم نفع وضرر الحجر الأسود، مع وجود اجماع الروايات الدالة على أنّه يضر وينفع، فلذلك وقف في وجهه إمام المتعبدين علي بن أبي طالب وبيّن جهله وخطأه. فهل كل هذا لا يعد ّجهلا ولا اجتهاداً،ولا يدلّ على وجود مدرستين وطائفتين ونهجين.

- ولكي تتأكد من وجود المدرستين، ومن جهل عمر المجتهد الذي يقابله علم أمير المؤمنين علي المتعبد فإليك صورتين متقابلين لا ينكر دلالتهما على ما نقوله إلاّ الأعمى.

قال الامام أحمد: روى أبو عثمان النهدي، قال: سأل رجل . من بني يربوع أو من بني تميم . عمر بن الخطاب عن الذاريات والمرسلات والنازعات أو عن بعضهن، فقال له عمر: ضع عن رأسك، فإذا له وفرة، فقال عمر: أما والله لو رايتك محلوقاً لضربت الذي فيه عيناك، ثم كتب إلى أهل البصرة . أو قال: إلينا . أن لا تجالسوه، فلو جاء ونحن مائة لتفرقنا. اسم هذا الرجل صبيغ بن عسل .وقيل ابن عليم، وقيل ابن شريك . التميمي[2] .

1 - عمدة القاري 9 : 240 . وانظر ارشاد الساري 3 : 190 ، وسيرة عمر لابن الجوزي: 106 ، ونصب الراية 3:116 ، وكنز العمال 5 : 177، وسبل الهدى والرشاد 1: 176.

2مسائل الامام أحمد 1: 478/ الحديث 81.

وقال ابن حجر في الاصابة:

صبيغ بن عسل بن سهل الحنظلي، له إدراك، وقصته مع عمر مشهورة روى الدارمي من طريق سليمان بن يسار، قال: قدم المدينةرجل يقال له صبيغ بن عسل، فجعل يسأله عن متشابه القرآن، فأرسل إليه عمر، فأعدّله عراجين النخل، فقال: من أنت؟ قال: أنا عبدالله صبيغ، قال: وأنا عبدالله عمر، فضربه حتى أدميرأسه..وأخرجه من طريق نافع أتم منه، قال: ثمّ نفاه إلى البصرة.

واخرجه الخطيب وابن عساكر من طريق أنس والسائب بن زيد وأبي عثمان النهدي مطولا ومختصراً.

وفي رواية أبي عثمان: وكتب إلينا عمر: لا تجالسوه، قال: فلو جاء ونحن مائة لتفرقنا.

وروى إسماعيل القاضي في الأحكام من طريق هشام عن محمد بن سيرين، قال: كتب عمر بن الخطاب إلى أبي موسى: لا تجالس صبيغا، وارمه عطاءه... (صلى الله عليه وآله) وقال الدار قطني في الأفراد . بعد رواية سعيد بن سلامة العطار، عن أبي بكر بن أبي سبرة، عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب . قال: جاء صبيغ التميمي الى عمر فسأله عن الذاريات الحديث، وفيه: فأمر به عمر فضرب مائة سوط، فلما برىء دعاه فضربه مائة أخرى ثم حمله على قتب، وكتب إلى أبي موسى: حرّم على الناس مجالسته، فلم يزل كذلك حتى أتى [صبيغ] أبا موسى فحلف له أنهّ لا يجد في نفسه شيئا..ًاخرجه ابن الابنزي من وجه آخر عن يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد عن عمر بسند صحيح، وفيه: فلم يزل صبيغ وضيعاً في قومه بعد ان كان سيداً فيهم...

قال: أبو أحمد العسكري: اتهمه عمر برأي الخوارج [1].

فهذه الأسانيد الصحيحة عندكم كلّها تنصّ على انّ صبيغا الصحابي ضرب حتى أدمي

1 - الاصابة 2: 198 ـ 199. وانظر سنن الدارمي 1: 54و55، ونصب الراية 4:118، وكنز العمال 2: 334 "عن الدارمي ونصر والاصبهاني معاً في الحجة وابن الانباري واللالكائي"، وتفسير القرطبي 4:14، والدر المنثور 2: 7 وفتح القدير 1: 319، وتاريخ دمشق 23: 411.

راسه، وضرب مائتي سوط، وحمل على قتب، ونفي إلى البصرة، وحرم عطاؤه، ومنع الناس من مجالسته، وصار وضيعاً بعد ان كان سيّداً، كل ذلك لأنهّ سأل الخليفة العلامةّ عمر المجتهد عن الذاريات والمرسلات والنازعات أو عن بعضها، وما ذلك إلاّ بسبب اتهامه إياه بالخارجية مع أنهّ حلف أنهّ برىء من التهمّ.

وأمّا أمير المؤمنين (عليه السلام) ، فإنه أجاب عبدالله بن الكواء الخارجي المسلّم الخارجيةّ، عن نفس المسائل التي رفض

عمر السؤال عنها، حيث أجابه بكل رحابة صدر عن كلّ ما يدور في خلده من القرآن.

روى الحاكم النيسابوري بسنده عن أبي الطفيل، قال: رأيت أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) ، قام على المنبر، فقال: سلوني قبل أن لا تسألوني، ولن تسألوا بعدي مثلي، قال: فقام ابن الكواء فقال: يا أمير المؤمنين ما **(الذاريات ذرواً)** ؟ قال: الرياح.

قال: فما **(الحاملات وقراً)**؟ قال: السحاب.

قال: فما **(الجاريات يسراً)**؟ قال: السفن.

قال: فما **(المقسمات اموراً)**؟ قال: الملائكة.

قال: فمن **(الذي بدلوا نعمة الله كفراً واحلوا قومهم دار البوار جهنم)** ؟ قال: منافقوا قريش قال: هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه [1]

---

1 - المستدرك على الصحيحين 2: 506 / الحديث 3736 . وانظره وطرقه في عمدة القاري 10: 190 ، وتغليق التعليق: 318 - 319، وكنز العمال 13: 159 - 162، ومسند الشاشي: 96/ الحديث 620، وتاريخ دمشق 27: 99.

والاحاديث المختارة للضياء المقدسي 2: 126/ الحديث 494، و176/ الحديث 556، و298/ الحديث 678 . وصحّح في المواطن الثلاثة بقوله: اسناده صحيح. وهذا الكتاب هو الذي صرّح الشربيني بأنّ كلّ ما فيه صحيح، فلاحظ وأعجب.

وانظره أيضاً في المعيار والموازنه: 298 ، ونظم درر السمطين: 126 ، والاحتجاج: 259 – 261 ، وجواهر المطالب 1: 300، ونهج السعادة 2:631.

وفي بعض هذه المصادر ذكر الحديث مطولا جدّاً، وفيه أسئلة كثيرة أجاب عنها أمير المؤمنين علي فراجع أن أحببت.

ونحن بين هذين الصحيحين، الصحيح الناصّ على ضرب عمر لضبيع التميمي وجهله بإجابته، وبين الصحيح الناص على إجابات أمير المؤمنين (عليه السلام) لابن الكواء، لا يسعنا إلاّ أن نقول بوجود مدرستين وطائفتين ونهجين، أحدهما يجتهد لجهله ويرّعمه عمر، والثاني يتعبد التعبد المحض ويرّعمه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، لعلمه المستقى من رسول الله، فهل يبقى بعد ذلك شك وريب؟!

(4) تفريقه بين التدوين والكتابة

حاول الكاتب وتحت عنوان "شبهة التأخر في تدوين السنة النبوية والرد عليها" أن يدفع الإشكال المحكم الذي يتوجه على مدوّنات أبناء العامة من وجود فاصلة زمنية كبيرة بين عصر النبّوة وبين عصر التدوين، حاول أن يرد ذلك عبر التفريق الدقّي بين التدوين والكتابة، مدّعيا أن الكتابة والمكتوبات كانت موجودة منذ عصر النبيّ (صلى الله عليه وآله) حتى زمن عمر بن عبد العزيز الذي كان التدوين بأمر منه.

قال وهو بصدد ذلك: ان الكثيرين خلطوا بين النهي عن كتابة السنة وبين تدوينها حيث فهموا خطأ أنّ التدوين هو الكتابة،

وعليه فإنّ السنة النبوية ظلت محفوظة في الصدور لم تكتب إلاّ في نهاية القرن الأول الهجري في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز.

ولو أنّ المعاصرين فهموا حقيقة الكتابة وحقيقة التدوين، وأدركوا الفرق بينهما لما تعارضت النصوص في فهمهم، ولما صح تشكيك أعداء الاسلام في السنة النبوية بدعوى تأخّر تدوينها، مدعين أنّه دخلها الزيف، لأنّ العلم الذي يظل قرنا دون تسجيل لابد وان يعتريه تغيير ويدخله التحريف، فان الذهن يغفل والذاكرة تنس، أمّا القلم فهو حصن أمان لما يدون به[1] ... ثم نقل عن معاجم اللغة ان الكتابة مأخوذة من كَتَبَ بمعنى خط، وأن التدوين

1- كتابه1: 350 ناقلا ـ كما هو دأبه ـ ذلك عن "السنة النبوية، مكانتها، عوامل بقائها، تدوينها" لفضيلة الاستاذ الدكتور عبد المهدي عبد القادر: 94 - 96.

بمعنى جمع الصحف المشتقة في ديوان ليحفظها، وأنّ التصنيف هي جعل الشيء أصنافاً، ثم قال: ومن هذه التعاريف يتضح لنا أنّ الكتابة غير التدوين، فالكتابة مطلق خط الشيء دون مراعاة لجمع الصحف المكتوبة في إطار يجمعها، أمّا التدوين فمرحلة تالية للكتابة ويكون بجمع الصحف المكتوبة في ديوان يحفظها...

وعلى ذلك فقول الأئمة أنّ السنة دونت في نهاية القرن الأول لا يفيد أنهّا لم تكتب طيلة هذا القرن، بل يفيد أنها كانت مكتوبة لكنّها لم تصل لمرحلة التدوين، وهو جمع الصحف في دفتر.

وما فهمه المعاصرون من أنّ التدوين هو الكتابة فهو خطأ منشؤه عدم التمييز بين الكتابة والتدوين[1].

وبالتالي فالمقولة "أوّل من دوّن العلم ابن شهاب الزهري" ثم ترجمتها خطأ بمعنى "اول من كتب العلم (الحديث) كان ابن شهاب الزهري"[2] ...

والمتتبع لكلام الأئمة السابقين يتضح له انّه كان معلوماً لديهم الفرق بين الكتابة والتدوين[3] ...إنتهى مورد الحاجة من كلامه.

ونحن أمام هذا التطويل . بلا طائل . نقول:

أوّلا: إنّ الفرق الدقيق بين الكتابة والتدوين صحيح لغةً، لكن الاستعمالات التي وردت في ما نحن فيه تكذب استعمالهم هاتين العبارتين بهذا الفرق الدقيق.

فإنّ أول من أخطأ في هذا المجال هو الإمام البخاري، حيث روى في صحيحة تعليقاً، قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم[4] : "انظر ما كان من حديث رسول الله (صلى الله عليه وآله)

1- كتابه 1: 351، ناقلا ذلك كما هو ديدنه عن "السنة النبوية ومكانتها. للاستاذ الدكتور عبد المهدي عبد القادر: 97.

2- كتابه 1: 351 نقلا عن "دلائل التوثيق المبكر للسنة" للدكتور امتياز احمد: 281.

3- كتابه 1: 352 ثم استدل على ذلك بنقل كلامين لابن حجر في ذلك. وهو متأخر جدّاً عن دعواه لأن الكلام إنما هو في

القون الاول والثاني، لا في زمان ابن حجر.

4- المتوفى سنة 120 هجري.

فاكتبه، فإنّي خفت دروس العلم وذهاب العلماء،ولا تقبل إلاّ حديث رسول الله ولتفشوا العلم ولتجلسوا حتى يعلم، فإن العلم لا يهلك حتى يكون سواً.

وهذا الحديث نقله الشوبيني [1] ، قائلا بهذه الرواية تعلق أعداء الاسلام من الرافضة...فقالوا إن السنة لم تدون إلاّ في مطلع القون الثاني الهجري [2] ...ثمّ قال: نحن نجزم بصحة هذه الرواية..ونجزم بصحتها لانهّا وردت في أوثق مصادرنا وأصحهّا بعد كتابه تعالى، ألا وهو صحيح البخاري [3] ...

وهذه الرواية كما تراها فيها الأمر بكتابة الحديث لا تدوينه، فعمر بن عبد العزيز والبخاري وابن حزم لم يفهموا هذا التفويق، بل استعملوا الكتابة بمعني التدوين.

ومن العجائب أنّه في ص 368 . 369 من المجلد الأوّل من كتابه نقل ان النبّي (صلى الله عليه وآله) تنبأ وبشرّ بتدوين السنة المطهرة، لكنّه ذكر حديثاً فيه لفظ الصحف، قال:

وعلى تلك الكتابات [4] بجوار المحفوظ في الصدور اعتمد عمر بن عبد العزيز في التدوين الرسمي للسنة المطهّرة، فكان له الفضل كلّ الفضل رغم أنف أعداء السنة المطهّرة [5] ، ولمَ لا يكون له الفضل وقد تحقق على يده ما تنبأ به النبّي من تدوين سنته المطهرة في قوله (صلى الله عليه وآله) : "أي الخلق أعجب إليكم ايماناً؟ قالوا: الملائكة، قال: وكيف لا يؤمنون وهم عند ربهم؟ وذكروا الأنبياء، قال: وكيف لا يؤمنون والوحى يتزل عليهم؟ قالوا: فنحن؟ قال: وكيف لا تؤمنون

1- كتابه1: 346، عن البخاري بشرح فتح الباري 1:234 /كتاب العلم ـ باب كيف يقبض العلم.

2- كتابه1: 346.

3- كتابه 1: 349 . 350.

4- وهي التي قال عنها في 1: 352 "إنّ عمر بن عبد العزيز لم يبدأ ذلك من فراغ، ولكنه اعتمد على اصول مكتوبة كانت تملأ أرجاء العالم الاسلامي".

5 - وكتب في اللامش "كاسماعيل منصور الذي وصف تدوين الخليفة عمر بن عبد العزيز بانّه "كان مخالفاً للمنهاج الامثل ولمنهاج الصحابة الأفاضل كل المخالفة، وبذلك فقد وقعت به أكبر كارثة في تاريخ المسلمين"..والرافضي على الشهرستاني يصفه بعدم خلوص النيّة في التدوين.

وأنا بين أظهركم؟ قالوا: فمن يا رسول الله؟ قال: قوم يأتون بعدكم يجدون صحفاً يؤمنون بها" [1] . قال الحافظ السخاوي:

استدل بهذا الحديث على الوجادة، وهو علم من اعلام النبوة من إخباره عما سيقع وهو تدوين القرآن وكتبه في صحفه

وكتابة الحديث[2].

وهذا كما تراه فيه استعمال "الصحف"[3] لا "التدوين" إذ لم يقل النّبي (صلى الله عليه وآله) "يجدون مدونات يؤمنون بها" ولا قال "صحفاً يدونونها". فكيف فهم الشوبيني من الصحف أنّها مدوّنات؟! إن هذا يعني عدم استعمالهم عبارات "كتب" و"دون" بالدقة اللغوية، بل استعملوا إحداها بدل الأخرى، وخصوصاً كلام السخاوي ففيه صراحة ذلك "تدوين القرآن وكتبه في صحفه وكتابة الحديث" حيث عبّر في مجال القرآن التدوين والكتب، وعبر عما صنعه ابن عبد العزيز ب"كتابة الحديث"، فأين مصداقية هذا الفرق في مجال الاستعمالات يا شوبيني؟!

ثانياً: إنّ نهي عمر كان نهياً عاماً عن التحديث والكتابة والتدوين.

لا عن خصوص التدوين لتصح له المعاذير، ويستقيم له المخرج من هذا المأزق.

فعن عروة بن الزبير: إنّ عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنن، فاستشار في ذلك أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله) فأشاروا عليه أن يكتبها، فطفق عمر يستخير الله فيها شهراً، ثمّ أصبح يوما وقد عزم الله له، فقال: إنيّ كنت أردت أن أكتب السنن، وإني ذكرت قوماً كانوا قبلكم كتبوا

1- نقله عن الحاكم في المستدرك 4: 96/ رقم 6993.

2- نقله عن فتح المغيث 2:144.

3 - الصحف، جمع صحيفة، وهي في الأصل الورقة الواحدة... ومنها الصحيفة التي كانت معلقة في جوف الكعبة في الجاهلية". انظر معرفة النسخ والصحف الحديثية لبكر بن عبدالله أبي زيد: 22 - 23. وقال في ص 18 "وجود مجموعة من الصحف والنسخ الحديثية في أيدي بعض الصحابة، يرويها عنهم تلامذتهم من التابعين، وهكذا حتى استوت بين دفّتي دواوين السنة الجامعة". فالصحف إذن لا يقال لها مدونات بناء على هذا التوثيق فكيف استدل لعمر بن عبد العزيز بهذه البشارة؟!!

كتباً، فأكبّوا عليها، فتركوا كتاب الله تعالى، وانيّ والله لا ألبس كتاب الله بشيء أبدا[1].

وروي عن يحيى بن جعدة: إنّ عمر أراد ان يكتب السنة، ثم بدا له أن لا يكتبها، ثم كتب في الأمصار: "من كان عنده منها شيء فليمحه"[2].

وعن القاسم بن محمد بن أبي بكر: إنّ عمر بن الخطاب بلغه أنّه قد ظهرت في أيدي الناس كتب، فاستنكرها وكرهها، وقال: أيها الناس، إنّه قد بلغني أنّه قد ظهرت في أيديكم كتب فأحبها إلى الله أعدلها وأقومها، فلا يبقين أحد عنده كتابا إلا أتاني به، فأرى فيه رأيي، قال: فظنوا أنّه يريد أحد عنده كتاباً إلا أتاني به، فأرى فيه رأيي، قال: فظنوا أنه يريد أن ينظر فيها ويقومها على أمر لا يكون فيه اختلاف، فأتوه بكتبهم فأحرقها بالنار[3]...

وهذه الأحاديث كلّها جاءت بلفظ "كتب" و"أراد أن يكتب"، لكن الشوبيني حمل هذه الألفاظ على التدوين، فلم يفرق هو نفسه بين الكتابة والتدوين، فأقرأ معي قوله:

فعمر عندما هَمَّ بكتابة السنة . ليس مجرّد الكتابة، فهي كانت مكتوبة .وانما المراد بالكتابة تدوينها تدوينا عاما في مكان واحد[4].

وقوله: فكان [عمر] أوّل مقترح بتدوينها[كذا، والصواب: لتدوينها]حفاظاً لها، كما كان أول مقترح بتدوين [كذا، والصواب: لتدوين] القرآن الكريم تدوينا عاماً في مكان واحد حفاظاً لكتاب الله عز وجل زمن أبو [كذا، والصواب: أبي] بكر الصديق.

ففي همّه بكتابة السنة . ليس مجرد الكتابة، فهي كانت مكتوبة .وإنما المراد بالكتابة تدوينها تدويناً عاماً في مكان واحد، وهذا الهمّ بالتدوين فيه أبلغ حجة وأبلغ ردّ على غلاة الشيعة الزاعمين أن أهل السنة أو في مقدمتهم أبي بكر [كذا، الصواب: أبوبكر] وعمر كانوا من

1- تقييد العلم: 49، حجية السنة: 395 عن البيهقي، وابن عبدالبر.

2- تقييد العلم: 53، حجية السنة: 395.

3 - الطبقات الكبرى 1: 140.

4 - هذا نصّ كلامه. فأقرأه في 1: 305 . وما عشت أراك الدهر عجباً!!!

أنصار منع تدوين السنة[1].

فإذن يكون عمر بن عبد العزيز، وابن حزم والبخاري، وحديث التبنؤ المحمول على عمر بن عبد العزيز، وكلام السخاوي ورواة همّ عمر، يكون كل ذلك غير موفق بين الكتبْ والتدوين، فإما أن يكونوا جميعا لا يفهمون هذا الفرق، واما أنّ يكون الشوبيني لا يفهم الاستعمالات وحكّم جهله على اولئك السلف المتقدمين؟! إنّ الحقيقة تقول: انهّ هو الجاهل، وان الاعلام استعملوا الكتابة والتدوين، كلاً في مقام الآخر ولم يلتفتوا إلى الفرق المذكور.

والفائدة الاخرى التي لابدّ من التنبيه عليها، هي أنهّ ذكَرَ هَم عَمّر بالكتابة، وأغفل نهيه عن الكتابة وأمره بالمحو واحراقه المكتوبات بالنار، وكل ذلك مكتوب في نفس روايات الهَمَّ المدعّى.

ناهيك عن سيرة عمر برمّتها الكاشفة عن حبسه المحدثين، وحجره عليهم، وضربه المسائلين له، واجتهاداته المتكرّرة المخالفة للقرآن والسنة المروية عن الصحابة الاخرين، فإنّ الكاتب أخفى كل ذلك ليتمسك بخصوص الهمَ بالكتابة، ليجعله هما بالتدوين، ثم ليمدح عمر بناءً على ذلك، ناسياً أو متناسيا كل الحقائق الحاكية عن عمر جهلة الثقافي الذي حدا به إلى فتح باب الاجتهاد وسدّ باب التحديث والكتابة والتدوين.

- وبهذه المناسبة نودّ التنبيه على مسألة إنكاره لسبق الشيعة إلى التدوين، حيث نقل في ذلك كلام علي السالوس، وفيه قوله: فكتب الحديث الاربعة المعتمدة عندهم أوّلها ظهر في القرن الرابع، وهو الكافي . الذي يعد عندهم مثل البخاري عندنا[2] . ثم جاء بعده باقي الكتب.

فأين فضل سبق التدوين الذي يزعمونه كذباً[3].

ونقول: إنّ إشكاله غير وارد . حتى بناء على تفريقه بين التدوين والكتابة . لأنّ التدوين

1- كتابه1: 354.

2 – سبق بيان زيف هذه المقارنة.

3– كتابه 1: 369.

عند العامة كان بينه وبين وفاة رسول الله (صلى الله عليه وآله) ما يقارب قرناً من الزمان، وأمّا الشيعة الامامية فإنّ التدوين عندهم كان بلا فاصل زمني عن مصادر التشريع، لانّهم يقولون بإمامة الأئمة الاثنى عشر، وانّهم مصادر للتشريع ممتدة إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) كما تقدم بيان ذلك، فإذا عرفت أنّ الغيبة الصغرى وقعت في سنة 260 للهجرة النبوية وامتدت 69 عاماً، وأنّ الكليني كان معاصراً للغيبة الصغرى، وعلى شرفات الغيبة الكبرى، علمت أن التدوين . بمعني جمع الأصول الأربعمائة وتبويبها . كان مبكراً جداً عند الامامية، إذ كان قبل انقطاع مصادر التشريع أو قبله بقليل، فإذا علمت ان الغيبة الكبرى ابتدأت سنة 329 ، وأنّ الكليني توفي سنة 329 هجري، قمري، علمت أنّ لهم فضل السبق في التدوين، وأنّ الكافي كان عند الشيعة قبل انقطاع مصدر التشريع لا بعده بقرابة قرن كما هو الحال عند العامة.

وأمّا بناء على الحق من أنّ التدوين يطلق على الكتابة وبالعكس، فإن الأمر يتضح جداً، لأن الكتب التي كانت عند أمير المؤمنين علي (عليه السلام) وصلنا إلى اليوم منها الكثير الكثير من المطالب[1] ، بخلاف أبي بكر وعمر اللذين لم يعرف لهما ولا مكتوبة ولا نسخة ولا صحيفة ولا مدونة، اللهم إلاّ الاحاديث الخمسمائة التي كانت عند الأول فأحرقها، والشوبيني ذكر همّ عمر بالكتابة، ولم يذكر صحيفة علي ولا كتاب علي، ولا القرآن المفسّر بالتفسير السياقي الذّي كان عند علي، فرفضه الشيخان لأنّ فيه ما يظهر عوارهما وعوار النهج الاجتهادي الحاكم.

وعن أبي رافع أنّه روى عن عليّ كتاباً[2] .

---

1 - وقد جمع الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب ما حصل عليه من صحيفة الامام علي، وطبعه في حلب. و"كتاب علي" المفقود يقوم به اليوم جماعة من العلماء في قم بجمع ما وصل منه عبر الكتب، وسيظهر إلى عالم النور.

2 – رجال النجاشي:6 ، تاريخ بغداد 8: 449.

وعن الحارث الأعور الهمداني أنّه روى كتاباً كاملاً عن أمير المؤمنين (عليه السلام)[1] .

وكان عند محمد بن قيس البجلي قسم من قضايا علي (عليه السلام) ، وقد عرضه على الباقر (عليه السلام) فصدّقه فيه[2] .

وقد روى جمع كثير من الأئمة عن كتاب علي (عليه السلام) ، ذلك الكتاب الجامع لكثير من المسائل، بل لمعظم الأبواب، وقد وصلنا منه ما سنذكر لك قسماً ونماذجاً منه وأمثلة، منها في سؤر الهرة، والوضوء من غسل الجنابة، وأحكام الجنائز، ووقت فضيلة الظهر والعصر، والتشهد في الصلاة، وحكم المحرم يموت كيف يصنع به، والصلاة في وبر كل شيء حرام

لحمه، والتشهد في الصلاة وان الله يؤجر على كثرة الصلاة والصوم، وعدالة امام الجماعة، وأدب الدعاء، ومنع الزكاة، ومسائل الأمر بالمعروف، وظهور الزنا، وقطيعة الرحم، والصوم للرؤية، ولبس الطيلسان للمحرم، وصيد المحرم، والشك في أشواط الطواف، وأعطاء الامان لمن لحق بالمسلمين، ومال الابن ومعنى الشيء في الوصية، وعدة مسائل في النكاح والايمان وأكل البلّي والصقر، ومسائل في الصيد والذكاة، وما يقطع من اليات الضأن، وتحريم أكل الجرّي، والمار ماهي والطافي، والزمير، والطحال، وما ألقاه البحر، والجريث، ولحم الحمر الأهليّة، وحكم الاراضي، والفوائض والمواريث، والقضاء، والحدود والديات، والزنا، والكبائر، وأكل مال اليتيم، وعقاب المعاصي، والجدّ في العبادة، وابتلاء المؤمن، ومثل الدنيا، وحسن الظن بالله، وحرمة الجار، والخلق، وأصحاب السبت، وطلب العلم، ودية الأسنان، وغيرها[3].

وتدلّ على سعة كتاب علي بعض العبارات الواردة في حقه. ناصيك عمّا وصل من مضامينه

1- رجال النجاشي: 7، الفهرست للطوسي: 62.

2 – رجال النجاشي: 333.

3 – أنظر تخريجات ذلك في كتاب منع تدوين الحديث للعلامة الشّهرستاني: 461 . 464 ، والدراسات في الحديث النبوي للاعظمي 130:131. ولا يفوتنا التنبيه على احتمال اتحاد كتاب علي وصحيفته، وإن كان الرّاجح عندنا أنّهما إثنان.

. فعن أم سلمة قالت: دعا رسول الله (صلى الله عليه وآله) بأديم، وعلي بن أبي طالب (عليه السلام) عنده، فلم ينزل رسول الله (صلى الله عليه وآله) يملي وعلي (عليه السلام) يكتب حتّى ملاء بطن الاديم وظهره وأكارعه[1].

وعن عائشة، قالت: دعا رسول الله (صلى الله عليه وآله) عليّاً (عليه السلام) بأديم ودواة، فأملى عليه وكتب حتىّ ملاء أديم[2].

وقد وصف كتاب علي بأنّه "كتاب غليظ"[3]، "مدروج عظيم"[4]، "طوله سبعون ذراعاً"[5] وغيرها من العبارات الدالة على أنّ كتاب علي أو الجامعة أو صحيفة علي، كلّها أو كل منها تعد مدونة عظمى. بخط علّي عن فم رسول الله (صلى الله عليه وآله).

نعم لم يشر الشوبيني الى كتاب علي ولا الى الجامعة، ولا الى الصحيفة، كما أنّه لم يشر أبداً الى القرآن الكريم الذي جمعه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وكان فيه كلّ الايات مرتبة حسب نزولها، وشأن النزول، والناسخ والمنسوخ، وكل شيء من علوم القرآن، وكان فيه تفسير الايات، وهو أوّل تفسير كتب في الاسلام[6].

فقد اتفقت الامة على أنّ علياً (عليه السلام) تخلفّ عن بيعة أبي بكر، وكان في مدة امتناعه مشغولا تجمع القرآن، وقد روت الاماميّة أنّ القوم رفضوا هذا القرآن لما وجدوا فيه من التفسير

1- أدب الاملاء والاستملاء: 12.13، المحدث الفاضل:601.

2- محاسن الاصطلاح للبلقيني:300.

3- الكافي 7:94، التهذيب 9:271.

4 -رجال النجاشي:360 . وانظر معالم المدرستين2:348 ، عن رجال الكشّي:279.

5 - بصائر الدرجات:162، الكافي1:239 . وفي بعض المصادر "طوله سبعون ذراعاً بذراع النبي (صلى الله عليه وآله) . بل كانت صحيفة الفرائض وحدها صحيفة مثل فخذ البعير (الكافي7:94 ، تاريخ آل زرارة:42) . وقد حرّف أتباع مدرسة الاجتهاد في كتبهم هذه الصحيفة الضخمة الى صحيفة صغيرة جدّاً ادعوا أنّ عليا ّ(عليه السلام) كان يضعها في قراب سيفه. (انظر دراسات في الحديث النبوي للاعظمي:128-129) .

6 - يبدو أنّ فيه آيات كثيرة مفسّرة بالتفسير السياقي. وسيأتيك أنّ عمر كان يخاف من هذا النوع من التفسير.

السياقي الذي يكشف فضائحهم ويبيّن منزلة علي (عليه السلام) العلميّة وجهلهم المطبق.

قال سلمان: فلمّا رأى [علي (عليه السلام)] غدرهم وقلّة وفائهم له لزم بيته، وأقبل على القرآن يؤلفه ويجمعه، فلم يخرج من بيته حتّى جمعه وكان في الصحف والشظاظ والاسيار والرقاع، فلمّا جمعه كلّه وكتبه بيده على تنزيله وتأويله والناسخ منه والمنسوخ و....جمعه في ثوب واحد وختمه، ثمّ خرج الى الناس وهم مجتمعون مع أبي بكر في مسجد رسول الله (صلى الله عليه وآله) فنادى على (عليه السلام) بأعلى صوته:

يا أيها الناس، انّي لم أزل منذ قبض رسول الله (صلى الله عليه وآله) مشغولا بغسله، ثم بالقرآن حتى جمعته كلّه في هذا الثوب الواحد، فلم ينزل الله تعالى على رسول الله (صلى الله عليه وآله) آية إلاّ وقد جمعتها، وليست منه أية إلاّ وقد أقرأنيها رسول الله (صلى الله عليه وآله) وعلمني تأويلها...ثم قال لهم علي (عليه السلام) : لئلا تقولوا يوم القيامة انّي لم أدعكم إلى نصرتي ولم اذكركم حقي، ولم أدعكم إلى كتاب الله من فاتحته إلى خاتمته.

فقال عمر: ما أغنانا بما معنا من القرآن عما تدعونا إليه[1] ...

وفي الاحتجاج: فلمّا فتحه أبوبكر خرج في أول صفحة فتحها فضائح القوم، فوثب عمر وقال: يا علي اُردده فلا حاجة لنا فيه[2] ...

وهناك عشرات النصوص الأخرى التي تدل على أن الشيخين منعا انتشار المكتوبات والمدونات، كتماناً لحق أهل البيت في الخلافة، وتغطية على عجزهم العلمي وجهلهم الثقافي.

لقد حمل الشوبيني منع الشيخين عن كتابة السنة على أنّ المنع كان عن كتابة الحديث والتفسير بجنب القرآن في صحيفة واحدة، لخطورة هذا الأمر[3] .

ثم خلص إلى النتيجة قائلا:

ومن هنا ندرك صحة علة النهي عن كتابة شيء . في أوّل الأمر . سوى القرآن الكريم صيانة

1- كتاب سليم 2: 581 - 582.

2- الاحتجاج: 107.

3- انظر كتابه: 107.

لهذا الكتاب المعجز ممن كانوا حديثي عهد بالاسلام ولم يعتادوا على أسلوبه وأكثرهم من الأعراب الذين لم يكونوا فقهوا في الدين [1].

وهنا نقول: أنّ علياً (عليه السلام) كان أول المسلمين ومن المأمورين من قبل النبيّ (صلى الله عليه وآله) بالكتابة والتقييد، ومن دعاة التدوين، وقد استقى علومه القرآنية من النّبي (صلى الله عليه وآله)، وكان ابن مسعود من المسلمين الأوائل وممن حث رسول الله (صلى الله عليه وآله) على اتباع قراءته للقرآن فقال: من سرّه أن يقرأ القرآن رطباً كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد [2]. وقال له النّبي (صلى الله عليه وآله): إنك لغلام معلم [3].

وبالإجماع فإن علياً وابن مسعود كانا من الشباب المسلمين الاوائل، ومن العارفين الفاهمين بالقرآن وأسلوبه، وكلام العرب واساليبها، فهما على ادعاء الشوبيني لا يتناولهما النهى عن الكتابة والتحديث، لكنا مع ذلك رأينا الشيخين يتركان القرآن الذي جمعه علي (عليه السلام). وعمر حبس ابن مسعود ومنعه من التحديث، وعثمان أحرق مصحف عبدالله بن مسعود حتى وقع بينها ما وقع من نزاع طويل وخطب جليل.

فمن هذا يتبين أنّ المنع كان لما في قراءتهما من أشياء تضرّ حكومة الشيخين وعثمان، وتظهر جهلهم الذي أرادوا إخفاءه، لا لخوف الالتباس، إذ أنّ ائمة التفسير السياقي هم علي بن أبي طالب، وعبدالله بن عباس، وعبدالله بن مسعود، وقد منع عمر من القرآن الذي جمعه وفسّره علي عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) كما تقدم قبل قليل، ومنع عبدالله بن عباس من التحديث بأحقيّة علي بالخلافة [4]، وحبس ابن مسعود ومنعه من التحديث، وأحرق عثمان مصحفه من

1- كتابه: 1: 290.

2- سنن ابن ماجة 1: 49، المستدرك على الصحيحين 2: 227.

3- الاصابة 2: 369، أسد الغابة 3: 256، سير اعلام النبلاء 1: 465.

4 - نظم درر السمطين: 133. وانظر شرح النهج 12: 20 وفي شرح النهج 12:54 بعد مناقشة بين عمر وابن عباس حول خلافة علي وأحقيّته، قال عمر لابن عباس: "أمّا أنت يابن عباس فقد بلغني عنك كلام أكره أن أخبرك به فتزول منزلتك عندي".

بعد.

وذلك لما في مصاحفهم من فضائل آل البيت .وعلىرأسهم علي . المثبتة لخلافتهم الربانية، وما فيها من فضائح القوم وجهلهم وما فيها من علوم لا يعرفها القوم.

فعن ابن عباس، قال: ما في القرآن آية **(الذين آمنوا وعملوا الصالحات)** إلاّ وعلي أميرها وشريفها، وما من أصحاب محمد (صلى الله عليه وآله) رجل إلاّ وقد عاتبه الله، وما ذكر علياً إلا بخير[1].

وعن ابن عباس في قول الله تعالى **(اهدنا الصراط المستقيم)** ، قال يقول: قولوا معاشر العباد: اهدنا إلى حبّ النبّي وأهل بيته[2].

وعن ابن عباس في قوله **(فإمّا نذهبنّ بك فإنا منهم منتقمون)** قال: بعليّ[3].

وعن ابن عبّاس في قوله تعالى **(أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله)** قال: نحن الناس المحسودون، و"فضله" النّبوة[4].

وكان ابن عباس يكشف مثالب القوم وفضائحهم المذكورة في القرآن على نحو الإشارة والكناية، فقد ثبت عن ابن عباس انّه قال: حول قوله تعالى **(إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما)** . قال: لم أزل حريصاً أن أسأل عمر عن المرأتين من ازواج النبّي (صلى الله عليه وآله) اللتين قال الله تعالى **(إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما)** حتى حجّ عمر وحججت معه، فلما كان ببعض الطريق عدل عمر وعدلت معه بالادلوة، فتبرز ثم أتى فصببت على يديه فتوضأ،

---

1 - شواهد التنزيل 1: 30 . وقال ابن عباس: علمي بالقرآن في علم علي كالقرارة في المثعنجر. انظر النهاية الاثيرية 1: 206، ولسان العرب 4: 103.

2 – شواهد التنزيل 1: 75.

3 – شواهد التنزيل 2: 219.

4 – شواهد التنزيل 2: 183 . وفي شرح النهج 12: 54 قول عمر لابن عباس بعد محاججة في شأن خلافة أمير المؤمنين علي (عليه السلام) : "بلغني انك لا تزال تقول: أخذ هذا الأمر منكم حسداً وظلماً، فقال ابن عباس: أمّا قولك . يا أمير المؤمنين . "حسداً" فقد حسد إبليس آدم فأخرجه من الجنة، فنحن بنو آدم المحسود"، وأمّا قولك "ظلما" فأمير المؤمنين يعلم صاحب الحق من هو".

فقلت: يا أمير المؤمنين من المرأتان من ازواج النّبي (صلى الله عليه وآله) اللتان قال الله **(إن تتوبا)** ...؟ فقال: واعجباً لك يابن عباس، هما عائشة وحفصة[1].

وقال رسول الله (صلى الله عليه وآله) في حق عبدالله بن مسعود: رضيت لكم ما رضي لكم ابن أمّ عبد[2]، وفي ذات هذا[3]

الشخص نرى عمر يقول له: ألم أُنبا . أو أُنبئت . انكّ تفتي ولست بأمير؟! ول حّلها ّمن تولى قّلها ّ .

فهذا المنع من عمر لم يكن لشخص جاهل حديث الاسلام ليصح تعليل الشوبيني العليل، بل كان لإخفاء جهلهم، وما يمس خلافتهم.

فعن عبدالله بن مسعود، قال: وقعت الخلافة من الله عزّ وجلّ لثلاثة نفر: لادم (عليه السلام) لقول الله عزّ وجل**(وإذ قال ربك للملائكة انّي جاعل في الأرض خليفة)** يعني آدم... والخليفة الثاني داؤد صلوات الله عليه. لقوله تعالى **(يا داؤد إنا جعلناك خليفة في الأرض)** ..والخليفة الثالث علي بن أبي طالب، لقول الله تعالى **(ليستخلفهم كما استخلف الذين من قبلهم)** يعني آدم وداؤد [4] .

وعن شقيق، قال: قرأت في مصحف عبدالله ابن مسعود **(ان الله اصطفى آدم ونوحاً وآل ابراهيم وآل عمران)** وآل محمد **(على العالمين)**.[5]

وعن زياد بن مطرف، قال: كان عبدالله بن مسعود يقرأ **(وكفى الله المؤمنين القتال)** بعلي **(وكان الله قويّاً عزيزا)**[6] .

والأمثلة على التفسير السياقي عن علي وابن عباس وابن مسعود كثيرة جداً جداً، وهي

---

1 - الدرّ المنثور 6: 242 ، "اخرجه عبد الرزاق وابن سعد واحمد والعدني وعبد ابن حميد والبخاري ومسلم والترمذي وابن حبان وابن المنذر وابن مردويه، عن ابن عباس"..

2 – المستدرك على الصحيحين 3: 319.

3 – مسند الدارمي 1: 61.

4 – شواهد التنزيل للحاكم الحسكاني 1: 97 – 98.

5 – شواهد التنزيل 1: 152 . وقرأ بمثلها ابن عباس كما في شواهد التنزيل 1: 153.

6 – شواهد التنزيل 2: 9 . ومثله عن ابن عباس كما في شواهد التنزيل 2: 10.

تضرّ بهم . كما اعترف الشوبيني . ولذلك كان المنع عنها مقصوداً بشكل مخطط له، لا أنّ المنع كان متوجهاً لخصوص الذين لم يكونوا فقهوا في الدين.

وخلاصة القول: هو انّ الشيعة . وعلى رأسهم الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) . كانوا السباقين للتحديث والكتابة والتدوين، وأنّ مدرسة ونهج الاجتهاد منعت كل ذلك لإخفاء أحقيّة أهل البيت بالخلافة . والتي كان من أبرز مظاهرها تفسير القرآن الكريم وخصوصاً التفسير السياقي . والتغطية على عجز الخلفاء العلمي وجهلهم الثقافي المقيت.

فإن ما قاله الشهرستاني سليم جدّاً، حيث قال في خلاصة رؤيته: "..ونخرج من كل ما مر بان السبب الحقيقي الكامن وراء منع التدوين لم يكن لطمس فضائل أهل البيت حسب، بل هو خلق جو فقهي جديد يستطيع الخليفة من خلاله أن يتكيف لسد العجز الفقهي الذي يجده".

ثم ختم كلامه بالقول: "...فالمنع من نقل فضائل أهل البيت وادلّة الامامة مع المنع عن نقل الفقة والاحاديث النبّوية بل كل ما يوثق مدرسة أهل البيت كانت ضمن المخطط الكلي للخلفاء".

اذاً المنع كان منبعثاً عن جهل الشيخين ونهج الاجتهاد بأحكام الدين الاسلامي، مضافا إلى أنهمّراموا من وراء المنع إخفاء فضائل أهل البيت التي تمسّ خلافتهم ومحاولة الحدّ من انتشارها.

ونحن نضيف إلى كلامه: أنّ أول المستهدفين بذلك المنع العام . للتحديث والكتابة والتدوين . هو القرآن المجيد، وخصوصاً التفسير السياقي، زعامة الامام علي (عليه السلام) وابن عباس وابن مسعود، وهو . مضافاً إلى شيوع مخالفة فقه وفكر الصحابة وخصوصاً هؤلاء الثلاثة لعمر. يجسّد بشكل واضح جداً وجود مدرستين ونهجين واتجاهين وخطين في كيفية التعامل مع كتاب الله وسنة رسول الله (صلى الله عليه وآله) .

(5) من دعا عليه المعصوم

الصفحة 215

قال الكويتب الناصبي تحت عنوان "أثر موقف الشيعة من الصحابة على السنة النبوية": ولذا تراهم [أي الشيعة الرافضة حسب تعبيره] يصححون أحاديث من دعا عليه المعصوم بقوله "أخزاه الله" و"قاتله الله" أو لعنه أو حكم بفساد عقيدته أو أظهر البراءة منه[1] .

ولا أدري من أين أطلق سهمه العائر هذا؟ ولماذا أغرق في النزع بلا هدف؟ وكيف اختلق هذه المخترعة ورماها على عاتق الشيعة الرافضة؟! إذ هذا الكلام لم ولن يجده جنّي في كتبنا فضلا على الإنس إن كان الكاتب منهم، لأنّ الإمامية ينبذون ويلعنون كلّ من لعنه المعصوم ويدعون على كل من دعا عليه المعصوم، ويتبرؤون من كل من تبرأ منه المعصوم.

وواضح لكل ذي عينين أن الكاتب أحق ما يقال فيه هنا "رمتني بدائها وانسلت".

لأنّ فكرة تصحيح اعتقاد وأحاديث من دعا عليه النبّي (صلى الله عليه وآله) ، هي فكرة عامية سنية، سنها معاوية لأتباعه، ليدفع عن نفسه وعن كل هؤلاء وأضرابهم مفاد لعن النّبي (صلى الله عليه وآله) لهم.

فقد روى أبوهريرة، أنّه سمع النبّي (صلى الله عليه وآله) يقول: اللهم فأيمّا مؤمن سببته فاجعل ذلك له قربة إليك يوم القيامة[2] .

وروى أيضاً: أن النبّي (صلى الله عليه وآله) قال: اللهم اني أتخّذ عندك عهدا لّن تخلفنيه فإنما أنا بشر، فأي المؤمنين آذيته، شتمته، لعنته، جلدته، فاجعلها له صلاة وزكاة وقربة تقرّبه بها إليك يوم القيامة[3] .

وروى مسلم بسنده عن أبي هريرة أيضاً، أنّه سمع رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول: اللهم إنمّا محمدّ بشر يغضب كما يغضب البشر...فأيما مؤمن آذيته أو سببته أو جلدته فاجعلها له كفارة وقربة تقربه بها اليك يوم القيامة[4] .

1- كتابه 1: 95.

2 – صحيح البخاري 7: 157.

3- صحيح المسلم 8: 26، مسند أحمد 2: 316 . 317، 449.

4- صحيح مسلم 8: 26.

وعن عائشة قالت: دخل على رسول الله (صلى الله عليه وآله) رجلان[1] فكلّماه بشيء لا أدري ما هو فأغضباه، فلعنهما وسبّهما، فلما خرجا قلت: يا رسول الله من أصاب من الخير شيئاً ما أصابه هذان، قال: وما ذاك؟ قالت: قلت: لعنتهما وسببتهما، قال: أو ما علمت ما شارطت عليه ربّي، قلت: اللهم إنّما أنا بشر فاى ّالمسلمين لعنته أو سببته فاجعله له زكاة واجراً[2].

وقد ذكر مسلم هذا الحديث في باب "من لعنه النّبي أو سبّه أو دعا عليه وليس هو أهلا لذلك كان له زكاة وأجرا"!!!

ومن هذا المنطلق عندكم تكون الزكاة والقربة والأجر كلّها منصبّة على أبي سفيان وأضرابه، لقول النبيّ (صلى الله عليه وآله) : اللهم العن أبا سفيان، اللهم العن الحارث بن هشام، اللهم العن سهيل بن عمرو، اللهم العن صفوان بن امية[3].

وعلى أبي سفيان وابنيه معاوية ويزيد، لقول النّبي (صلى الله عليه وآله) : اللهم العن القائد والسائق والراكب[4].

وعلى الحكم ومروان طريدي رسول الله، لقوله (صلى الله عليه وآله) : اللهم العن الوزغ بن الوزغ[5].

ومن هذا المنطلق جاء الشوبيني ليحمل قول النّبي (صلى الله عليه وآله) في حق معاوية "لا أشبع الله بطنه" على انّه دعاء غير مقصود من النّبي، أو انه كان بباعث البشرية، فاللعن له إذن زكاة وأجر. قال:

فالظاهر أنّ هذا الدعاء منه (صلى الله عليه وآله) غير مقصود، بل هو مما جرت به عادة العرب في وصل كلامها بلا نيّة، كقوله: تربت يمينك، ويمكن أن يكون ذلك بباعث البشرية التي أفصح عنها

1- انظر عدم ذكرها اسميهما.

2- صحيح مسلم 8: 24.

3- الاصابة 2: 93 ، الفردوس 1: 503 / ح 2060.

4- وقعة صفين: 220.

5- المستدرك على الصحيحين 4: 479.

هو نفسه في أحاديث كثيرة متواترة منها حديث عائشة[1] ...

ومن نفس هذا المنطلق . بل المنحدر .راح ابن كثير يسجل فضيلة لمعاوية من خلال قول النبي (صلى الله عليه وآله) في حقّه "لا أشبع الله بطنه"، فقال: وقد انتفع معاوية بهذه الدعوة في دنياه وأخراه، أمّا في دنياه فإنّه لما ّصار إلى الشام أمرا كان يأكل في اليوم سبع مرات، يجاء بقصعة فيها لحم كثير وبصل فيأكل منها، ويأكل في اليوم سبع أكلات بلحم، ومن الحلوى والفاكهة شيئاً كثيراً ويقول: والله ما أشبع وانمّا أعيا، وهذه نعمة ومعدة ورغب فيها كل الملوك.

وأمّا في الاخرة فقد أتبع مسلم هذا الحديث بالحديث الذي رواه البخاري وغيرهما من غير وجه عن جماعة من الصحابة: أنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: اللهم إنّما أنا بشر... فركب مسلم من الحديث الأول [لا أشبع الله بطنه] ومن هذا الحديث [إنّما أنا بشر] فضيلة لمعاوية، ولم يورد له غير ذلك[2].

وهكذا انجرّ الأمر إلى أن يكون الملعونون محومين مزكّين مقربين، ويكون النبيّ (صلى الله عليه وآله) . الذي قال في حقّه الباري تبارك وتعالى **(وإنك لعلى خلق عظيم)** . لعّاناً على غير مقصود، أو هو لعانّ كسائر البشر لا يستطيع ضبط نفسه . والعياذ بالله . ولذلك شرطربّه على أن يكون لعنه رحمة وزكاة وأجراً!! هكذا انقلبت الموازين، ودارت المقاييس بناء على مقولة تركية من لعنه النّبي (صلى الله عليه وآله) ، هي عند العامّة لا عند الشيعة الامامية كما زعم المفتري.

وامتداداً لهذه المقولة المشؤومة نقل الشوبيني رواية عن عبادة بن الصامت: انّ النبيّ (صلى الله عليه وآله) نهى عن رهمين برهم[3] ، فقال فلان: ما أرى بهذا بأساً يداً بيد، فقال عبادة: اقول: قال النبيّ،

1- كتابه 1: 428.

2 – البداية والنهاية 8: 122 – 123 . ولاحظ انّه لم يذكر لمعاوية فضيلة غير هذه الفضيلة المركبة. ولما طلب من الامام النسائي أن يخرّج فضائل معاوية قال: اىّ شيء أخرج؟! حديث اللهم لا تشبع بطنه؟! فسكت السائل، تذكرة الحفاظ 1: 699/ ترجمة 719 . ومع ذلك ملأ الشوبيني.

3 – لأنّه عين الربا.

وتقول: لا أرى به باساً؟! والله لا يظلني واياك سقف أبدا[1] .

نقل الشوبيني ذلك وهو في معرض القول بأنّ الصحابة أناس أشربت قلوبهم بحب رسول الله (صلى الله عليه وآله) وسنته المطهرة، وعمّي على القرّاء حقيقة أنّ "فلانا" هو معاوية بن أبي سفيان، الذي كان يشجع الربا ونبتت أعضائه على ربا أبي سفيان.

فقد أخرج ابن عساكر من طريق الحسن، قال: كان عبادة بن الصامت بالشام، فرأى آنية من فضة، يباع الإناء بمثله مع ما فيه، أو نحو ذلك، فمشى اليهم عبادة فقال: ايها الناس، من عرفني فقد عرفني، ومن لم يعرفني فانا عبادة بن الصامت، ألا وإني سمعت رسول الله في مجلس من مجالس الانصار، ليلة الخميس في رمضان . ولم يصم رمضان بعده يقول: الذهب بالذهب مثلا بمثل، سواء بسواء، وزناً بوزن، يداً بيد، فمازاد فهو ربا.

قال: فتفوق الناس عنه، فأتى معاوية فأخبر بذلك، فأرسل إلى عبادة فأتاه، فقال له معاوية: لئن كنت صحبت النّبي (صلى الله عليه وآله) وسمعت منه، لقد صحبناه وسمعنا منه، فقال له عبادة: لقد صحبته وسمعت منه، فقال له معاوية: اسكت عن هذا الحديث ولا تذكره[2] ...

وفي رواية البيهقي: فبلغ ذلك معاوية فقام خطيباً، فقال: ألا ما بال رجال يتحدثون عن رسول الله (صلى الله عليه وآله)

أحاديث كنا نشهده ونصحبه فلم نسمعها منه؟! فقام عبادة بن الصامت فأعاد الرواية، ثم قال: لنحدّثنّ بما سمعنا من رسول الله (صلى الله عليه وآله) وإن كره معاوية، أو قال: وإن رغم، ما أبالي أن لا أصحبه في جنده ليلة سوداء[3].

فهذا معاوية المجتهد!!! أمام صريح سنة النّبي (صلى الله عليه وآله) لا يرى بأساً بالربا، ويدعى أنه لم يسمع ذلك من رسول الله (صلى الله عليه وآله) ، مع أنّ النبّي حارب الربا وحرّمه منذ بدايات دعوته ورسالته المباركة، وفصلّ شرائطه بما فيه الكفاية، فهو معارض بكل وقاحة لصريح السنة النّبوية، ومع ذلك يصفه الشوبيني الوهابي بأنّه الخليفة الصالح، وأن دولته . كما قال ابن خلدون .

1- كتابه 1: 312. نقلا عن الدارمي في سننه 1: 129/ ح 443.

2 – تاريخ دمشق 26: 199.

3 – السنن الكبرى 5: 277 . وانظر تفسير القرطبي 3: 35.

كان ينبغي ان تلحق بدول الخلفاء الراشدين وأخبارهم.

ضارباً قول النبّي (صلى الله عليه وآله) : "الخلافة بعدي ثلاثون سنة ثم تكون ملكاً عضوضا"[1] ، عرض الجدار، بل كان معاوية نفسه يقول: أنا أوّل الملوك[2] ، فالشوبيني تبعاً لابن خلدون أقرّ بأنّ معاوية سفيه لا يفهم، لأنه يستحق الخلافة ويقرّ على نفسه بالملك، أو أن نقول أنّ معاوية عرف موقعه الغصبي "الملك" وان الشوبيني وابن خلدون سفيهان لا يفهمان.

وعلى كل حال فمقولة "تركية الملعون" جرّت هذه الويلات على الاسلام والأمة الاسلامية، حتى صار رسول الله (صلى الله عليه وآله) يُنتقَصُ على حساب تركية ابن هند وأضرابه، والحكم ومروان، وأبا سفيان وابنه يزيد، وصار عبدالملك بن مروان ناسكاً متقّياً، ومروان قاضيا مُفتيا، والوليد بن عبد الملك منشئا للمَساجد، ويزيد بن معاوية تريها اتهم كذبا وزوراً بأكاذيب من صنع الرافضة[3] ، وكأنّه لم يقتل الامام الحسين ابن رسول الله (صلى الله عليه وآله) ،ولا هتك المدينة المنورة واباحها لجنده ثلاثة أيام حتى هتكت الأعراض، وافترعت البواكر، ولا هدم الكعبة، و و و....

هكذا فعلت مقولة "تركية الملعون" عندكم يا حضرة الماجستير، فهنيئاً لك وللأزهر هذه العبقريات الفذّة.

وأظنك ستحمل لعن النّبي (صلى الله عليه وآله) ليزيد بن معاوية بن أبي سفيان قبل ولادته ونبوئته بأنّه سيقتل الامام الحسين (عليه السلام) ، أظنك ستحمل هذا اللعن على أنّه تركية ليزيد وزيادة في اجره وكفارة لذنوبه، فاقرأ معي قول رسول الله (صلى الله عليه وآله) كما رواه معاذ بن جبل: يزيد لا يبارك الله في يزيد، ثم ذرفت عيناه (صلى الله عليه وآله) ، وقال: نُعي إلى حسين، وأتيت بتربته، وأخبرت بقاتله، والذي

1- قال ابن كثير في البداية والنهاية 8: 137 ـ 138 "والسنّة أن يقال لمعاوية: ملك، ولا يقال له خليفة، لحديث سفينة "الخلافة بعدي"... فالشربيني أيضاً ضرب سنة رسول الله (صلى الله عليه وآله) عرض الجدار لتصحيح مواقف معاوية!!!

2 – البداية والنهاية 8:137.

3 – انظر هذه التوهات في كتابه 1: 439 . 440.

نفسي بيده لا يقتل بين ظهراني قوم لا يمنعونه إلاّ خالف الله بين صدورهم وقلوبهم... ثم قال (صلى الله عليه وآله) : واهاً لفواخ آل محمد من خليفة مستخلف مترف يقتل خلفي وخلف الخلف[1] ...

وفي كنز العمال عن ابن عساكر عن عبدالله بن عمرو: يزيد لا بارك الله في يزيد الطّعان اللعان، أمّا أنه نعي إلى حبيبي وسخلي حسين، حتى أتيت بتربته وأريت قاتله[2] ...

وقال ان أول من يبدل سنتي رجل من بني امية[3] وقال (صلى الله عليه وآله) : لا زال امر أمتي قائماً بالقسط حتى يكون اول من يثلمه رجل من بني امية يقال له يزيد[4] .

وخلاصة القول: إنّ ما رمي به الشيعة الامامية من تصحيحهم أحاديث من دعا عليه المعصوم أو لعنه، كذب محض، وافتراء فاضح، وانّما هذا المبني عنده وعند أسلافه، وعلى أساسه زوّرها المدنسّين، وحاولوا التقليل من شأن الرسول الكريم، صاحب الخلق العظيم، الذي لا ينطق عن الهوى، كل ذلك فعلوه من أجل تقديسهم للملعونين والمذمومين الذين اتخذوهم آلهة من دون الله **(وانظر إلى الهك الذي ظلت عليه عاكفاً لنحرقنّه ثم لننسفنه في اليم نسفا)**[5] .

وهنا نقول: نحن ذكرنا أجوبة خمسة من الإشكالات الخاصة مكتفين بها عن الوافي، وذلك تبرّكاً منا بالخمسة أصحاب الكساء: رسول الله (صلى الله عليه وآله) وأمير المؤمنين، وفاطمة الزهراء، والحسن المجتبى، والحسين الشهيد عليهم السلام، ولو أردنا استقصاء كل ما سوّد به الصفحات البيضاء، ربمّا وصلنا بتناقضاته وجهالاته إلى عدد أنبياء الله الكرام على مرّ العصور، وهم (124/...) نبّي[6] ، لأنّ له بكل غلطة وزلّة كفوا وإغاظة لنبي من الأنبياء

1- المعجم الكبير للطبراني 3: 121، 20: 38. وانظر مقتل الحسين للخوارزمي.

2- كنز العمال 12: 128.

3 – انظره في كنز العمال 11: 167/ الحديثان 31062 و31063.

4 – سبل الهدى والرشاد 10:89.

5- طه:97 6- مسند أحمد 5: 266 ، وفتح الباري 6: 257.

ووصي من الأوصياء ولكنّنا أعرضنا عنه، مذكّرين بقول الشاعر:

لو كلّ كلب عوى ألقمته حجراً لأصبح الصخر مثقالا بدينار

الخاتمة

وقبل إنهاء عتابنا على الأزهر الشريف، وعلى المشرفين على رسالة الماجستير الممتازة هذه!!! سنذكر بعض الردود السريعة ليقفوا وقبلهم القارىء المنصف على مقدار تهافتات الكاتب وتفاهاته، ولتكون هذه الردود خاتمة ملاحظاتنا:

1 – ذكر الكاتب في ص 53 من المجلّد الأول وص 69 من نفس المجلد حديثاً فيه قول

النّبي (صلى الله عليه وآله) : إني قد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوّا ابداً، كتاب الله وسنة نبيه[1].

لكنّه في هامش ص 96 لمّا اضطرّ للتعرض لحديث الغدير المتواتر، نقل رواية فيه عن صحيح مسلم وفيها قول رسول الله (صلى الله عليه وآله) : ألا أيها الناس، فإنما انا بشر يوشك أن يأتي رسول ربي فاجيب، وأنا تارك فيكم ثقلين، أوّلها كتاب الله فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله، واستمسكوا به...ثم قال: وأهل بيتي، اذكركم الله في أهل بيتي، واذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي. وسند مسلم أصح بكثير من سند الحاكم المذكور.

وقد صححّ الالباني حديث الكتاب والعترة وذكر بعض طرقه[2]، وهل يعرف كتاب الله على وجهه الصحيح، أو تصل السنة النبوية الشريفة مضبوطة خالصة إلاّ عن طريق عترة محمد (صلى الله عليه وآله) ؟! فلاحظ تطرّقه في نقل رواية "وسنة نبيه" المرجوحة، وتخفيفه الظلال على الرواية الصحيحة الراجحة المتكثرة الطرق "كتاب الله وعترتي أهل بيتي" وذكر لها في الهامش وعدم اعتماده على العترة لشدة نصبه.

2 . قال الشوبيني: أمّا حبس عمر لبعض الصحابة فعلي فرض صحة الأثر فليس المراد بالحبس انّه زج بهم في السجن..وانّما المراد أنه "استبقاؤهم في المدينة حتى يتثبت من لفظهم"[3].

ولا أدري هل هناك فرق كبير بين الحبس بمعنى الزج في السجن وبين ما يسمي اليوم بالإقامة الجبريّة؟!

هذا إذا صرفنا النظر عن أنّ حمل الحبس على هذا المعنى خلاف ظاهر اللغة وتكلّف محض لا تساعد عليه القرآن.

---

1 - نقله ثم كتب في الهامش "اخرجه الحاكم في المستدرك كتاب العلم، باب خطبته (صلى الله عليه وآله) في حجة الوداع من حديث ابن عباس، وقال: في إسناده عكرمة واحتج به البخاري، وابن أبي اويس واحتج به مسلم وسائر رواته متفق عليهم...

2– انظر سلسلة الأحاديث الصحيحة 4: 355 . 360.

3– كتابه 1: 339 . 340.

ثم قال الشوبيني: ومما يؤكد أنّه لم يزج بأحد في السجن ما جاء في رواية الرامهرمزي من قول شيخه أبي عبدالله الراوي، قال: يعني منعهم الحديث ولم يكن لعمر حبس[1] إنتهى مورد الحاجة.

قال ابن العربي في العواصم من القواصم وهو يدافع عن عثمان في ما نسبوه إليه من المظالم والمناكير: ومن العجيب أن يؤخذ عليه في أمر فعله عمر، فقد روي ان عمر بن الخطاب سجن ابن مسعود في نفر من الصحابة سنة بالمدينة، حتى أصيب، فأطلقهم عثمان، وكان سجنهم لأن القوم أكثروا الحديث عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) .

وقال النووي في المجموع: ويستحب أن يكون له [للقاضي] حبس لأنّ عمر اشترى داراً بمكة بأربعة الاف درهم وجعلها سجناً... وحبس عمر الحطيئة الشاعر.. وحبس عمر آخر[2] ...

وقال ابن عابدين: لم يكن في عهد النّبي (صلى الله عليه وآله) وأبي بكر سجن، إنّما كان يحبس في المسجد أو الدهليز، حتّى اشترى عمر داراً بمكة بأربعة الاف درهم واتخّذه محبسا[3] .

وفي تفسير القرطبي: حكي مكحول انّ عمر بن الخطاب أوّل من حبس في السجون[4] .

وفيه: وروي عن عمر انّه اشترى دار صفوان بن أمية بأربعة الاف وجعلها سجناً، وهو أوّل من حبس في السجن في الاسلام[5] .

فكيف يقال بأنّه عمر لم يكن له حبس؟!

3 . قال الشوبيني وهو يدافع عن الملوك والأمراء الأمويين والعباسيين: يحرض اعداء

1- كتابه 1: 340.

2 – المجموع 20: 133 / كتاب الاقضية . باب ولاية القضاء وادب القاضي وانظر حبس عمر للحطيئة في تاريخ المدينة لابن شبه 3: 780.

3 – حاشية رد المختار 5: 517.

4 – تفسير القرطبي 6: 153.

5 – تفسير القرطبي 12: 33.

الاسلام والسنة المطهرة ان يصوّروا لنا الأمويين والعباسيين جماعة دنيويين ليس لهم همّ إلا الفتح والإستعمار والحقد على آل البيت... وهذا افتراء... فهؤلاء الرافضة هم الذين ناصبهم الأمويون والعباسيون العداء[1] ...

وكان هو قد ذكر قبل صفحات من كلامه هذا أنّ سفيان الثوري مات مختبئاً من المهدي العباسي، وأنّ احمد بن حنبل امتنع على الأمراء العباسيين في محنة خلق القرآن[2] ، وأنّ بعضهم حوم على نفسه مخالطة السلاطين الظلمة، وذكر ضربهم أبا حنيفة وحبسهم إياه لرفضة تولي القضاء... ذكر كل هذه المفردات وهو في معرض بيان نماذج لجرأة سلفه الصالح[3] ، ثم قال: ولو لا أنّ المقام لا يحتمل المزيد لنقلت لك اخباراً مشرقة عن هؤلاء الأفذاذ[4] ، فانظر كيف ينسي هذا الرجل نفسه، ويحفر بيديه رمسه.

فبناء على كلامه، يكون سفيان الثوري وأحمد بن حنبل وأبو حنيفة ومن حوموا على أنفسهم مخالطة السلاطين الظلمة يكون

كل هؤلاء ومن ترك ذكرهم من الرافضة . الذين ناصبهم الأمويون والعباسيون العداء.!!!

4 . قال الشوبيني: وبالجملة فما سنه الخلفاء الراشدون أو أحدهم للأمة فهو حجة لا يجوز العدول عنها..وقد تواتر من شيمهم [أي الصحابة].

انهم كانوا يطلبون حكم الواقعة في كتاب الله، فإن لم يصادفوه فتشوا في سنن رسول الله (صلى الله عليه وآله) فان لم يجدوها تشاوروا ورجعوا إلى الرأي عند الاضطرار حيث لا يوجد منه بد، ولم يلزموا أحداً العمل به، ولم يحرموا مخالفته،ولا جعلوا مخالفه مخالفاً للدّين، بل غايته أنهّم خيروّا بين

1- كتابه: 1: 439.

2- كتابه 1: 436 . وفي تاريخ دمشق 5: 278 وتهذيب الكمال 1: 452 وغيرهما أنّ أحمد حبس وضرب.

3- انظر كتابه 1: 436 . 438.

4- كتابه 1: 436 ثم كتب في الهامش "انظر للمزيد كتاب الاسلام بين العلماء والحكام للاستاذ عبد العزيز البدري".

قبوله ورده [1].

فها هو يقول أوّلا أنّ ما سنة الخلفاء أو أحدهم حجة لا يجوز العدول عنها، ثم يرجع ليقول أنهمّ لم يلزموا أحدا العمل برأيهم!! هذا مع أنّه كان في ص 44 و69 من المجلد الأول نقل قول رسول الله (صلى الله عليه وآله) زعمه "فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين" [2]، وقد مرّ عليك بيان اجتهاداتهم دون الفحص والاضطرار خصوصاً عمر بن الخطاب الذي كان يجتهد مقابل صريح القرآن والسنة النبوية كما تقدم.

5 – قال الكاتب الذي لم يميّز المرفوع والمنصوب والمجرور وهو في معرض ردّ شبهه رواية الحديث بالمعنى وأثرها السلبي على الحديث:زعم أعداء السنّة من غلاة الشيعة والمستشرقين ودعاه اللادينية أنّ تأخر تدوين السنة كان له ضرر كبير على السنة من روايتها بالمعنى... ولذلك لم يحتج النحاة بالأحاديث المروية ولم يستشهدوا بها في اثبات اللغة أو قواعد النحو، لأنّ ألفاظها مرهونة بالتأثر الشخصي للرواة. [3]

ولمّا أطلق هذه التهمة على الشيعة،واجهته مشكلة أنّ أولّ متهمّ بعدم الاحتجاج بالسنة هو سيبويه النحوي السنيّ، فراح يختلق له المعاذير، ويعزو ذلك إلى جهلة وعدم خبرته بعلم الرواية [4].

ثمّ عضدّ ذلك بأنّ ابن مالك النحوي استشهد بالاحاديث النبوية لأنه كان اماما فيً الحديث بالاضافة إلى امامته في علم العربية.

1- كتابه 1: 323.

2 – أقول: إذا صح هذا الحديث فالمراد بالخلفاء الراشدين المهديين هم الأئمة الاثنا عشر في حديثه (صلى الله عليه وآله) : الخلفاء بعدي اثنا عشر كلّهم من قريش.

3– كتابه 1: 375.

4 – انظر كتابه 1: 388 . 394 . والعجيب انّه وصف سيبويه بالحماقة المطلقة حيث قال أنّ سيبويه غزا قول النبيّ (صلى الله عليه وآله) "كل مولود يولد على الفطرة...إلى انّه من كلام العرب، ثم علل ذلك بما نقله عن الدكتور محمد فجال من انّه كان لاخبرة له بتلك الرواية، فهل وصل سيبويه إلى هذه الدرجة من الاسفاف في فهم الحديث والرواية!!!

ذكر الشوبيني كل ذلك، متناسياً أنّ أولّ من شككّ بالسنة ودق مّسمار هذه الخشبة هما ابن الضائع الأندلسي وتلميذه أبو حيّان الإندلسي السنيّان وتابعها جلال الدين السيوطي السني، وكان سيبويه السني قبلهم قد شككّ في الفاظ السنة النبوية الواصلة، وصحيح أنّ ابن مالك المتوفّي سنة 672 هجري اعتمد الحديث الواصل أصلا من أصول اللغة، لكن كان على الشوبيني أن يذكر أنّ الرضي الإستراباذي الشيعي المتوفي سنة 686 هجري المعاصر لابن مالك كان أيضاً له قدم السبق في الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف مضيفاً اليه الأخذ بكلام أهل البيت لحجّة لا تشكيك فيها.

قال الدكتور محمد ضاري حمادي: وتميّز الرضي بأمر آخر، وهو الأخذ بكلام أهل البيت عليهم السّلام حجة لا تشكيك فيها من حيث الفصاحة والسلامة اللغوية، وفي ذلك يقول البغدادي المتوفي سنة 1093 هجرى: وأمّا الاستدلال بحديث النبّي (صلى الله عليه وآله) ، فقد جوزه ابن مالك وتبعه الشارح [أي الرضي شارح الكافية] المحقق في ذلك وزاد عليه بالاحتجاج بكلام أهل البيت[1].

هذا على أنّ ابن جنّي الشيعي[2] المتوفى سنة 392 هجرى، وابن فارس الشيعي المتوفى 395 ، والجوهري المتوفى 398 الشيعي، وابن سيده المتوفى سنة 458 هجرى، والسهيلي المالكي المتوفى سنة 581 هجري، وابن برّي الشافعي المتوفى 582 هجري، وابن خروف المالكي المتوفى سنة 609 هجرى، كل هؤلاء كانوا قبل ابن مالك قد اعتمدوا والحديث النبوي حجة بلا تردّد، ولم يخالف في ذلك أحد بشكل صارخ إلاّ سيبويه وابن الضائع وأبو حيّان والسيوطي[3].

---

1 ـ الحديث النبوي الشريف واثره في الدراسات اللغوية والنحوية: 339. وانظر خزانة الادب 1:9.

2 . انظر تحقيقنا حول تشيع ابن جني في مقدمة تحقيقنا لكتابه "مختصر العروض والقوافي" 3 . انظر مقال محمد حسين الخضر في مجلة مجمع اللغة العربيه 3: 199 "مختصر العروض والقوافي في اللغة" وكتاب الخليل بن احمد الفراهيدي:79، ومدرسة الكوفة 58 ، كلاهما للدكتور مهدي المخزومي بالحديث.

ويبقى الاشكال متوجّها على سيبويه الذي ما وجدنا في فهرست أحاديث كتابه الضخم "الكتاب" إلاّ سبعة أحاديث نبوية، مع امتلائه بمثل قوله "حدثنا من يوثق به أن بعض العرب قيل له"، أو "حدثني من لا اتهم عن رجل من أهل المدينة موثوق به، انّه سمع عربيّاً يتكلمّ" أو أن أحد مشايخه "سمع اعرابيا يقول"...و و و... فالاشكال باق على سيبويه ومن سار بركبه، وهو منتف عن أئمة الشيعة اللغويين ونقلهم لأحاديث النّبي والأئمة كحجج لا شك فيها، لكنّ الشربيني . كدأبه . خان فدافع عن سيبويه، وأغمض عينيه عن الحقيقة الناصعة عند الشيعة.

6 . ذكر الكاتب تحت عنوان "نماذج من جراءة الصحابة في حفظ الشريعة" فجاء لا بقضية نهي عمر عن المغالاة في المهور وجواب المرأة له، وهي دالة على جهل عمر.

وثانياً بعزم أبي بكر على محاربة الممتنعين من الزكاة ومعارضة عمر له ثم انصياع الثاني للأول وهي دالة أيضاً على جهل عمر أو مواطأته لأبي بكر.

وثالثاً بإرادة عمر رجم المرأة التي ولدت لستة أشهر ومنع علي (عليه السلام) له وبيانه حكم القضية من القرآن، فدلّ على جهل عمر أيضاً.

ورابعاً بإنكار أبي سعيد الخدري على مروان بن الحكم الفقيه بنظره، وحذف عدم اعتناء مروان بذلك الإنكار.

وخامساً بإنكار ابن عمر على الحجاج، وفاته ان ابن عمر مدّ يده لرجل الحجاج ليبايع الحجاج لعبد الملك[1]، والمهم في هذا المجال هو ذكره لثلاث مفردات دالة على جهل عمر دون وعي منه لذلك.

7 . قال الشوبيني: واستدل بتلك الشبهة [أي شبهة نهي الخلفاء وأتباعهم عن التحديث والكتابة والتدوين] بعض غلاة الشيعة، حيث ذهبوا...إلى انّ النهي عن كتابة السنة والمنع

1- انظر كتابه 1: 404 ـ 406.

من التحديث بها كان نابعاً من موقف سياسي اتّخذه الخليفة أبوبكر ثم عمر ومن بعده من الخلفاء للحد ّمن نشر فضائل أهل البيت، وتخوّفاً من اشتهار أحاديث الرسول في فضل علي وابنائه وما دل ّعلى امامتهم، مضافا إلًى مساس هذا التحديث بأصل مشروعية خلافتهم..وعلى أساس هذه الشبهة بنى [1] علي الشهرستاني كتابه "منع تدوين الحديث أسباب ونتائج" وكذا مرتضى العسكري في كتابه "معالم المدرستين"، وزكريا عباس داود في كتابه "تأمّلات في الحديث عند السنّة والشيّعة" ومروان خليفات في كتابه "وركبت السفينة" وغيرهم من اعداء السنة [2] .

كتب هذه العبارات،رافضاً هذا التعليل لمنع الشيخين عن التحديث والكتابة والتدوين، لكنه لمّا استعصى عليه أمر مرسل ابن أبي مليكة . الذي قال فيه: إنّ الصديق جمع الناس بعد وفاة نبيهّم، فقال إنكّم تحدثوّن عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أحاديث تختلفون فيها، والناس بعدكم اشدّ اختلافاً فلا تحدثوا عن رسول الله شيئاً، فمن سألكم فقولوا: بيننا وبينكم كتاب الله، فاستحلوا حلاله، وحرموا حرامه [3] عاد ليتخلص من الموقف بنفس الرؤية الشيعية التي تهجّم عليها الكاتب، فقال: فلو كان له [أي لمرسل ابن أبي مليكة] أصل، فكونه عقب الوفاة النبويّة كما جاء في الرواية يشعر بأنهّ يتعلقّ بأمر الخلافة، كأن الناس عقب البيعة بقوا يختلفوا، يقول أحدهم: أبوبكر أهلها، لأنّ النبّي قال كيت وكيت، فيقول آخر: وفلان [4] . قد قال له النّبي كيت وكيت [5] ، فأحبّ أبوبكر صرفهم عن الخوض في ذلك [6] ...

1 - لقد أوضحنا أن مبنى كتاب السيد الشهرستاني يدور على أنّ المنع يدور على محوري طمس الفضائل التي تمس الخلافة، ومحاولة الشيخين سدّ عجزهما وعوزهما العلمي، ولهذين السببين منعا التحديث والكتابة والتدوين وفتحاً باب الاجتهاد على مصراعية.

2- كتابه: 266 . 267 . واعاد نفس النغمة في 1: 280 . 281 من كتابه.

3 - نقل هذه الرواية في كتابه 1: 325 . 326 .عن تذكرة الحفاظ 1: 2-3.

4 - لاحظ ذكره لاسم أبي بكر، وتعويضه اسم أمير المؤمنين علي (عليه السلام) ب"فلان".

5 -وهذا فيه اعتراف منه بأنّ من الصحابة آنذاك من كانوا يرون علياً أحق بالخلافة ويحتجون على ذلك بأحاديث يروونها عن النّبي (صلى الله عليه وآله) .

6- كتابه 1: 239، أخذاً من كتاب الأنوار الكاشفة للمعلمي ص 54.

وهذا الكلام كما تراه واضحاً في أنّ المنع كان لأجل كم الأفواه عن التحدثّ بما يتعلقّ بأمر الخلافة،وعن التحدثّ بما قاله النّبي (صلى الله عليه وآله) لعلي (عليه السلام) فلذلك أحبّ أبوبكر صرفهم عن ذلك لتصفوا له الحكومة دون منازعة من علي [1]

بن أبي طالب والصحابة الهاتفين باسمه الرواوين ما سمعوه عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) من حجج في خلافة ووصاية وإمامة وولاية علي بن أبي طالب، فيبدوا أنّ الشوبيني أيضاً من أعداء السنة، حيث ذهب إلى أن اساس المنع . طبقاً لموسل ابن أبي مليكة . هو كتمان فضائل آل محمد والأحاديث النبويّة الدالّة على إمامتهم وأحقيتّهم بالخلافة، أو الحد مّن انتشارها على الأقل.

8 – قال الكاتب وهو بصدد الدفاع عن نهي عمر واتباعه للصحابة عن الاكثار من الرواية: من الأسباب الّتي كان الصحابة يمتنعون أو ينهون من أجلها عن الاكثار من التحديث خوفهم الاشتغال بكثرة الحديث عن تدوه وتفهّمه، لأنّ المكثر لا تكاد تراه إلاّ غير متدبرّ ولا متفقهّ[2] ...

فالمكثر عنده . بناء على هذا التعليل العليل . غير متدبرّ ولا متفقه، لكنه عاد بعد صفحات ليقول إنّ عمر كان من المكثرين، قال: إنّ عمر قد حدث بحديث كثير عن النبّي (صلى الله عليه وآله) ...لأنه قد روى عنه (صلى الله عليه وآله) خمسمائة حديث ونيف على قرب موته من موت النّبي (صلى الله عليه وآله) ، فصح أنهّ كثير الرواية والحديث عن النبيّ، وما في الصحابة أكثر رواية عن النّبي (صلى الله عليه وآله) من عمر بن الخطاب إلاّ بضعة عشر منهم فقط فصح ّأنه ّقد أكثر الرواية عن النّبي (صلى الله عليه وآله)[3] .

وبناءً على هذين الكلامين الصادرين من جنابة الموقرّ، يكون عمر غير متدبرّ ولا متفقهّ، فهو أولى الناس بالمنع الذي روع ّ به الصحابة والمسلمين، وأضاع بسببه قسماً كبواً من

1- فقد هتفت الأنصار بأجمعها في السقيفة، لا نبايع إلاّ علياً.انظر تاريخ الطبري 2: 443، والكامل لابن الأثير 4: 220.

2– كتابه 1: 335 . 336 . ونقل ذلك في الهامش عن ابن عبد البر في جامع بيان العلم 2: 123.

3– كتابه 1: 340 . 341 . نقل ذلك عن الاحكام لابن حزم 2: 266 . 267.

السنة النبوية الشريفة المحضة الناصعة البيضاء، وأحلّ محلهّا الاجتهاد والرأيي.

على أنّ تعليله هذا لنهي عمر عن الاكثار لا يصدقّ على أكثر من حبسهم عمر في المدينة . أو وضعهم تحت الأقامة الجبرية كما يحلو للشوبيني أن يقول به . لأنّ أبا مسعود الانصاري وأباذر[1] ، وأباالدرداء[2] ، وعقبة بن عامر، كلّهم أقل رواية عن النّبي (صلى الله عليه وآله) من عمر، فكان عليه أن يمنع نفسه أولا من الإكثار الذي أدى به إلى عدم التدبرّ والتفقه ثم يمنع الاخرين الأقل رواية منه ثانياً، وكلّ هذا بناء على كلام هذا الرجل الالتقاطي.

9 . ادعى الكاتب الموضوعية في بحثه، وأنّه لم يتأثرّ برأي احد، فقال: ولم اكتب شيئا إلا بعّد أن أعتقد صحته، واطمئن اليه، غير متأثر براي أحد . ممن كتب فيه . كائنا من كان...وإذا كانت الدراسة الموضوعية الصادقة هي تلك التي تعتمد على النصوص والوثائق، فقد التزمت في هذا الكتاب . إلى حد كبير . بايرادها كشواهد ودلائل على ما عالجته من فكر ومبادي[3] ...

وقد وقفت أخي القاري على مقدار تأثره الأعمى بالذين كتبوا من قبله وأخذه بكلماتهم على علاّتها، وعرفت ما وقع فيه من

تهافتات وتناقصات نتيجة لمنهجة الالتقاطي التقليدي ذلك، فهو في كل كتابه مقلّد لا غير، بل هو حاطب ليل وخاطب ويب وديل، كما وقفت على عدم امتلاك هذا المري لأبسط آلات المفكّر، فهو لا يجيد حتّى بدهيات علم النحو والصوف واللغة، وكتابه يعدّ من الطامّات الكوى في بلد عويق في الثقافة كمصر.

وأمّا الموضوعية التّي ادعّاها فهي .والحمدلله . بينة جدا مّنً خلال زفضه للأحاديث المتواترة بأسانيد صحيحة وحسنة، وإستدلاله بروايات الكذابين والوضّاعين والزّنادقة واليهود، ومن خلال جهلة بمثل "عن عدة من أصحابنا" ومن خلال تصحيحة رغم الأنف،

1- فإنّه روى عن النبي 218 حديثاً. انظر كتاب اسماء الصحابة الرواة ومالكل واحد منهم من العدد لابن حزم الاندلسي.

2 – روي 179 حديثاً.

3– مقدمة كتابه 1: 17.

و و و... مما وقفت على بعضه.

وإذا أردت أن تعرف موضوعيته حقّ معرفتها فارجع إلى دفاعه عن حديث الذباب ورؤية الله وسحر النبّي، وطول آدم، وتقديسه لمعاوية المهدي، وليزيد هادم الكعبة ومستحل المدينة وقاتل الإمام السبط، ودفاعه عن خلفاء الجور ورميه للإمامية بأنواع الإفتوات، وإطلاق عنان قلمه لتسطير أتفه العبارات وأقذع المشاتمات.

وإذا عذرنا الشوبيني .وزوجته ام صلاح الدّين بارك الله فيها . لأنّه أقرّ بأن كتابه هذا باكورة أبحاثه[1] ، فهو غير مشدود الوتر، ولا سديد الرمي، فإننا لا نعذر الأزهر ولا المشايخ والأساتذه في كليه أصول الدين، خصوصاً المشرفين والمناقشين، لأنّهم كان جدير بهم أن يدلوّا تلميذهم الناشيء هذا على كيفية الإستدلال والنقض والإبرام، وكيفية تنقيح المطالب والأخذ والردّ، ولا أقل من تصحيحهم له الأغلاط الفاحشة الّتي مهزلة وغوضاً موصيا لّمن اختزقوه بسهامهم.

10 – قال النّاصبي: ولقد أخذ هؤلاء المتشيّعون أعداء الإسلام يصنعون الأحاديث في أغراض شتي حسب أهوائهم ونحلهم...إلى غير ذلك من روايات مكذوبة تثبت النبوة لعلي طوراً، والخلافة والوصية بها طوراً آخر على حسب عقائد الوضاعين وآرائهم[2] .

فأمّا بزعمة وجود مرويات عند الشيعة الامامية تثبت النبوة لعلي (عليه السلام) ، فهذه فرية عمياء وفتنة صلعاء أطلقها الحاقدون وليس لها عين ولا أثر إلاّ في خيالكم الجامع لا عند العقل الشيعي الامامي الحامل للفكر المحمدي الأصيل، والذي أراه أنّ القوم اختلقوا هذه الطامة وبهتوا بها الشيعة ليغطوّا . كمن يحاول تغطية جبل من القاذورات وراء قماش شفاف خفيف . مروياتهم التي حاولوا أن يرفعوا بها عمر إلى مصاف الأنبياء.

مثل ما نسبوا إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) انّه قال: لم يبعث الله نبياً إلا كّان في امته محدثّ، وان يكن

1- انظر الاهداء من كتابه.

2- كتابه: 1: 99 ، نقل عن كتاب "الحديث والمحدثون": 93 لأبي زهو.

من امتي منهم أحد فهو عمر، قالوا: يارسول الله، كيف محدّث؟ قال: تتكلم الملائكة على لسانه[1].

ومثل زعمهم أنّه (صلى الله عليه وآله) قال: لو كان نبي بعدي لكان عمر بن الخطاب[2].

ومثل زعمهم أنّه (صلى الله عليه وآله) قال: ما أبطأ عني جبريل إلاّ ظننت أنهّ بعث إلى عمر[3].

ومثل: لو لم أبعث فيكم لبعث عمر[4].

فهاهم وضّاعوا هذه الأحاديث من أبناء العامة يقولون بنبوّة عمر وأنّ الملائكة تتكلم على لسانه، وانهّ نبي لولاّ أن تكون نبوة محمد (صلى الله عليه وآله) مانعة من ذلك، ومن عمر وأتباعه انطلقت أفكار الغلو وتنبئة الجاهلين، ولعل الملائكة عندكم هي التي جعلت عمر. كما روت عائشة يقول بعد وفاة النّبي (صلى الله عليه وآله): والله ما مات رسول الله، والله ما كان يقع في نفسي إلاّ ذاك، وليبعثنّه الله فليقطعن أيدي رجال وأرجلهم[5].

وروى أبو هريرة عن عمر انّه قال: إن رجالا من المنافقين يزعمون ان رسول الله توفى، وإنّ رسول الله ما مات، ولكن ذهب الى ربّه كما ذهب موسى بن عمران، فقد غاب عن قومه اربعين ليلة ثم رجع اليهم بعد أن قيل: قد مات، والله ليرجعني رسول الله كما رجع موسى فليقطعن ايدي رجال وارجلهم زعموا ان رسول الله مات بل كان عمر نفسه يقول: من قال أنّه مات[6] ...علوت رأسه بسيفي، وانّما ارتفع إلى السماء[7].

1- المعجم الأوسط للطبراني 7: 18، ومجمع الزوائد 9: 69.

2- سنن الترمذي 5: 281 / ح 3769 ، والرياض النضرة 1: 278، مسند أحمد 4: 154 ، مستدرك الحاكم 3: 86.

3- شرح النهج 12: 178 ، المسترشد للطبري: 549.

4- شرح النهج 12: 178 ، المعيار والموازنة: 222. كنز العمال 11: 581 ، تذكرة الموضوعات للفتني: 94.

5- صحيح البخاري 4: 194.

6- الدر المنثور 2: 81 ، تاريخ الطبري 3: 200 - 201.

7- تاريخ أبي الفداء 1: 164.

وظل عمر على غلوّه هذا حتى قرأ له أبوبكر قوله تعالى **(وما محمد إلاّ رسول قد خلت من قبله الرسل أفإن مات أو قتل)**، قال أبوهريرة: قال عمر: والله ما هو إلاّ أن سمعت أبابكر يتلوها فعقرت حتى وقعت إلى الارض[1]..

فها هو عمر يستحق النبوة عندكم، وما أبطأ جبرئيل عن النّبي (صلى الله عليه وآله) إلاّ ظن أنهّ بعث إلى عمر، ومع ذلك يجهل موت النّبي والايات القرانية الناصّة على ذلك، ويقول برجعة النبيّ وتقطيعه أرجل وأيدي من قال بموته، فهو إذن نبي أو

مشرف للنبوة، مغال قائل بالرجعة!! لم يعرف الايات الناصة على موت النّبي (صلى الله عليه وآله) ، هذا كلّه عندكم، ونتحداكم أن تذكروا رواية واحدة على ما تزعمون من أن الشيعة وضعوا روايات تثبت النبوة لعلي (عليه السلام) .

وأمّا روايات الخلافة والوصية فهي إجماعية عند الشيعة وعندكم أيضاً تعدّ من أثبت الروايات وأصحها أسانيد، ورأسها حديث غدير خمّ، وقد تقدم إثبات تواتره، وفصل العلماء دلالته بنفسه ظاهر ناطق بالخلافة "من كنت مولاه فعلي مولاه" اللهم وآل من والاه وعاد من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله".

وأمّا أحاديث الوصيّة،فلا يختلف إثنان في أصل ثبوتها لأمير المؤمنين (عليه السلام) ، إنما الكلام يقع في أن الشيعة تحمل الوصاية له على عمومها، والعامة يخصصونها ويضيقون دائرتها، أمّا ثبوت أصل الوصيّة لعلي فلا ينكره إلا من طفح كيل قلبه بالحقد، فكيف تعدّ روايات الوصية كلها مكذوبة أو موضوعة!!!

قال الشريف المرتضى في شرح القصيدة المذهبة: وأمير المؤمنين (عليه السلام) وصي رسول الله (صلى الله عليه وآله) ، وقد أجمع الناس على إطلاق هذا الاسم له، ووصفه بهذا الوصف، حتّى صار علماً مشهوراً ووصفاً مميزاً، وإن اختلف في معناه، فذهب قوم إلى أنه وصيّته في أهله وامته، والأمر متظاهرة متواترة..وخبر يوم الدار مشهور [2] ، هو ان النّبي جمع عبدالمطلب فخطبهم،

1- انظر تاريخ الطبري 3: 201، وسيرة ابن هشام 4: 107.

2 – شرح القصيدة المذهبة: 119 . 120.

وقال: ايكم يؤازروني على هذا الأمر يكون أخي ووصيي وخليفتي ومنجز وعدي وقاضي ديني فأحجم القوم جميعاً إلا علياً، فقال له النبّي (صلى الله عليه وآله) : انت أخي ووزيري ووصيي وخليفتي، تنجز عدتي وتقضي ديني [1] .

وقال العلامة ابن منظور الافريقي بعد ذكره لمعاني الوصية: وقيل لعلي (عليه السلام) وصيّي لاتصال نسبه وسببه وسمته بنسب سيدنا رسول الله (صلى الله عليه وآله) وسببه وسمته.

ثم قال: قلت: كرّم الله وجه أمير المؤمنين عليّ وتسلمّ عليه، هذه صفاته عند السلف الصالح (رحمهم الله) ، ويقول فيه غيرهم: لولا دعابة فيه.

وقال الزبيدي: والوصيّ . كغنيّ . لقب علي (رحمهم الله) ، سميّ به لاتصال سببه ونسبه وسمته بنسب رسول الله (صلى الله عليه وآله) وسببه وسمته [2] .

وقد خاطب شعراء المسلمين من الصحابة ووصفوا عليّاً ب "الوصي"، وتجاوزت أشعارهم في ذلك العشرات وربمّا بلغت حدّ المئات [3] ، ونقلت هذه الأشعار بالتواتر عن الرواة الأثبات في الشعر والأدب واللغة.

ولكي لا يخلوا المقام من روايات الخلافة الوصاية لعلي (عليه السلام) المروية في كتب ومسانيد العامة، نذكر هنا بعضها تيمّناً وتبركاً بها، لأن احاديث الخلافة والوصية تستغرق في جمعها المجلدات والأسفار، وهي مروية عند العامة بكثرة كاثرة

فضلا عن الشيعة.

فقد روى أحمد بسنده عن ابن عباس، قال لِمَ وقعوا في علي: أف وتف، وقعوا في رجل له

1 - انظر خبر يوم الدّار وبيعة العشيرة في فرائد السمطين 1: 85 ـ 86 ، وشواهد التنزيل 1: 542 ـ 547 ، ونظم درر السمطين: 82 ـ 83، وكفاية الطالب: 205 ـ 206 ، وطبقات ابن سعد 1: 187 ، وتاريخ ابي الفداء 2: 116 ، ومسند أحمد 1:111 ، والدر المنثور 5: 97، والسيرة الحلبية 1: 46، واسنى المطالب: 12، وتاريخ دمشق 1: 97 ـ 99 ، رواه بسبعة طرق، ومروج الذهب 2: 283، والرياض النضرة 2: 125، وتاريخ الطبري 2: 217، والكامل لابن الاثير 2: 62، والأخيران بدلا لفظة "وصيي وخليفتي" ب"كذا وكذا" 2- تاج العروس 10: 394.

3 – انظر سلسلة دواوين الشواء من أصحاب علي أمير المؤمنين مادة بصنعتنا "وصي".

عشر، وقعوا في رجل قال له النّبي:...أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلاّ انكّ لست بنبي،ّ انه لا ينبغي أن اذهب إلاّ وأنت خليفتي، وقال: وقال له رسول اللهّ (صلى الله عليه وآله) : أنت وليي في كل مؤمن بعدي[1] ...

وفي مجمع الزوائد: عن علي (عليه السلام) أنّ النبّي (صلى الله عليه وآله) قال: خلفتك أن تكون خليفتي، قال: أتخلف عنك يا رسول الله (صلى الله عليه وآله) ؟ قال: ألا ترضي أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه لا نبي ّبعدي.

قال الهيتمي: رواه الطواني في الاوسط ورجاله رجال الصحيح[2] .

وروى عمرو بن أبي عاصم بسنده عن ابن عباس، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) لعلي (عليه السلام) : انت مني بمنزلة هارون من موسى إلاّ انك لست نبياً، إنهّ لا ينبغي أن اذهب إلا وأنت خليفتي في كل مؤمن من بعدي[3] .

ورووا عن سلمان الفارسي، قال: قلت: يا رسول الله لكل نبي وصيّ، فمن وصيكّ؟ فسكت عنيّ، فلما كان بعد رآني فقال: يا سلمان، فاسرعت إليه، قلت: لبيك، قال: تعلم من وصي موسى؟ قلت: نعم، يوشع بن نون،...قال: فإنّ وصيي وموضع سرّي وخير من اترك بعدي، ينجز عدتّي ويقضي ديني علي بن أبي طالب[4] .

ثم قال الطواني: قوله "وصيي" يعني أنّه أوصاه في أهله لا بالخلافة. وقوله "خير من أترك بعدي" يعني من أهل بيته[5] .

1- مسند أحمد1: 331 ، المستدرك على الصحيحين 3: 133 . فالأفّ والتفّ من ابن عباس على من وقع في علي وأنكر الخلافة والولاية له.

2 – مجمع الزوائد 9:111 . وانظر المعجم الاوسط 4: 296.

3– كتاب السنة: 551، قال: اسناده حسن.

4– المعجم الكبير 6: 221 ، ومجمع الزوائد 9: 113 ، وكنز العمال 11: 61 وشواهد التنزيل 1: 98 ، وتاريخ دمشق 42: 393 عن بريدة عن النّبي (صلى الله عليه وآله) . وانظر في تخريجاته هامش شواهد التنزيل.

5– المعجم الكبير 6: 221 . فلاحظ تلقيه الحديث بالقبول ثم صرفة الوصية عمومها إلى خصوص الوصاية بالأهل.

وعن أبي سعيد: إنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: إنّ وصيي وموضع سرّي وخير من اترك بعدي، وينجز عدتي ويقضي ديني علي بن أبي طالب[1] . وروى أبو يعلي الموصلي بسنده عن ابن عبّاس قول النبّي (صلى الله عليه وآله) : أماّ

أنت يا علي فأنا منك، وأنت وصيي[2] ...

وقال العلّامة السيد مرتضى العسكري: روت الصحابة روايات متعددة موثوقة ومعتبرة، أنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: علي وصيي ووزيري ووارثي، وفي بعضها وخليفتي، واشتهر الامام علي بلقب الوصي من بين هذه الألقاب، وأصبح علماً له، ولم يعرف غيره بهذا اللقب... ثم أكثرت الصحابة والتابعون ومن جاء بعدهم من الشعراء ذكره بالوصيّ في أشعارهم[3] ...

فأسانيد الوصاية موثوقة ومعتبرة، وقد بحثها العلماء مفصّلا وبيّنوا وجه اعتبارها، بل التاريخ والأدب والشعر والسيرة كلها شاهدة على ثبوت الوصية لأمير المؤمنين (عليه السلام) ، ومنكر ذلك لا يمكن أن يكون إلاّ حاقداً أو جاهلا.

وختاماً

فإنّ هذا الكتاب ما هو إلاّ ملاحظات ورسالة مفتوحة للأزهر الشريف، نود أن لا يغيظهم ما فيها، لأن مّن ضاق عليه العدل فالجور عليه أضيق[4] ولأنّنا معشر الشيعة الامامية .

1- كنز العما ل/ كتاب الفضائل ـ الفصل الثاني، فضائل علي/ 12: 209/ح 1192.

2- مسند أبي يعلى 4: 345.

3 – معالم المدرستين 1: 243 . وانظر ص 216 . 217، و246 و249 . 250 و 295 منه.

4- نهج البلاغة: 46 / الخطبة 15.

على امتداد التاريخ تعوّدنا الدفاع عن مبادي الرسول الأعظم محمدّ (صلى الله عليه وآله) التي حملها أئمة آل محمدّ عليهم السّلام وأوصلوها لنا بكل أمانة، وآلينا على أن نفسنا أن لا نبغي على أحد "لأن الباغي مصروع[1] "، لكنّنا لم ولا ولن نقف مكمومي الأفواه مكتوفي الأيدي أمام طعن الطاعنين.

لقد بدأ الهجوم على الشيعة الامامية بعد وفاة النبّي (صلى الله عليه وآله) ، فغصبت خلافة علي (عليه السلام) ، وسلبت فدك من فاطمة الزهراء، وامتد الظلم عليهم في عهد الخليفة الثاني والثالث بأبشع أنواعه، وجاء معاوية فجاءت البلايا وقحة فاضحة، فكتب إلى عمّاله نسخة واحدة إلى جميع البدان "انظروا من قامت عليه البينة انّه يحب علياً وأهل بيته فامحوه من الديوان وأسقطوا عطاءه ورزقه" وشفع ذلك بنسخة اخرى "من اتهمتموه بموالاة هؤلاء القوم فنكّلوا به، وأهدموا داره"..وفي العهد السلجوقي . وقبله بنحو قرن . كان أعداء الحسين يحملون حملات مسعورة على الشيعة بسبب تعزيتهم النّبي (صلى الله عليه وآله) بقتل ولده الحسين وأهل بيته، حتّى أحرقوا ضريح موسى بن جعفر ونهبوه، وأخرجوا جماعة من موتي الشيعة الإمامية فأحرقوهم، واستمرّ هذا العداء لآل محمدّ وشيعتهم حتىّ أخذت الأقلام الحاقدة تتهجم علينا بانواع الوي، فكتب الجاحظ كتابه "العثمانيّة" وهاجم فيه الشيّعة، فتصدي له علماؤنا فكتبوا في ردهّ أكثر من عشرة كتب وردود، واستمر المجتهدون وذيول الظالمين بنهج الهجوم وكيل التهم، ووقف نهج المتعبدين شاخصاً صلباً مدافعاً، وهكذا سار النهجان هجوما ودفاعا حتّى يومنا

الحاضر[2].

ومن هذا المنطق والمسار التاريخي، كتبنا بعض ملاحظاتنا حول كتاب "السنة النبوية في كتابات اعداء الاسلام" ووجّهنا العتاب واللوم بالدرجة الأولى على الأزهر الشريف. لما

1 - من كلام لأمير المؤمنين (عليه السلام) قاله لابنه الامام الحسن (عليه السلام) . انظره في نهج البلاغة 4: 52 / قصار الحكم ـ الحكمة 233.

2 – انظر مقالة "موقف الشيعة من هجمات الخصوم" للعلامة المرحوم السيد عبد العزيز الطباطبائي وهي مطبوعة في مجلة تراثنا: العدد (6) ص32 . 61، السنة 1407 هجري

نكنّ له من إحترام، وما عهدناه من قيمته العالمية. وعلى الاساتذة المشرفين، والمناقشين، ومن بعد ذلك أحببنا بيان عقم ما جاء به طالبهم الصغير، وعقم الامتياز المشترى الذي منحوه إيّاه.

وآخر دعوانا أن الحمدلله ربّ العالمين، والصلاة والسّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمدّ وعلى آله الطيبين الطاهرين.